جامعـــــــــة اليرمـــــــــوك

كلية الشريعة والدراسات الإسلاميـة

قسـم أصـــــــول الديـــــن

أبوبكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم مفسرًا (المتوفى نحو 200هـ)

" Abu Baker Abdul-Rahman Bin Kisaan AL Asam As An Exeget died about 200 ah "

أطروحة دكتوراة مقدمة من الطالب:

خليفة جمعة أحمد المحرزي

2011250009

إشراف:

أ.د : محمد أحمد محمد محمود سرحان – حفظه الله تعالى –

قدمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في التفسير وعلوم القرآن

العام الجامعي 2014

أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم مفسرًا المتوفى نحو 200هـ

خليفة جمعة أحمد المحرزي

قدمت هذه الأطروحة استكمالًا لمتطلبات الحصول على درجة دكتوراة الفلسفة في التفسير وعلوم القرآن في جامعة اليرموك/ إربد-الأردن

وافق عليها

الأستاذ الدكتور محمد أحمد محمد سرحان .... مشرفًا ورئيسًا

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة اليرموك

الأستاذ الدكتور محمد خازر المجالي..عضوًا

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - الجامعة الأردنية

الأستاذ الدكتور عبدالله أبو السعود بدر .... عضوًا

أستاذ التفسير وعلوم القرآن - جامعة اليرموك

الدكتور يحيى ضاحي شطناوي .... عضوًا

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك - جامعة اليرموك

الدكتور زكريا علي الخضر .... عضوًا

أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك - جامعة اليرموك

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2014/5/20م

شكر وتقدير

قال الله تعالى: " **لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ** "[1]، وقال – صلى الله عليه وسلم -: " **من لا يشكر الناس لا يشكر الله** "[2].

أرى من الواجب علي وأنا أقدم ثمرت جهدي المتواضع أن أبعث برسالة شكرٍ وتقديرٍ إلى جامعة اليرموك؛ على ما تقدمه من دورٍ ملموسٍ في تنشئة الجيل المسلم، وتأهيلهم بالمعارف والخبرات اللازمة، وقد احتضنتنا بين أكنافها، وأرشدتنا إلى مشارب العلم الأصيل، فجزى الله هذه الجامعة خير الجزاء وبارك في جميع أهلها.

كما أشكر شيخي وقدوتي الأستاذ الدكتور: محمد أحمد سرحان أستاذ التفسير وعلوم القرآن في جامعتي اليرموك والأزهر على تفضله بقبول الإشراف على رسالتي، وعلى توجيهاته المثمرة، ونصائحه النافعة.

ولا أنسى – وأنا أكتب هذه السطور – أن أشكر فضيلة الأساتذة الأجلاء؛ الأستاذ الدكتور: محمد خازر المجالي أستاذ التفسير وعلوم القرآن بالجامعة الأردنية وعميد الدراسات العليا وكلية الشريعة سابقًا، والأستاذ الدكتور عبدالله بدر أبو السعود أستاذ التفسير وعلوم القرآن بجامعة اليرموك وعميد كلية الآداب بكلية دار العلوم سابقًا، والدكتور يحيى ضاحي شطناوي أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك ورئيس قسم أصول الدين بجامعة اليرموك، والدكتور زكريا علي الخضر أستاذ التفسير وعلوم القرآن المشارك بجامعة اليرموك؛ على تفضلهم بقبول مناقشة عملي، وعلى ملاحظاتهم القيمة التي ستثري أطروحتي.

والله تعالى أسأل أن يجمعني ومشايخي وأحبتي فيه في الجنة يوم لا ينفع مالٌ ولا بنون إلا من أتى الله بقلبٍ سليمٍ، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الكريم.

---

(1) إبراهيم: 7.

(2) أخرجه الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، سنن الترمذي، تح: أحمد شاكر وجماعة، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1395هـ/1975م، (ك: البر والصلة، ب: الشكر لمن أحسن إليك، ح: 1954، عن أبي هريرة – رضي الله عنه –)، وقال: " حسن صحيح ".

قائمة المحتويات

الملخص باللغة العربية

المحرزي، خليفة جمعة أحمد، أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم مفسرًا المتوفى نحو (200هـ)، أطروحة العالمية (دكتوراة)، جامعة اليرموك، 2014م.

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز جهود أبي بكر الأصم في التفسير وعلوم القرآن، ومعرفة مكانته بين المفسرين من خلال دراسة آرائه التفسيرية وما اتصل بها من مسائل في علوم القرآن اعتمادًا على تفسير الثعلبي والحاكم الجشمي والرازي الذين أسندوا ونقلوا من تفسيره المفقود، واشتملت الدارسة على مبحث تمهيدي، وأربعة فصول وخاتمة.

وقد تناول المبحث التمهيدي تعريفًا موجزًا بالمعتزلة، ثم تخصص الفصل الأول في التعريف بأبي بكر الأصم وتفسيره، وتناول الفصل الثاني معالم التفسير بالمنقول والمعقول عنده، وأما الفصل الثالث فقد تناول جوانب التفسير المختلفة: العقدية واللغوية والفقهية، وانتهت الدراسة بفصل خاصٍ بمسائل علوم القرآن عند الأصم.

وخلُصت الدراسة إلى أن أبا بكر الأصم جديرٌ بأن يُسمّى " **مفسرًا** "، وأن له مكانته العظيمة في التفسير، وقد تأثر بسابقيه، وأثر فيمن بعده.

وأوصت الدراسة بإبراز جهود الأصم في الرواية، واللغة.

والله ولي التوفيق

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، صاحب الحمد كلّه، وأفضل الصلاة وأتم التسليم على من بُعِثَ رحمةً للعالمين، وعلى آله وأصحابه الأخيار الأطهار، سادات الأمة، وقدواتها. أما بعد :

فإن الله تعالى قد حفظ القرآن الكريم بحفظه، فقال جل ذكره: " **وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (41) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (42)** "[1]، وقال سبحانه: " **إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ** "[2]، ومن مظاهر حفظ الله تعالى لكتابه أن سخر علماء الإسلام لخدمته على تنوع مذاهبهم ومشاربهم، ولا يخفى أن بعض علماء المعتزلة ممن تميّز في خدمة هذا الكتاب العظيم؛ ومن رؤوسهم: عبدالرحمن بن كيسان الأصم؛ المفسر، المتكلم، الفقيه الحنفي، قال عنه القاضي عبدالجبار: " كان يصلي معه في مسجده ثمانون شيخًا، وهو أحد من له الرياسة في حياته "[3]، والأصم من علماء البصرة؛ عاش في القرن الثاني، والبصرة إذ ذاك كانت تعج بالعلماء؛ فهذا مسلم بن إبراهيم (ت222هـ) — شيخ أبي داود — ما خرج من البصرة وقد بلغ أشياخه الثمانمائة[4].

([1]) فصلت: 41-42.

([2]) الحجر: 9.

([3]) انظر: البلخي، أبو القاسم، والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تح: فؤاد سيد، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1393هـ/1973م، ص267.

([4]) انظر: الذهبي، محمد بن أحمد، تذكرة الحفاظ، تح: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م، 288/1.

وقد أثمرت مكانة الأصم العلمية عملاً مطولاً في التفسير[1]، وبيان مكنون الكتاب العزيز، والظاهر أن تفسيره قد تميز بميزات جعلت القاضي عبدالجبار يصفه بأنه تفسير عجيب حسن[2]، لكن المؤسف أن هذا التفسير قد فُقد[3].

وقد انتشر النقل عنه عند جمهور المفسرين، هذا وغيره – مما سيأتي في أسباب اختيار هذه الدراسة – جعلني أفكر مليًا في جمع تفسير الأصم من كتب التفسير المختلفة؛ لأبرز من خلالها جهده التفسيري، وقيمة آرائه، ولا شك أن ذلك من أصعب ما يكون؛ لأن الموضوعية في البحث العلمي تقتضي إثبات أقواله من كتب المعتزلة؛ التي أغلبها قد فُقد، أو لازال مخطوطًا، هذا غير تحقيق الإشكالات المتعلقة بترجمته، لكني أحببت أن أتصدر لمثل هذا العمل رغبة في النتاج العلمي المثمر بعد أن تأكدت من وجود تفاسير للمعتزلة اعتمدت على تفسير الأصم، هذا غير تفاسير أخرى صرحت بالنقل من تفسير الأصم أو روته بإسنادٍ إليه، واخترت أن يكون هذا العمل أطروحتي لمرحلة الدكتوراة في جامعة اليرموك ببلاد الأردن، جاعلاً عنوانها: أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم مفسرًا.

والله تعالى أسأل أن يوفقني إلى ما فيه خير لي في دنياي وآخرتي، والفضل كله له سبحانه، فإن وفقت فهو حسبي ومعيني، وإن زلَّ قلمي أو تعثرت في شيء فمن نفسي وقلة علمي، وما توفيقي إلا بالله، عليه توكلت وإليه أنيب.

([1]) كذا وصفه الدكتور عدنان زرزور. ولاشك أنه قال ذلك لما رأى من كثرة النقل عنه عند الحاكم الجشمي. انظر كلامه: زرزور، عدنان محمد، **الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت، 125.

([2]) انظر: البلخي، أبو القاسم، والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، ص267.

([3]) نص على ذلك محمد حسين الذهبي، ومساعد الطيّار، وقال الدكتور خضر نبها مبديًا صعوبة العثور على تفسير الأصم: " والذي أظن أنه من الصعب جدًا أن نعثر اليوم عليه ". انظر: الذهبي، محمد السيد حسين، **التفسير والمفسرون**، ط1، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 275/1. والطيّار، مساعد بن سليمان، **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر**، ط2، مكتبة ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1427هـ/2006م، ص211. والأصم، أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان، **تفسير أبي بكر الأصم**، جمع: الدكتور خضر نبها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1426هـ/2006م، ص4.

أسباب اختيار الموضوع: جرى اختيار هذا الموضوع لعدة أسباب، من أهمها:

أولًا: الأصالة وعدم السبق؛ إذ لم أقف على دراسة أفردت أبا بكر الأصم، أو جمعت أقواله وآراءه التفسيرية – المبثوثة والمتناثرة في كتب التفسير –؛ ومن هنا أحببت أن أوجه جهدي إلى دراسةٍ مستقلةٍ تسهم في جمع أقواله في التفسير وعلوم القرآن، وتميط اللثام عن منهجه في ذلك.

ثانيًا: إبراز أبي بكر عبدالرحمن بن كيسان الأصم الذي اشتهر بعلم الكلام والجدل، والأصول، والفقه؛ كمفسرٍ موضحًا مكانته العلمية بين المفسرين.

ثالثًا: إنّ دراسة شخصية الأصم وآرائه التفسيرية تلزمني الاطلاع على أمهات الكتب في مختلف الفنون من تفسير ولغة وفقه وتراجم وغيرها؛ لتشعب مناحي الدراسة والتحقيق، وهذا الاطلاع الواسع لا شك أن فوائده عظيمة ستنعكس على القيمة العلمية للبحث.

رابعًا: رغبتي في خدمة كنوز العلم الشرعي، وبخاصة ما يتعلق منها بالتفسير، وإبرازها لطالب العلم في قالب بحثي يتجدد ويتأصل بالتحقيق والتمحيص والتنقيح.

أهمية الدراسة: تأتي أهمية هذه الدراسة من خلال الأمور الآتية:

أولًا: تبرز جهود عالمٍ من علماء المعتزلة في التفسير في القرن الثاني الهجري؛ أغفلته الدراسات الحديثة، ولم يعطَ حقه من الأبحاث العلمية المتخصصة.

ثانيًا: تلم شمل كثير من الروايات التفسيرية ومسائل علوم القرآن المأخوذة من تفسير أبي بكر الأصم المفقود.

ثالثًا: تكشف عن منهج أبي بكر الأصم في التفسير وعلوم القرآن، وتسهم في تحقيق نقولات أهل التفسير عنه مع تناول مروياته في التفسير عرضاً ونقداً.

رابعًا: تسهم هذه الدراسة في إثراء المكتبة الإسلامية بدراسة علمية محكمة تبين معالم التفسير عند الأصم، وتلقي الضوء على منهجه في التفسير.

مشكلة الدراسة وأسئلتها: تكمن مشكلة الدراسة في الإجابة على السؤال الرئيس الآتي:

هل يُعَدُّ الأصم من علماء التفسير الذين لهم مكانتهم العلمية بين المفسرين، وأثروا علوم التفسير والقرآن بآراء علميّة قيّمَة؟

ويتفرع عن السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

أولًا: من أبو بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم؟ وما أبرز ملامح حياته؟ وماذا يسميه المفسرون؟ وكيف يميز عمن شابهه في الاسم عندهم؟

ثانيًا: ما اسم تفسيره؟ وما مدى اعتماد المفسرين عليه؟ ومتى فُقِد؟ وما عوامل وأسباب فَقْدِه؟

ثالثًا: ما معالم التفسير بالمنقول والمعقول عند الأصم؟

رابعًا: ما معالم التفسير العقدي عند الأصم؟

خامسًا: ما معالم التفسير اللغوي والنحوي والبلاغي عند الأصم؟

سادسًا: ما معالم التفسير الفقهي عند الأصم؟

سابعًا: ما أهم قضايا علوم القرآن التي تناولها الأصم؟

حدود الدراسة: تُعنى هذه الدراسة بجمع مرويات أبي بكر الأصم في التفسير وعلوم القرآن ودراستها، وبيان منهجه في ذلك من خلال:

أولًا: الكشف والبيان عن تفسير القرآن لأبي إسحاق أحمد بن محمد الثعلبي (ت427هـ)، وميزته أنه يرويه عن أصحاب الأصم، وقد جمعت منه (162) روايةً تفسيريةً متنوعةً منسوبة للأصم، سماه: ابن كيسان؛ في (158) موطنًا، والأصم: في موطنين[1]، وفي موطنٍ سماه: أبا بكر الأصم[2]، وفي آخر سماه: عبد الرحمن بن كيسان[3].

ثانيًا: التهذيب في التفسير لمحسن بن محمد بن كرامة الجشمي (ت494هـ)، وهو من أكابر علماء المعتزلة، وقد نقل عن الأصم في كثير من المواطن حتى عده الدكتور عدنان زرزور من الكتب الأربعة الأساسية التي اعتمد عليها في تفسيره[4]، وقد حصلت على نسخة مخطوطة من تفسيره في (273) لوحة، لسورتي آل عمران والنساء، محفوظة بمركز جمعة الماجد في دبي–دولة الإمارات العربية المتحدة، برقم: 525654، وقد جمعت منها (177) روايةً تفسيريةً متنوعة منسوبة للأصم، يسميه في الجميع بالأصم.

ثالثًا: مفاتيح الغيب لأبي عبدالله محمد بن عمر الرازي (ت606هـ)، وميزته أنه ينقل من تفسير الأصم مباشرةً، وقد صرح بذلك مرارًا كما سيأتي، وقد جمعت منه (126) روايةً تفسيريةً متنوعةً منسوبةً للأصم، سماه: الأصم؛ في

---

(1) انظر: الثعلبي، أبو إسحاق احمد بن محمد، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تح: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، 1422هـ/2002م، 169/3، 248/3.

(2) انظر: الثعلبي، تفسيره، 214/9.

(3) انظر: الثعلبي، تفسيره، 245/6، وانظر: البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي**، حققه وخرج أحاديثه: محمد النمر، وعثمان ضميرية، وسليمان الحرش، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1997م، 274/5. وابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تح: عادل عبدالموجود وعلي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1419هـ/1998م، 246/13.

(4) انظر: زرزور، **الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير**، ص162.

(78) موطنًا، وسماه: أبا بكر الأصم؛ في (46) موطنًا، وسماه: ابن كيسان في موطنٍ واحدٍ[1]، وكنّاه في موطنٍ، فقال: أبو بكر[2]، وسيأتي تحقيق ذلك.

وبهذا فقد تجمع لدينا (465) روايةً تفسيريةً منسوبةً للأصم، وهذه المسائل تتنوع، والمواطن التي في الكتب الثلاثة تختلف تمامًا، ولا تكاد تتفق إلا في مكانين أو ثلاثة.

أهداف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدفٍ رئيسٍ يتفرع منه سبعة أهدافٍ فرعيةٍ، أما الهدف الرئيس فهو: إبراز أبي بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم مفسراً، ويتفرع عنه:

أولًا: التعريف بأبي بكر عبد الرحمن بن كيسان الأصم، والوقوف على أبرز ملامح حياته، وحل الإشكالات المتعلقة بترجمته، وتمييزه عمن شابهه في الاسم عند المفسرين.

ثانيًا: التعريف بتفسير أبي بكر الأصم، والأسانيد إليه، والنقولات عنه، والأسباب والعوامل التي أدت لفقده.

ثالثًا: بيان معالم التفسير بالمنقول والمعقول عند الأصم.

رابعًا: بيان معالم التفسير العقدي عند الأصم.

خامسًا: بيان معالم التفسير اللغوي والنحوي والبلاغي عند الأصم.

سادسًا: بيان معالم التفسير الفقهي عند الأصم.

سابعًا: التعرف على أهم مباحث علوم القرآن التي تناولها الأصم.

([1]) انظر: الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر، مفاتيح الغيب = التفسير الكبير، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1420هـ/1999م، 363/32.

([2]) انظر: المرجع السابق، 179/16.

الدراسات السابقة:

لم أقف على رسالة علمية تناولت الأصم وأبرزت جهوده التفسيرية، وأما المطبوع؛ فهو عبارة عن جهد قام به الدكتور خضر محمد نبها جمع فيه تفاسير المعتزلة من عدة كتب ضمن سلسلة تفاسير المعتزلة، وجعل أول هذه التفاسير؛ تفسير أبي بكر الأصم، وقد طبعت دار الكتب العلمية هذه السلسلة ابتداءً من سنة 2006م، والذي يعنينا في هذه السلسلة هو تفسير أبي بكر الأصم، وقد جاء في (120) صفحة، لكن التفسير الفعلي يقع في (68) صفحة، وما سوى ذلك فمقدمات مع لمحة عن ترجمة الأصم ومنهجه التفسيري في (31) صفحة، و (21) صفحة للفهارس، وقد اعتمد الدكتور خضر على ثلاثة تفاسير، جمع منها تفسير الأصم، هي: التبيان للطوسي (460هـ)، وجمع منه (3) رواياتٍ تفسيريةٍ، ومجمع البيان للطبرسي، وجمع منه (35) روايةً تفسيريةً، ومفاتيح الغيب للرازي، وجمع منه (111) روايةً تفسيريةً، وقد بلغ إجمالي عدد الآراء التفسيرية (148) روايةً تفسيريةً، ولاشك أن الدكتور خضر قد نال شرف السبق؛ والله يجزيه خير الجزاء عن ذلك، لكن عندي مجموعة من الملاحظات المنهجية والعلمية على عمله لعلي بعملي هذا أكون قد وُفقت إلى استدراكها وتصويبها؛ وهي إن كانت فمغفورة في بحر حسناته، وبيانها فيما يأتي:

أولاً: اعتمد الدكتور خضر في جمع روايات الأصم التفسيرية على تفسيرين من تفاسير الشيعة، ولا شك أن ذلك مما يؤثر على موضوعية نسبة الآراء للأصم، باعتبار أنهم ليسوا بمعتزلة، ولم يصرحوا بالنقل من تفسيره، وأما الرازي فإنه قد صرح بالنقل عنه – كما سيأتي بيانه – لكن يؤخذ على الدكتور نبها عدم استيعابه لكل المسائل التفسيرية المنسوبة للأصم فيه، فقد فاته (15) روايةً تفسيريةً.

ثانيًا: لم يرتض الدكتور نبها كلام سزكين بأن الثعلبي قد أخذ من تفسير الأصم في الكشف، فقال: " تتبعت كلام سزكين حول نقل الثعلبي عن تفسير الأصم، فلم أعثر على هذا النقل، ويظهر أن سزكين التبس عليه النقل ما بين أبي العباس الأصم وأبي بكر الأصم، فالأول ورد كثيرًا في تفسير الثعلبي، أما الأصم أبي بكر لم يرد إلا مرتين "[1]، وهذا خطأ ظاهر من الدكتور نبها، فالثعلبي قد نقل عن الأصم في مواطن كثيرة، بل ورواه إليه بسنده، لكنه يسميه ابن كيسان، وسماه الأصم في موطنين كما تقدم، وهي المواطن التي أشار إليها الدكتور نبها.

ثالثًا: عدم تحقيق نسبة الأقوال، وربما نسب قولًا للأصم؛ وهو في الحقيقة ليس له، فمن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169)** "[2]، قال: " قال الأصم البلخي: إن الميت إذا كان عظيم المنزلة في الدين..."، نقله من الرازي[3]، وهذا القول في الحقيقة ليس للأصم المقصود بل هو لحاتم الأصم البلخي المتوفى سنة 240هـ[4].

رابعًا: بتر أقوال الأصم وتغير مراده منها، فمن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ ...(3)** "[5]، قال: " فإن قيل: لم سمي ذلك بالحج الأكبر؟ قلنا فيه وجوه: طعن الأصم في هذا الوجه – وهو قول الحسن بأن يوم الحج الأكبر سمي بذلك لاجتماع المسلمين والكفار فيه –، وقال: عيد

([1]) الأصم، تفسيره، ص20. وانظر – كلام سزكين –: سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية: د.محمود حجازي، وراجعه: د.عرفة مصطفى، و د. سعيد عبدالرحيم، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1411هـ/1991م، 61/1. (الجزء الرابع)

([2]) آل عمران: 169.

([3]) انظر: الرازي، تفسيره، ط3، 428/9-429.

([4]) انظر: الأصم، تفسيره، ص59.

([5]) التوبة: 3.

الكفار فيه سخط "، فهذا القول نقله من الرازي[1]، ويوهم أن الأصم طعن في قول الحسن، لكنه في الحقيقة قد وافق قول الحسن، ويظهر ذلك من قوله بتمامه عند الماتريدي: " لا يحتمل أن يسمي اللّه عيد النصارى واليهود يوم الحج الأكبر، وهو يوم نزول السخط عليهم واللعنة، ولكن جائز أن يسمى بذلك؛ لاجتماع الخلائق فيه من كل نوع؛ على ما سمي يوم الحشر يومًا عظيمًا؛ كقوله: " **لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (5) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (6)** "[2]،[3].

خامسًا: الخطأ في ربط التفسير بالآية، فمن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **سَلَامٌ عَلَيْكُمْ بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ (24)** "[4]، قال: " قال أبو بكر الأصم: من كل باب من أبواب البر: كباب الصلاة، وباب الزكاة، وباب الصبر، ويقولون: ونعم ما أعقبكم الله بعد الدار الأولى "[5]، فهذا القول التفسيري هو في الحقيقية ليس لهذه الآية فحسب؛ فذكر الأصم الأبواب يؤكد أنه لهذه الآية والآية التي قبلها، وهي قوله تعالى: " **جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَنْ صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِمْ مِنْ كُلِّ بَابٍ (23)** "[6].

([1]) انظر: الرازي، تفسيره، 526/15، والأصم، تفسيره، ص72.

([2]) المطففين: 5-6.

([3]) الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، تأويلات أهل السنة، تح: د.مجدي باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1426هـ/2005م، 286/5.

([4]) الرعد: 24.

([5]) الأصم، تفسيره، ص83.

([6]) الرعد: 23.

سادسًا: كثرة الأخطاء المنتشرة في عمله، فمن ذلك: ما جاء في المقدمة الصفحة (ت)؛ أن الأصم توفي سنة 240هـ، وعلى طرة الكتاب أنه توفي بعد 225هـ[1].

سابعًا: بروز الأخطاء المنهجية؛ إذ يَعُدُّ الحالات النادرة منهجاً للأصم[2]، واستغربت ترجمته للمشاهير كالشعبي[3]، والزهري[4]، والأوزاعي[5]، والرازي[6]، وغيرهم.

(1) انظر: الأصم، تفسيره، الصفحة: " ت ". انظر – من الأمثلة على الأخطاء -: الأصم، تفسيره، ص13، نص على أن أبا الهذيل توفي سنة 325هـ، وفي الحقيقة أنه توفي سنة 225هـ على اختلاف عند أهل التأريخ، كذلك اعتبر ابن عليه المتوفى سنة 193هـ ممن استفاد من الأصم، وفي الحقيقة ابن علية المقصود عند المترجمين هو الابن المتوفى سنة 218هـ، وذاك الأب. انظر: الأصم، تفسيره، ص19.

(2) انظر: الأصم، تفسيره، ص15-ص31.

(3) انظر: الإحالة السابقة، ص15.

(4) انظر: الإحالة السابقة، ص16.

(5) انظر: الإحالة السابقة، ص17.

(6) انظر: الإحالة السابقة، ص4.

منهج الدراسة : تعتمد هذه الدراسة على ثلاثة مناهج:

1- **المنهج الاستقرائي:** الذي يقوم على استقراء ترجمة الأصم والروايات والآراء التفسيرية المعزوّة إليه من كتب التراجم والتأريخ المختلفة، ومن كتب التفسير – المذكورة في حدود الدراسة – مع التحقق من صحة نسبتها إليه، وضبطها بمقارنة ورودها عند العلماء.

2- **المنهج النظري التحليلي:** الذي يقوم على ضوابط النظر المعتبر في الكتب المختلفة وجمع ثمراتها المتعلقة بالبحث القائم مع تحليل المعلومات المتصلة بترجمة الأصم وأقواله وآرائه التفسيرية.

3- **منهج المقارنة والنقد:** الذي يقوم على مقارنة أقوال الأصم في التفسير وعلوم القرآن مع أقوال العلماء، ونقدها والتعقيب عليها؛ لبيان قيمتها العلمية، وصولًا إلى إبراز مكانة الأصم بين المفسرين.

وأما طريقتي في الدراسة، فهي كالتالي:

1- أُقدِم كتب المعتزلة في تراجم أصحابها.
2- أبدأ بذكر أقوال الأصم في الآية القرآنية، وأعرض المسألة كاملة، ثم أوضحها إن احتاجت إلى توضيح، وأبين – في الغالب – موافقته للعلماء، وأحيانًا أذكر من أخذ برأيه، ثم أقارن – في بعض الأحيان – بين ما ذهب إليه الأصم وبين ما اختاره غيره من المفسرين؛ لتتضح في النهاية القيمة العلمية لآرائه التفسيرية.
3- أعلق على أقوال الأصم وأقوال العلماء، وذلك:

- بتوضيح قولٍ جاء مبهماً، والتعليق عليه بما يقدمه بوضوح إلى القارئ، ويبعد عنه الفهم المخطوء لمراد أهل العلم.

- بالمخالفة لقولٍ، وذلك بأن أنقل كلام المخالفين وأبين القول الراجح من ذلك أو أرى رأياً أخالفه فيه فإني أبينه بحسب ما أستطيع.

4- أرتب كتب التفسير بحسب الأنواع، وأرجع إلى جميعها – في الغالب –، لكني أحيل إلى الأقدم فحسب، وإن وجدت لطيفةً أو زيادةً عند غيره ذكرتها بمرجعها.

5- أخرج الحديث أو الأثر بحسب الحاجة، وقد أفصل بعض الشيء فيه إذا كان عليه مدار المسألة، وإذا كان الحديث في الصحيحين فإني أعزوه لأحدهما، ولا أتجاوز إلى غيرهما، وأذكر اتفاق الشيخين، ولا أشير إلى التكرار إن وجد، وإذا كان الحديث في السنن عزوته إليها بحسب الترتيب، وأكتفي بأحكامهم إن وجدت، وأقدم المتقدمين على غيرهم، وإذا كان الحديث في غير الكتب الستة، أحلته إلى أصله، وأوردت حكم العلماء فيه، وأقدم المتقدمين على غيرهم.

6- أورد كلام أهل اللغة عند الحاجة دون توسع.

7- أترجم للأعلام غير المشهورين دون توسع، وأضبط أسماءهم وكناهم.

8- أشرح الكلمات الغريبة، وأضبطها بالشكل.

9- أعزو إلى فنون العلم المختلفة، كالعقائد وعلوم اللغة والأحكام والأخلاق وغيرها، وأعلق عليها بما هو مناسب حسب الحاجة.

10- إذا قلت في الحاشية: " تح "، فإني أعني بها: تحقيق، وإذا قلت: " ب. ت "، قصدت بها: بدون تاريخ.

11- أضيف بعض المعلومات ذات الصلة بالمتن في الحاشية، من باب زيادة التوضيح والتثبت، وعدم إرهاق المتن، وأشير إلى المصادر التي تستوعب المسألة إن لم تكن من صلب الدراسة حرصًا على مسار البحث.

صعوبات الدراسة: بعد أن شرعت في هذه الدراسة ظهرت لي صعوبات عدة، منها:

أولاً: صعوبة الحصول على كتب المعتزلة التي أكثرها مفقودٌ أو مخطوط.

ثانيًا: صعوبة جمع أقوال الأصم التفسيرية من تفسير الحاكم الجشمي باعتبار أنه مخطوط، وقد كثرت الأخطاء والتطبيب في النسخة التي اعتمدت عليها، مما تطلب مني أن أقرأ جميع لوحات التفسير التي توفرت بين يدي قراءةً متأنيةً، وربما أخذت في اللوحة الواحدة ساعات طوال حتى أضبط النصوص المنسوبة للأصم.

ثالثًا: صعوبة تمييز اسم الأصم عمن شابهه فيه، فقد لجأت لتحرير ذلك إلى جمع الآراء التفسرية المعزوّة إليه من (25) تفسيرًا؛ غير التي ذكرتها في حدود الدراسة، فجمعت نحو (1000) رواية تفسيرية منسوبة إليه، وهذا لا شك أن فيه صعوبة شديدة، فمنهم من يكنيه، ومنهم من يسميه: الأصم، ومنهم من يسميه: ابن كيسان، ومنهم من يسميه: عبدالرحمن بن كيسان، ومنهم من يجمع بين الشهرة والكنية، فيسميه: أبا بكر الأصم، وقد شابهه بعض المفسرين في هذه الأسماء، وعندها تكمن الصعوبة في تمييز أقواله عن أقوال عمن سواه، وقد رجعت أيضًا في ذلك إلى تفسير ابن كيسان النحوي وهو مخطوط فقرأت مائة لوحة منه قراءة دقيقة متأنية، وهذا لا شك أنه عمل مُضْنٍ.

خطة الدراسة: وقد جاءت في مبحث تمهيدي، وأربعة فصول، وخاتمة، على النحو الآتي:

❋ **المقدمة ، وتحتوي على:** أسباب اختيار الموضوع، وأهمية الدراسة، ومشكلتها، وحدودها، وأهدافها، والدراسات السابقة، ومنهج الدراسة، وأهم الصعوبات التي واجهتني في عملي.

❋ **التمهيد: تعريف موجز بالمعتزلة، ويتضمن:** نشأة فرقة المعتزلة، وأسماؤها، وفروعها، وأصول المعتزلة العقدية، ومنزلة العقل عند المعتزلة.

❋ **الفصل الأول: التعريف بأبي بكر الأصم وتفسيره، وفيه:** تعريف باسمه، ونسبته، وكنيته، وشهرته، ومولده، ونشأته، وأسرته، وحياته العلمية، وشيوخه، وتلاميذه، ومؤلفاته، وعلاقته بعلماء عصره، والأصول العقدية التي خالف فيها المعتزلة، ثم كلام العلماء فيه، وصولًا إلى وفاته وتمييزه عمن شابهه في الاسم عند المفسرين، **ثم التعريف بتفسيره، وفيه:** تحقيق اسم تفسيره، ورواة التفسير عنه، ونقولات المفسرين منه، وصولًا إلى الحديث عن فقد تفسيره والأسباب والعوامل التي أدت لذلك.

❋ **الفصل الثاني: التفسير بالمنقول والمعقول عند الأصم، وفيه:** تفسير القرآن بالقرآن، وتفسير القرآن بالسنة، وتفسير القرآن بأقوال الصحابة والتابعين، **وصولًا إلى جانب التفسير بالمعقول عند الأصم.**

❋ **الفصل الثالث: الجوانب التفسيرية عند الأصم، وفيه:** الجانب العقدي، والجانب اللغوي، والجانب الفقهي.

❋ **الفصل الرابع: مباحث علوم القرآن عند الأصم، وفيه:** أسباب النزول، والقراءات القرآنية، والنسخ، وصولًا إلى عرضٍ مجملٍ لمباحث متنوعةٍ عند الأصم.

❋ **الخاتمة:** وتتضمن : أهم النتائج، والتوصيات.

❋ **الفهارس:** – فهرس الآيات القرآنية – فهرس الأحاديث النبوية – فهرس الأعلام – فهرس المصادر والمراجع.

❋ المبحث التمهيدي: التعريف بالمعتزلة.

وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: نشأة فرقة المعتزلة، وأسماؤها، وفروعها.

المطلب الثاني: أصول المعتزلة العقديـــــــــــة.

المطلب الثالث: منزلة العقل عند المعتزلـــــــــة.

المبحث التمهيدي: التعريف بالمعتزلة

المطلب الأول: نشأة فرقة المعتزلة، وأسماؤها، وفروعها.

أولًا: نشأة فرقة المعتزلة:

اختلف الباحثون في تحديد زمن نشأة فرقة المعتزلة على قولين:

الأول: إنها ابتدأت لسبب سياسي في قوم من أصحاب علي – رضي الله عنه – اعتزلوا السياسة، وانصرفوا إلى العقائد، حكاه النوبختي[1]، وقيل: ابتدأت في قوم اعتزلوا الحسن ومعاوية – رضي الله عنهما – ولم يبايعوا أيًا منهما، حكاه أبو الفداء صاحب حماة[2]، واختاره جولدزيهر[3]، وجماعة[4].

الثاني: إنها ظهرت لخلاف عقدي بعد المائة الأولى من الهجرة في زمن الحسن البصري على يد واصل بن عطاء[5]، حين اختلف مع شيخه الحسن في مسألة مرتكب الكبيرة، واعتزل هو وأتباعه مجلس الحسن،

---

(1) انظر: النوبختي، أبو محمد الحسن بن موسى، **فرق الشيعة**، ط1، اسطانبول-تركيا، 1349هـ/1931م، ص5.

(2) انظر: صاحب حماة، أبو الفداء إسماعيل بن علي، **المختصر في أخبار البشر**، ط1، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 171/1.

(3) انظر: جولدزيهر، اجنتس، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ومكتبة المثنى، بغداد-العراق، 1374هـ/1955م، ص207.

(4) منهم: الدكتور حنا فاخوري، وأحمد زهره. انظر: فاخوري، حنا، والجر، خليل، **تاريخ الفلسفة العربية**، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1413هـ/1993م، 107/1. وزهرة، أحمد علي، **الكلام والفلسفة عند المعتزلة والخوارج**، ط1، نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق-سوريا، ب.ت، ص76-ص77.

(5) هو واصل بن عطاء البصري، الغزال، المتكلم، تتلمذ على يد الحسن البصري، قال الذهبي: " كان من أجلاد المعتزلة "، من تصانيفه: أصناف المرجئة، والمنزلة بين المنزلتين، وغيرهما، توفي سنة 131هـ. انظر: ابن المرتضى، أحمد بن يحيى، **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل**، تح: د. عصام الدين محمد، ط1، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، 1405هـ/1985م، ص32-ص38. والبغدادي، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، 1397هـ/1977م، ص117. وابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، **كتاب الفهرست – في أخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب –**، تح: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م، ص202-ص203. والشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، ط1، مؤسسة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 46/1. والذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تح: علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1382هـ/1963م، 329/4، ترجمة: 9325.

فقال الحسن: "اعتزل عنا واصل"، وعُرفوا حينها بالمعتزلة، كما أشار إلى ذلك المقريزي[1]، وعلى هذا الغالبية العظمى من المؤرخين[2].

ولا شك أن القول الثاني أقرب إلى الصواب؛ لأجل أنه قيد بأقدم رؤوس فرقة المعتزلة، وأما القول الأول فهو عام قد ينسب به إلى فرقة المعتزلة من لا شأن له بها، ولهذا نجد المعتزلة أنفسهم يدخلون في مذهبهم كثيرًا من التابعين — على اختلاف طبقاتهم — كابن المسيّب، وطاووس، وأبي الأسود الدؤلي، وعلقمة، وشريح، وابن سيرين، والحسن، وغيرهم[3]، بل ويتجاوزون ذلك فيذكرون في مذهبهم رؤوس الصحابة، كالخلفاء الأربعة، وابن مسعود، وابن عباس، وابن عمر، وغيرهم — رضي الله عنهم أجمعين —[4].

وقد قامت الحركة الفكرية لهذه الفرقة على عوامل عديدة أساسها توسع الدولة الإسلامية، ودخول الناس في دين الله تترى بمكوناتهم الثقافية والعلمية المختلفة، ونشاط حركة الترجمة التي ركزت، على الفلسفة اليونانية بدءًا من أرسطو وانتهاءً بأفلاطون، وما تبع ذلك من تجاذب المعارف المختلفة مع نشوء الفرق الإسلامية المختلفة كالخوارج والشيعة والمرجئة، كل ذلك أسهم إسهامًا فعالًا في قيام المنظومة الفكرية لمدرسة الاعتزال.

([1]) انظر: المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1418هـ/1997م، 190/4.

([2]) انظر: الربيعي، فالح، **تاريخ المعتزلة – فكرهم وعقائدهم –**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة–جمهورية مصر العربية، 1421هـ/2001م، ص19. **والموسوعة الكبرى للمذاهب والفرق الإسلامية**، إصدار: مركز الشرق الأوسط الثقافي، ط1، بيروت–لبنان، 1428هـ/2008م، 8/6.

([3]) انظر: ابن المرتضى، **المنية والأمل**، ص15–ص24.

([4]) انظر: الإحالة السابقة، ص9–ص14.

ثانيًا: أسماء فرقة المعتزلة، وفروعها:

أ. أسماؤها:

اشتهرت هذه الفرقة باسم المعتزلة، وقد كثر الخلاف في منشأ هذا الاسم[1]، وسمى المعتزلة أنفسهم: أهل الحق، والفرقة الناجية، والفرقة التقيَّة، وأهل العدل والتوحيد، وقيل: العدلية والموحدة، وسماهم غيرهم: القدريَّة، والثنويَّة، والجهميَّة، والوعيديَّة، والمعطلة،[2] وغيرها[3].

ب. فروعها:

اتفق العلماء على أن فرقة المعتزلة قد نشأت في البصرة، ثم تأسس فرع لهم ببغداد في بداية القرن الثاني الهجري على يد بشر بن المعتمر[4]،[5]، ولعلّ السبب في تقدم نشأتهم بالبصرة يرجع إلى تقدمها في البناء على بغداد، وقد كانت إذ ذاك مرتعًا للعلم والمعرفة، وموطنًا للثورات العقلية والفكرية.

---

(1) قيل: إنه من أهل السنة دعوهم به لاعتزالهم قول الأمة بأسرها في مرتكب الكبيرة من المسلمين، وتقريرهم بأنه لا مؤمن ولا كافر، بل هو في منزلة بين منزلتي الإيمان والكفر، حكاه البغدادي، ويرى الشهرستاني بأن من سماهم بذلك الحسن البصري حين اختلف مع واصل بن عطاء في مسائل مرتكب الكبيرة، كما تقدم، وقيل غير ذلك. انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص94. والشهرستاني، **الملل والنحل**، 48/1. وابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، ب.ت، 85/4. وابن المرتضى، **المنية والأمل**، ص2-ص5. وجار الله، زهدي، **المعتزلة**، ط6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، 1410هـ/1990م،ص10-ص13.

(2) انظر: الخياط، أبو الحسن عبدالرحيم، **الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد**، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1433هـ/1925م، ص126. والمقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **احسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1411هـ/1991م، ص37. والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص94، والشهرستاني، **الملل والنحل**، 43/1. وابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، تح: علي بن محمد، ط1، دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1408هـ/1987م، 949/3، 1044/3-1045. وابن المرتضى، **المنية والأمل**، ص2. والمقريزي، **الخطط والآثار**، 175/4. والمقبلي، صالح بن مهدي، **العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ**، ط1، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1328هـ/1909م، ص300، ص415-ص416.

(3) انظر: المقريزي، **الخطط والآثار**، 175/4.

(4) هو أبو سهل، بشر بن المعتمر الهلالي، إليه انتهت رئاسة المعتزلة في بغداد، وإليه تنسب طائفة البشرية، من تصانيفه: الرد على من عاب الكلام، وتأويل متشابه القرآن، وغيرهما، توفي سنة 210هـ. انظر: ابن المرتضى، **المنية والأمل**، ص49. والبغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص156. وابن النديم، **الفهرست**، ص205.

(5) انظر: المقريزي، **الخطط والآثار**، 190/4. وزهدي، **المعتزلة**، ص20. والخيون، رشيد، **معتزلة البصرة وبغداد**، ط1، دار الحكمة، لندن-المملكة المتحدة، توزيع: بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م، ص7. والربيعي، **تاريخ المعتزلة**، ص19.

وعليه؛ فقد تفرعت فرقة المعتزلة آنذاك إلى فرعين رئيسين، هما:

أولًا: فرع البصرة، ويمثله: واصل بن عطاء، وعمرو بن عبيد[1]، وعثمان الطويل[2]، وأبو بكر الأصم، وأبو الهذيل العلاف[3]، ومعمر بن عباد[4]، والنظّام[5]، والشحّام[6]، والجاحظ[7]، وأبو علي الجُبَّائي[8]، وأبو هاشم الجُبَّائي[9]، وغيرهم[10].

([1]) هو أبو عثمان، عمرو بن عبيد بن باب البصري المعتزلي، كان شيخ المعتزلة في وقته ومفتيها، وإليه تنسب الطائفة العمروية، من تصانيفه: العدل والتوحيد، وكتاب: التفسير، وغيرهما، توفي سنة 144هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص38. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص120. وابن النديم، الفهرست، ص203. والذهبي، ميزان الاعتدال، 273/3، ترجمة: 6404.

([2]) هو أبو عمرو، عثمان بن خالد الطويل، أخذ الاعتزال عن واصل وعمرو بن عبيد، وقد بعثه واصل إلى أرمينية ينشر مذهبهم فيها. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص35، ص42. والذهبي أبو عثمان محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء، ط1، دار الحديث، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1427هـ/2006م، 260/6، ترجمة: عمرو بن عبيد، 529/8، ترجمة: أبو الهذيل العلاف.

([3]) هو أبو الهذيل، محمد بن الهذيل البصري، العلاف، أخذ الاعتزال عن واصل بن عطاء، وعثمان الطويل، وإليه تنسب الطائفة الهذلية من المعتزلة، توفي سنة 235هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص46، ص154، ص157. والبغدادي والفرق بين الفرق، ص121. والشهرستاني، الملل والنحل، 49/1. وابن النديم، الفهرست، ص203-ص204. والذهبي، السير، 529/8، ترجمة: 1710.

([4]) هو أبو المعتمر، معمر بن عباد السلمي، من أهل البصرة، ثم سكن بغداد، وناظر النَّظام، وهو من أعظم القدرية غلوًا في تدقيق القول بنفي الصفات والقدر، من مصنفاته: كتاب: المعاني، والاستطاعة، توفي سنة 215هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص50. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص151. وابن النديم، الفهرست، ص207. والشهرستاني، الملل والنحل، 65/1. والذهبي، أبو عثمان محمد بن أحمد، تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تح: د.بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1423هـ/2003م، 463/5، ترجمة: 412.

([5]) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن سيّار النَّظام، أخذ علم الكلام عن أبي الهذيل، وتأثر بآراء الفلاسفة، وإليه تنسب فرقة النَّظامية من المعتزلة، من تصانيفه: كتاب: التوحيد، والمعرفة، وغيرهما، توفي سنة 231هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص47. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص131. وابن النديم، الفهرست، ص205-ص206.

([6]) هو أبو يعقوب، يوسف بن عبدالله بن إسحاق الشحام، انتهت إليه رئاسة معتزلة البصرة في زمانه، وإليه تنسب فرقة الشحامية من المعتزلة، له مصنفات في الرد على المخالفين، وفي تفسير القرآن، وغيرهما، عاش ثمانين سنة. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص61. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص178.

([7]) هو أبو عثمان، عمرو بن بحر بن محبوب الجاحظ، العلامة المتبحر، أخذ عن النَّظام، وثمامة، والأصم، قال الذهبي: " كان باقِعَةً في الحفظ "، أي: داهية، وإليه تنسب طائفة الجاحظية من المعتزلة، له مصنفات كثيرة، منها: الرد على أصحاب الإلهام، والحجة والنبوة، والحيوان، وغيرها، توفي سنة 255هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص58. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص175. والشهرستاني، الملل والنحل، 75/1، والذهبي، السير، 416/9، ترجمة: 1945.

([8]) هو أبو علي، محمد بن عبدالوهاب الجُبَّائي، البصري، أخذ عن أبي يعقوب الشحام، وانتهت إليه رئاسة المعتزلة بعد أبي الهذيل، وإليه تنسب طائفة الجُبَّائية من المعتزلة، وعنه أخذ أبو الحسن الأشعري ثم خالفه وتسنن، من تصانيفه: التفسير الكبير، والأصول، وغيرهما، توفي سنة 303هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص67-ص71. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص183. والشهرستاني، الملل والنحل، 78/1. وابن خلكان، وفيات الأعيان، 267/4. والذهبي، السير، 113/11، ترجمة: 2621.

([9]) هو أبو هاشم، عبدالسلام بن أبي علي محمد الجُبَّائي، البصري، من كبار المعتزلة وإليه تنسب الطائفة البهشمية منهم، من مصنفاته: الجامع الكبير، والعرض، وغيرهما، توفي سنة 321هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص79. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص184. والشهرستاني، الملل والنحل، 78/1. وابن خلكان، وفيات الأعيان، 183/3. والذهبي، السير، 379/11، ترجمة: 2877.

([10]) كالوليد الكرابيسي، وهشام الفوطي، وأبو سهل عباد بن سلمان. انظر: الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدِّثيها وذكر قُطَّانها العلماء من غير أهلها ووارديها = تاريخ بغداد، تح: د.بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1422هـ/2002م، 619/15، ترجمة، 7269. والصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تح: أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1420هـ/2000م، 211/27. والذهبي السير، 535/8، ترجمة: 1720. والخيون، معتزلة البصرة وبغداد، ص65-ص229.

ثانيًا: فرع بغداد، ويمثله: بشر بن المعتمر، وأبو موسى المرداد[1]، وأحمد بن أبي دؤاد[2]، وثمامة بن الأشرس[3]، وجعفر ابن حرب[4]، وجعفر بن مبشر[5]، والإسكافي[6]، وعيسى بن الهيثم الخياط[7]، وأبو القاسم البلخي الكعبي[8]، وغيرهم[9].

---

(1) هو أبو موسى، عيسى بن صبيح، الملقب بالمردار، وقال الذهبي: " المزْدار "، من كبار المعتزلة وحذاقهم، أصله من البصرة وسكن بغداد، وأخذ عن بشر بن المعتمر، ومن جهته انتشر الاعتزال فيها، وإليه تنسب الطائفة المردارية من المعتزلة، من مصنفاته: التوحيد، وخلق القرآن، وغيرهما، توفي سنة 226هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص60. والسيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، أخبار النحويين البصريين، تح: طه الزيني، ومحمد الخفاجي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1373هـ/1966م، ص37. وابن النديم، الفهرست، ص206-ص207. والشهرستاني، الملل والنحل، 68/1-69. والذهبي، السير، 533/8، ترجمة: 1715.

(2) هو أبو عبدالله، أحمد بن أبي دؤاد بن حرير الأيادي، البصري، ثم البغدادي، ولي القضاء للمعتصم وللواثق بالله، وكان فصيحًا، مفوهًا، شاعرًا، سخيًا، رأسًا في التجهم والاعتزال، داعيًا إلى القول بخلق القرآن، توفي سنة 240هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص46. وابن النديم، الفهرست، ص212. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد،233/5، ترجمة:2095. والذهبي، تاريخ الاسلام، 758/5، ترجمة: 11.

(3) هو أبو معن، ثمامة بن الأشرس النميري، كان أديبًا، حاذقًا في الجدل، زعيم القدرية في زمان المأمون والمعتصم والواثق، وقيل: إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال، وقد أخذ من الأصم، وتأثر به، قال الذهبي: "كان يتغالى فيه، ويطنب في وصفه"، ومن مصنفاته: الحجة، والمعارف، وغيرهما، توفي سنة 213هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص55. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص172. وابن النديم، الفهرست، ص207. والشهرستاني، الملل والنحل، 70/1. والذهبي، السير، 123/8.

(4) هو أبو الفضل، جعفر بن حرب الهمداني، من أكابر معتزلة بغداد، درس الكلام بالبصرة على أبي الهذيل العلاف، وكان عابدًا، زاهدًا، من مصنفاته: متشابه القرآن، والاستقصاء، وغيرهما، توفي سنة 236هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص62. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص167. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 43/8، ترجمة: 3562. والذهبي، السير، 534/8، ترجمة: 1718.

(5) هو أبو محمد، جعفر بن مبشر الثقفي، طوسي الأصل، وقد سكن بغداد،كان فقيهًا، متكلمًا، بليغًا، وكان مثلًا يقتدى به عند المعتزلة؛ لعلمه وفضله، من مصنفاته: الحجة على أهل البدع، وتنزيه الأنبياء، وغير ذلك، توفي سنة 234هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص64. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص167. وابن النديم، الفهرست، ص208. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 42/8، ترجمة: 3561. والذهبي، السير، 53/5، ترجمة: 1717.

(6) هو أبو جعفر، محمد بن عبدالله الإسكافي، أصله من سمرقند، ثم سكن بغداد، وأخذ عن جعفر بن حرب، وكان عظيم القدر، مقدمٌ عند المعتصم، وإليه تنسب طائفة الإسكافية من المعتزلة، من مصنفاته: كتاب: اللطيف، والعدل، وغيرها، توفي سنة 240هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص66. والثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد، يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر، تح: د. مفيد محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1403هـ/1983م، 5231، ترجمة: 143. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص169. وابن النديم، الفهرست، ص213. وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، لسان الميزان، تح: دائرة المعرفة النظامية-الهند، ط2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت-لبنان، 1390هـ/1971م، 235/7، ترجمة: 6982.

(7) هو أبو موسى، عيسى بن الهيثم الصوفي الخياط، كان من جلة المعتزلة، وعنه أخذ ابن الراوندي، قال الذهبي: "وله تواليف"، توفي سنة 245هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص66. وابن النديم، الفهرست، ص216. والذهبي، السير، 535/8، ترجمة: 1721. وابن حجر، لسان الميزان، 287/6، ترجمة: 5961.

(8) هو أبو القاسم، عبدالله بن أحمد بن محمود البلخي الكعبي، من أهل بلخ، ثم سكن بغداد، كان أديبًا، متكلمًا، من أكابر مفسري المعتزلة، وإليه تنسب طائفة الكعبية منهم، من مصنفاته: كتاب: التفسير الكبير، والنهاية في الأصلح، توفي سنة 319هـ. انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص76. والبغدادي، الفرق بين الفرق، 181. وابن النديم، الفهرست، ص219. والخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 25/11، ترجمة: 4921. والذهبي، السير، 193/11، ترجمة: 2723.

(9) كأبي مجالد الضرير، وأبي الحسين الخيّاط، وأبي موسى الفراء، وأبي الحسن البرذعي. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 154/5، ترجمة، 2013، 373/12، ترجمة: 5723. والذهبي، تاريخ الإسلام، 737/5، ترجمة: 494. وابن حجر، لسان الميزان، 561/1، ترجمة: 684. والخيون، معتزلة البصرة وبغداد، ص235-ص300.

ومن هذين الفرعين تفرعت فرقٌ كثيرةٌ، قال البغدادي: " وأما القدرية المعتزلة عن الحق فقد افترقت عشرين فرقة كل فرقة منها تكفر سائرها "[1] ثم ذكرها.

المطلب الثاني: أصول المعتزلة العقدية.

اتفق أهل الاعتزال على أصولٍ خمسةٍ؛ جعلوها أساسًا لاعتقادهم، وهذه الأصول هي:

- التوحيد. - العدل. - الوعد والوعيد.
- المنزلة بين المنزلتين. - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

فمن أقرَّ بهذه الأصول فهو معتزليٌّ عندهم، وإلا فلا، وفي هذا يقول أبو الحسين الخيَّاط[2]: " وليس يستحق أحدٌ منهم اسم الاعتزال حتى يجمع القول بالأصول الخمسة "[3] ثم ذكرها، ولا شك أن اختيارهم لهذه الأصول يرجع إلى اعتقادهم الراسخ بأنهم يخالفون بها كثيرًا من الفرق المنحرفة، وأوكد ما يدل عليه كلام القاضي؛ إذ يقول: "لا خلاف أن المخالفين لنا لا يعدون هذه الأصول، ألا ترى أن خلاف الملحدة[4]، والمعطلة[5]، والدهرية[6]، والمشبهة، قد دخل في التوحيد،

([1]) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص18.

([2]) هو أبو الحسين، عبدالرحيم بن محمد بن عثمان، من معتزلة بغداد، وكان من بحور العلم، وهو من نظراء الجُبَّائي، من مصنفاته: كتاب: الاستدلال، والرد على من قال بالأسباب، وغيرها. انظر: الخطيب البغدادي، تاريخ بغداد، 373/12، ترجمة: 5723. والذهبي، السير، 134/11، ترجمة: 2640. وابن حجر، لسان الميزان، 164/5، ترجمة: 4744.

([3]) انظر: الخيَّاط، الانتصار، ص126.

([4]) الملحدة: فئة من أهل الضلال، ينكرون وجود الخالق والأنبياء ومعجزاتهم، بحجة عدم تواترها عندهم. انظر: ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، الرد على المنطقيين، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ب.ت، ص98-ص99.

([5]) المعطلة: اسم يطلق على كل من نفى عن الله – تبارك وتعالى – صفة وصف بها نفسه في كتابه، أو وصفه بها رسوله – صلى الله عليه وسلم – في سنته، وممن ينطبق عليه هذا الاسم: الجهمية، الذين أظهروا نفي الصفات. قال الدكتور الضويحي: " وأولى من ينطبق عليهم هذا الاسم: المعتزلة؛ لأنهم عطلوا الله – تعالى – عن جميع صفاته الذاتية والفعلية ". انظر: الضويحي، علي بن سعيد، آراء المعتزلة الأصولية – دراسةً وتقويمًا–، ط3، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م، ص79-ص80 (الحاشية).

([6]) الدهرية: قوم من الملاحدة، لا يؤمنون بوجود الله، ولا باليوم الآخر، وأنكروا الشرائع والأديان، ويقولون ببقاء الدهر، وأن المادة لا تفنى. انظر: الشهرستاني، الملل والنحل، 235/2.

وخلاف المجبرة[1] بأسرهم دخل في باب العدل، وخلاف المرجئة دخل في باب الوعد والوعيد، وخلاف الخوارج دخل تحت المنزلة بين المنزلتين، وخلاف الإمامية[2] دخل في باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر"[3].

المطلب الثالث: منزلة العقل عند المعتزلة.

يمثل العقل القوة الكامنة التي تميز الإنسان عن غيره، وقد اختلف العلماء في موطنه وماهيته على أقوال كثيرة، لا يتسع المقام لذكرها[4]، والمعتزلة يعرفون العقل بأنه مجموعة من العلوم المخصوصة التي تمثل قاعدة الاستدلال والنظر، وفي هذا يقول القاضي: "هو عبارة عن جملة من علوم مخصوصة متى حصلت في المكلّف صح منه النظر والاستدلال، والقيام بأداء ما كُلّف"[5].

والمعلوم أن عقول الناس تتفاوت، فمنهم النابغة، ومنهم الذكي، ومنهم دون ذلك، وخالف في ذلك المعتزلة، فقالوا: إن العقول لا يجوز أن تتفاوت؛ لكون العقل مناط التكليف، أي: مُتَعَلَّقه ومورده، ومتعلق التكليف لا يتفاوت

---

(1) المجبرة: هم الذين زعموا أن الإنسان مجبور على أفعاله، وقالوا: " إنّ فعل العبد بمنزلة طوله ولونه "، أي: أنه لا اختيار له في شيء البتة، ولهذا يسمون القدرية؛ لأنهم غلوا في إثبات القدر. انظر: ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين الحنفي الأذرعي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1391هـ/1971م، ص520.

(2) الإمامية: هم القائلون بإمامة علي -رضي الله عنه- نصّ ظاهرًا، قالوا: " ويجوز لعلي أن يجعل الإمامة لغيره إذا كان ذلك باختياره ورضاه "، واشتهروا بالوقيعة في أصحاب النبي -صلى الله عليه وسلم-. انظر: الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **مقالات الإسلاميين**، تح: هلموت ريتر، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت، ص17. والشهرستاني، **الملل والنحل**، 162/1.

(3) انظر: القاضي عبدالجبار، أبو الحسين عبدالجبار بن أحمد، **شرح الأصول الخمسة**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1421هـ/2001م، ص124.

(4) انظر: ابن اللحام، أبو الحسن علي بن محمد، **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تح: د. محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ب.ت، ص37.

(5) انظر: القاضي عبدالجبار، أبو الحسين عبدالجبار بن أحمد، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1385هـ/1965م، 375/11.

بأصل الفطرة، وإنما يتفاوت بالعوارض، ولا اعتداد بذلك، والرجال والنساء في التكليف على السواء، فلا بد من الاستواء فيما هو مناط له، وهو العقل[1].

وقد نادى المعتزلة إلى رفع لواء العقل عاليًا، وإفساح المجال أمام موازناته الفكرية، مع الحرية المطلقة لمعالجاته وأطروحاته، وجعله أساسًا في فهم النص، بل وتقديمه على السمع عند بعضهم، ولعل بذرة ندائهم هذه قد انطلقت من التصدي لمطارحات الفرق غير المسلمة التي تقدح في عقيدة التوحيد كالمزدكيين[2] في العراق، والنصارى واليهود في بلاد الشام، والإثنينية[3] في الكوفة والبصرة، والديصانية[4]، والسمنية[5]، فقامت على إثرها مناداة إشراك العقل من المعتزلة والخوارج، للرد على تلك الفرق بالأدلة العقلية القائمة على علم الكلام والمنطق.

وقد أورد تقديمُ العقلِ المعتزلةَ دوامةَ الجدل، فكثر بذلك خصومهم لما قرروا من مسائل خالفوا فيها، فمن ذلك قولهم: إن الأفعال مشتملة على صفات تقتضي الحُسن والقُبح، وإن العقل يدرك هذه الصفات قبل ورود الشرع، ويرون أن العقل يدرك وجوب شكر المنْعِم – تبارك وتعالى – قبل ورود السمع[6].

---

(1) انظر: ابن اللحام، **المختصر في أصول الفقه**، ص37-ص38، و**الموسوعة الكبرى للمذاهب والفرق الإسلامية**، 6/187-188.

(2) **المزدكيون**: هم أصحاب مزدك الذي ظهر في أيام قباذ والد أنوشروان، ودعا قباذ إلى مذهبه فأجابه، وكان ظهورهم قبل الإسلام، وقد تفرعت عنهم أربع فرق انتشرت في البلاد الإسلامية، هي: الكوذية، وأبو مسلمية، والماهانية، والإسبيدخامكية، وأصول المزدكيين ثلاثة: الماء والأرض والنار، ومنها يحصل تدبير الخير والشر، وهو قوم إباحيون يدعون اشتراك الناس في الأموال والنساء. انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، 2/54.

(3) **الإثنينية**: طائفة من المجوس، تقوم عقيدتهم على أصلين، هما: النور والظلمة، ويرون أنّ النور أزلي، والظلمة محدثة، ومسائل المجوس في عمومها تدور على قاعدتين أساسيتين، هما: بيان سبب امتزاج النور بالظلمة، وبيان سبب خلاص النور من الظلمة، وجعلوا الامتزاج مبدأً، والخلاص معادًا. انظر: الشهرستاني، **الملل والنحل**، 1/232-233.

(4) **الديصانية**: هم أصحاب ديصان، أثبتوا أصلين، هما: النور والظلام، فالنور: يفعل الخير قصدًا واختيارًا، والظلام: يفعل الشر طبعًا واضطرارًا. انظر: الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، تح: عماد الدين أحمد، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، 1407هـ/1987م، ص85. والشهرستاني، **الملل والنحل**، 2/55.

(5) **السمنية**: طائفة من أهل الهند، ظهرت قبل الاسلام، قالوا بقدم العالم، وبإبطال النظر والاستدلال، وزعموا أن المعلوم لا يكون إلا بالحواس، وقال بعضهم بتناسخ الأرواح في الصور المختلفة، وأنكر أكثرهم البعث والمعاد. انظر: البغدادي، **الفرق بين الفرق**، ص253، ص312، ص346.

(6) انظر – تفصل ذلك –: **الموسوعة الكبرى للمذاهب والفرق الإسلامية**، 6/189-195.

ولاشك أن المعتزلة بتقديمهم للعقل قد أفادوا أنفسهم وغيرهم، فمما جنوه من ذلك أنهم حملوا شعار التجديد الديني القائم على العقل والتأويل والاجتهاد، فتذللت أمامهم كثير من العقبات حتى وصلوا للسلطة الحاكمة[1]، وقد أثروا الفلسفة الإسلامية، وأسهموا في استقلالها، وتطويرها، وإن كان تركيزهم قد انصب على تطوير القواعد الشرعية بقالب فلسفي[2].

(1) انظر – للاستزادة –: زهرة، الكلام والفلسفة عند المعتزلة والخوارج، ص7، ص15.

(2) انظر: زهرة، الكلام والفلسفة عند المعتزلة والخوارج، ص11–ص12.

❁ الفصل الأول: التعريف بأبي بكر الأصم وتفسيره.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التعريـــــــف بأبي بكر الأصم.

المبحث الثاني: التعريف بتفسير أبي بكر الأصم.

المبحث الأول: التعريف بأبي بكر الأصم.

المطلب الأول: اسمه وكنيته ونسبته وشهرته.

هو عبد الرحمن بن كيسان الأصم، شيخ المعتزلة[1]، كان يكنى – رحمه الله تعالى – بأبي بكر[2]، ولم تذكر المصادر – التي رجعتُ إليها – زيادة على هذا في اسمه وكنيته[3]، ونسبه الصفدي والحافظ ابن حجر والداوودي إلى المعتزلة[4]، ونسبه أكثر العلماء إلى أبيه، فقيل: ابن كيسان[5].

واشتهر – رحمه الله تعالى – بالأصم، وبالمتكلم[6]، والأولى أشهر، وقد يكون اشتهر بها؛ لصلابته وشدته في الجدل ومقارعة الخصوم، فالعرب تشبه من كان حاله ذلك بالحجر الصلب الأصم[7]، والقول بأنه اشتهر بالأصم لصمم ألم به فيه نظر؛ إذ لو كان لنقل كما نقل عن غيره ممن اشتهر بها[8]، وقد يكون ضبط شهرته بكسر الصاد " الأصِّمُّ "، وهي بمعنى: الشجاعة والدهاء[9].

([1]) نعته بذلك الحافظ الذهبي. انظر: الذهبي، السير، 402/9، ترجمة: 130.

([2]) صرح بذلك الإمام النووي، والحافظ ابن حجر. انظر: النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ب.ت، 301/2. وابن حجر، لسان الميزان، 21/7، رقم: 188 " من كنيته أبو بكر "

([3]) انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص57. والذهبي، السير، 123/8. والصفدي، الوافي بالوفيات، 169/9. وابن حجر، لسان الميزان، 427/3. والداوودي، محمد بن علي، طبقات المفسرين، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ب.ت، 274/1، ترجمة: 258.

([4]) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، 169/9. وابن حجر، لسان الميزان، 121/5، ترجمة: 4673. والداوودي، طبقات المفسرين، 274/1.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 82/1. والنووي، تهذيب الأسماء واللغات، 300/2. والذهبي، السير، 538/8. وابن حجر، لسان الميزان، 156/7.

([6]) ذكره ابن النديم. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص53.

([7]) انظر: ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، لسان العرب، ط3، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1414هـ/1993م، 346/12، مادة: " صمم ".

([8]) كالبَزّري الحسين بن محمد الأصم، والحافظ المسند محمد بن يعقوب الأصم، وغيرهما. انظر (ترجمتهما): السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد، الأنساب، تح: عبدالرحمن بن يحيى للعلمي اليماني وغيره، ط1، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد–الهند، 1382هـ/1962م ،ص208، ترجمة: 482. والذهبي، السير، 452/15، ترجمة: 258.

([9]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 346/12، مادة: " صمم ".

المطلب الثاني: مولده.

اتفقت المصادر التي رجعتُ إليها على أن الأصمَّ بصريُّ المولد من غير ذكر لتاريخ ولادته، ولكن في بعض تصرف أهل العلم ما يوحي إلى تقدمه[1]، فقد ذكره الزركشي في جملة المفسرين التابعين الذين أخذوا عن الصحابة، وبنو تفاسيرهم على المنقول عنهم، وممن ذكرهم معه: أبي العالية (90هـ)، والقرظي (90هـ)، وابن جبير (95هـ)، والضحاك (102هـ)، ومجاهد (103هـ)، وعكرمة (105هـ)، والحسن (110هـ)، وعطاء (115هـ)، وقتادة (117هـ)، وجماعة، ثم قال: " فهذه تفاسير القدماء المشهورين، وغالب أقوالهم تلقوها من الصحابة "[2].

ولعل القول بأنه أخذ من الصحابة فيه نظر ظاهر؛ فإن أقدم تاريخ ذكر في وفاته هو: 200هـ[3]، ولو قدرنا أنه أخذ عن أنس – رضي الله عنه –، وهو أكثر الصحابة احتمالاً للأخذ عنه؛ لأنه عاش في البصرة ودفن بها، وهو من أواخر الصحابة موتًا، فقد مات سنة 93هـ[4]؛ فهذا يعني أن الأصمَّ ولد في أواخر السبعين – على أغلب احتمال –، وأنه تحمل صغيرًا، ولم يُذكر ذلك أو يُصرح به، ولم أقف على رواية له عنه[5]، بل هناك ما يشير إلى أنه لم يأخذ عن صغار التابعين مباشرةً، فكيف يقال بأنه أخذ من الصحابة؟! وأوضح مثال على ذلك: الحسن البصري؛ الذي نراه يوافقه في كثير من القضايا التفسيرية[6]، فإننا نجده يروي عنه بما يشير إلى عدم سماعه منه، كقوله: " ذكروا أن الحجاج قال للحسن: أنت

([1]) وقد أشار الحافظ الذهبي إلى ذلك. انظر: الذهبي، السير، 538/8.

([2]) انظر: الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله، البرهان في علوم القرآن، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة–جمهورية مصر العربية، 1376هـ/1957م، 158/2.

([3]) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص214.

([4]) انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، الإصابة في تمييز الصحابة، تح: عادل أحمد، وعلي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1415هـ/1994م، 275/1، ترجمة: 277.

([5]) فلو كان؛ لوجدناه يصرح بالنقل عن الصحابه، ونقل ذلك عنه، بل وحرص أتباعه على إثباته.

([6]) انظر – مثلاً –: الحاكم الجشمي، محسن بن محمد بن كرامة، التهذيب في التفسير، مخطوط، محفوظ بمركز جمعة الماجد بدبي–الإمارات العربية المتحدة، برقم: 525654، 24/ب، 43/أ، 70/أ، 90/أ، 113/ب، 123/ب، 136/ب، 186/ب، 213/أ. والثعلبي، تفسيره، 91/2، 66/3، 308/4، 351/9، 18/10، 24/10، 74/10، وغير ذلك.

الذي قلت إن النفاق كان مقموعًا فأصبح وقد عُمم وتقلد سيفًا، قال: نعم، قال: فما حملك على ذلك؟! قال: الذي أخذ ميثاق الذين أتوا الكتاب "[1].

ولعل الزركشي قد جانب الصواب — وإن كان فمغفور في بحر حسناته — فلم يفرق بين أبي بكر الأصم المعتزلي، وأبي بكر الأصم الذي أخذ عن الصحابة والتابعين، وهو: أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان بن جرير الأصم، يروي: عن أبيه، عن النبي — صلى الله عليه وسلم —، وقد وثقه ابن حبان[2]، وله رواية عند ابن جرير موقوفة على عكرمة[3]، فهذا تابعي[4]، والأصم المعتزلي متأخر عنه، وقد شابهه في كنيته وشهرته واسمه واسم أبيه[5].

---

(1) الحاكم، **تفسيره**، 123/ب.

(2) انظر: ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، **الثقات**، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ط1، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد-الهند، 1393هـ/1973م، 85/7، ترجمة: 9118. والمزي، أبو الحجاج عبدالرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تح: د.بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1400هـ/1980م، 371/17، ترجمة: 3942.

(3) من طريق محمد بن ربيعة، عن أبي بكر الأصم، عن عكرمة، في قوله تعالى: " **وَتَرَى الْفُلْكَ مَوَاخِرَ فِيهِ** ". النحل: 14، قال: " ما أخذ عن يمين السفينة وعن يسارها من الماء، فهو: المواخر ". انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الدكتور: عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1422هـ/2001م، 186/14.

(4) وقد ذكره ابن حبان في أتباع التابعين، واستغرب الحافظ ابن حجر فعله لاسيما وأنه قد ذكر أنه يروي عن أبيه الصحابي. انظر: ابن حبان، **الثقات**، 85/7. وابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد-الهند، 1326هـ/1905م، 259/6، ترجمة: 516.

(5) وقد وهم فيه البغدادي، فنسب للأصم المتقدم كتاب: تفسير القرآن، وهذا غريب لم يذكره غيره من أهل العلم، وكذا خلط الدكتور: إسماعيل شندي — في بحثه الذي خصه بدراسة الاختيارات الفقهية للأصم المعتزلي — بين ترجمة الشخصيتين، فأحيانا يذكر جزءً من ترجمة المتقدم، ثم يدخل فيها ترجمة الآخر. انظر: البغدادي، إسماعيل بن محمد، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت، 512/1. وشندي، إسماعيل، **أبو بكر الأصم واختياراته الفقهية — عرض ومقارنة —**، ص4-ص6. (نص مرقون)

المطلب الثالث: نشأته وأسرته.

نشأ الأصم – رحمه الله تعالى – في البصرة؛ صرح بذلك ابن المرتضى[1]، وقال الحافظ الذهبي: " وكان يكون بالعراق "[2]، ولعله يشير بهذا إلى نشاطه الفكري وأنه قد تأثر به أهل العراق لا إلى موطن نشأته ابتداءً، وقد نشأ – رحمه الله تعالى – فقيرًا، وعاش على ذلك[3]، ولا شك أن قلة ذات اليد قد أثرت في شخصيته التي تميزت بالتدين، والصبر، والوقار، والزهد، وفي هذا يقول الحافظ الذهبي: " وكان دينًا، وقورًا، صبورًا على الفقر، منقبضًا عن الدولة "[4].

ولم تذكر المصادر التي رجعتُ إليها شيئًا عن أسرته غير أن له ابن اخت اسمه: أبو المثنى أحمد بن يعقوب بن المنير البصري[5]، وهو من أهل العلم، والظاهر أنه أديب شاعر؛ يروي أشياء عن الأصمعي؛ أورد شيئًا منها: أبو الفرج الأصبهاني[6]، والمرزباني[7].

([1]) انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص57.

([2]) الذهبي، السير، 123/8.

([3]) انظر: ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، كتاب الفهرست – في أخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب –، تح: د. أيمن فؤاد سيد، ط1، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن–المملكة المتحدة، 1430هـ/2009م، 594/1. والذهبي، السير، 123/8.

([4]) الذهبي، السير، 123/8.

([5]) لم أقف على ترجمته.

([6]) انظر: الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، الأغاني، تح: سمير جابر، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ب.ت، 25/16، 179/18، 140/20.

([7]) انظر: المرزباني، أبو عبيدالله محمد بن عمران، الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر، تح: علي البجاوي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة–جمهورية مصر العربية، 1483هـ/1965م، ص136.

المطلب الرابع: حياته العلمية.

نشأ الأصمُّ – رحمه الله تعالى – في بيئة علمية خصبة، فالبصرة إذ ذاك كانت قبلة العلم والعلماء، وكانت موطن الصراعات الفكرية المتنوعة، ومعروف تقدم بنائها على بغداد؛ التي حوت فيما بعد عددًا هائلاً من علماء البصرة؛ وهذا يدلنا على تركز العلماء في فترة نشوء الأصمِّ في البصرة، وعليه فإن استفادته منهم قد تكون كبيرة، ولعل من أبرز شيوخه الذين أخذ عنهم: الإمام محمد بن إدريس الشافعي[1]، ولا شك أنه قد أخذ عن أقطاب المدرسة الحنفية بما أنه حنفي المذهب، فلربما أخذ عن الإمام أو عن أشهر تلاميذه كزُفَر، أو القاضي، أو محمد بن الحسن، وإن لم يذكر ذلك المترجمون، وأما أشهر مشايخ مدرسة الاعتزال الذين تشرب منهم الفكر الاعتزالي: هشام ابن عمرو الفوطي[2]، ومعمر بن الأشعث[3]، وقد لا أكون مجانبًا للصواب إن قلت: إن مشايخه كثر، وإن لم يذكرهم المترجمون، ويدل على ذلك تمكنه في صنوف مختلفة من العلوم، ولا شك أنه قد تشرب هذه العلوم من علماء متخصصين في مجالات مختلفة.

وبعد أن رسخت قدمه في صنوف العلوم[4] اتجه إلى العطاء ونشر المعرفة، فتتلمذ على يديه تلاميذ كثـر، منهم: إبراهيـــم بن إسماعيـــل بن عُلَيَّـــة (ت218هـ)[5]، وثمامـــة بن أشـــرس (ت213 هـ)[6]،

([1]) صرح السغدي بروايته عنه. انظر: السغدي، أبو الحسن، علي بن الحسين، النتف في الفتاوى، ط2، تح: د.صلاح الدين الناهي، دار الفرقان، عمان-الأردن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1404هـ/1984م، 229/1.

([2]) ذكره الصفدي في جملة شيوخه، وهو أبو محمد عمرو بن هشام الفوطي الكوفي، قال الحافظ الذهبي: " صاحب ذكاء وجدال "، تتلمذ عليه عباد بن سلمان، والأصم، وغيرهما. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص214. والصفدي، الوافي، 28/26. والذهبي، السير، 532/8، ترجمة: 1714.

([3]) صرح ابن النديم بأنه أخذ عنه، بل وتأثر به كثيرًا. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص130. ولم أقف على ترجمته.

([4]) فمن خلال النقولات من تفسيره يظهر أنه متكلم بارع، ولغوي متأصل، وأديب متذوق، ومفسر متضلع، وغير ذلك؛ وهذا لا شك أنه يدل على رسوخ قدمه في العلم ابتداءً.

([5]) فقد ذكره الجمهور في تلاميذه. نظر: الذهبي، السير، 529/8، 539/8. وابن حجر، اللسان، 427/3.

وهو إبراهيم بن إسماعيل بن علية، جهمي، متكلم، أخذ عن أبيه، وعن الأصم، وجماعة، وله مصنفات في الفقه، توفي سنة 218هـ. انظر: ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، المنتظم في تاريخ الأمم والملوك، تح: محمد عبد القادر، ومصطفى عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1412هـ/1992م، 30/11، ترجمة: 1234. ابن حجر، لسان الميزان، 34/1، ترجمة: 64.

([6]) أشار الحافظ الذهبي إلى استفادته منه، وقد تقدمت ترجمته. الذهبي، السير، 123/8.

والجاحظ (ت255هـ)[1]، وأبو الأخزر الحمّاني[2]، وقد صنف الأصم في علوم شتى[3]، نقل إلينا عناوين بعضها، ولكن للأسف لم يصلنا شيءٌ منها، وقد تنوعت هذه المؤلفات[4] بحسب الآتي:

أ. مؤلفاتٌ في التفسير وعلوم القرآن، منها:

1. تفسير القرآن.
2. خلق القرآن.
3. الآي التي تسأل عنها الجبرة[5].

ب. مؤلفاتٌ في العقائد، منها:

4. التوحيد.
5. المقالات في الأصول.

([1]) صرح الجاحظ بأنه أخذ عن الأصم حين قال: " أنشدني عبد الرحمن بن كيسان: [من الطويل]

فكان رطيبا يوم ذلك صخرها وكان خضيدا طلحها وسيالها

ثم قال: " فزعم كما ترى أن الصخور كانت لينة، وأن الأشجار: الطلح والسيال كانت خضيدًا لا شوك عليها ". انظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م، 360/4. وقد تقدمت ترجمة الجاحظ.

([2]) ذكر الجاحظ أنه كان ملازمًا للأصم. انظر: الجاحظ، **الحيوان**، 163/1. ولم أقف على ترجمته.

([3]) ويظهر ذلك في التنوع الهائل من العلوم المختلفة التي تضمنها تفسيره؛ مما يدل على أنه من علماء الموسوعات، الذين يجمعون ويؤلفون في صنوف العلوم المختلفة، فمثلًا يرى الناظر في النقولات عنه تمكنه الواضح في علوم اللغة، بل يرى علوم اللغة لونًا غالبًا على تلك النقولات، ولا يكاد يشك في أن له مؤلفًا واحدًا على الأقل في علوم اللغة، هذا غير بروز تفسيره في المنقول من الآثار، حتى إن النظّام عدة من التفاسير التي التزمت نقل المأثور – كما سيأتي –، فاحتمال كبيرٌ جدًا أنه قد ألف في علوم الحديث، والحق أن المذكور من مؤلفاته يركز على إبرازه في جانب معين، ولا يعطينا نظرة شمولية واضحة عن مكانته العلمية.

([4]) انظر: ابن المرتضى، **المنية والأمل**، ص57. و ابن النديم، **الفهرست**، ص214. والذهبي، **السير**، 123/8.

([5]) وقد يكون في العقائد.

6. الأسماء الحسنى[1].

7. الحجة والرسل.

8. الموجز في الرسل.

9. المخلوق.

10. رسائل الأئمة في العدل[2].

11. ما دل عليه الكتاب، وصفة الكبائر وصغارها.

ولعل في هذا الكتاب ما يبين رأيه بإسهاب في أصل: المنزلة بين المنزلتين، وسيأتي الحديث على رأيه في المسألة عند مطلب: مخالفته للمعتزلة في بعض أصولهم.

12. الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقد يكون في هذا الكتاب ما يتناول مخالفة الأصم للأصل الأخير من أصول المعتزلة الخمسة، وهو: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وسيأتي الحديث على رأيه في المسألة عند مطلب: مخالفته للمعتزلة في بعض أصولهم.

13. افتراق الأمة واختلاف الشيع.

ج. مؤلفاتٌ في علوم الكلام والمنطق، منها:

14. الحركات[3].

15. المعرفة[4]،[5].

16. معرفة وجوه الكلام.

([1]) وقفت على عدة عناوين لكتب مماثلة لهذا العنوان تمامًا، وكلها مخطوطات مصنفة ضمن (مجهولة المؤلف)، ففي مكتبة الفاتيكان توجد ثلاث كتب بهذا العنوان، محفوظة بالأرقام: 370/4، 1018/3، c/1632/1، ويوجد كتاب وحيد بهذا العنوان في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، الرياض-المملكة العربية السعودية، محفوظ برقم: ب 14070.

([2]) وقفت على عنوان قريب منه، هو: " **رسالة في العدل** "؛ مخطوط بمركز الملك فيصل، ومحفوظ برقم: 13308، وقد صنف ضمن (مجهول المؤلف).

([3]) قد يكون في النجوم والطوالع، فلأحمد الفرغاني (218هـ)، ولابن قنفذ (ت810هـ) مؤلفًا في حركات النجوم والكواكب.

([4]) قد يكون في العقائد، فللمحاسبي (243هـ) مؤلفًا في هذا، وقد يكون في الفلسفة ولابن سينا (428هـ) مؤلفًا في هذا.

([5]) ربما نقف على نقولات منه عند الجاحظ في كتابه: **مسائل وجوابات في المعرفة**، وهو مخطوط محفوظ في المتحف البريطاني، لندن-المملكة المتحدة، برقم: 1129/11.

هـ. مؤلفاتٌ في الردود والمناظرات، منها:

17. الرد على الملحدة.
18. الرد على المجوس.
19. الرد على هشام في التشبيه.
20. الجامع على الرافضة.
21. الرد على المجبرة في المخلوق.
22. الرد على الدهرية.
23. الرد على اليهود.
24. الرد على من قال بالسيف.
25. الرد على أهل الفتوى.
26. الرد على الزنادقة.
27. مناظرات مع ابن هذيل العلاف.

و. مؤلفاته في الفقه، منها:

28. الإمامة[1].

ولاشك أن هذه المؤلفات تدل على بروزه وتميزه في مختلف العلوم، وربما بروز الجانب الجدلي الكلامي الذي يظهر من خلال تأليفه الواسع في الردود والمناظرات، ومن الطَّبَعِي جدًا أن نجد مؤلفات ترد عليه وتناظره، فقد ألف الفوطي

(1) ربما نقف على نقولات منه عند الجاحظ في كتابه: جوابات الجاحظ في الإمامة، وهو مخطوط محفوظ في المتحف البريطاني، لندن-المملكة المتحدة، برقم: 1129/26، وقد نقف له على نقولات عند الصاحب ابن عباد (ت385هـ) في كتابه: الإمامة، وهو مخطوط محفوظ في مكتبة البلدية، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، برقم: 3843 ج، وقد نقف له على نقولات عند ابن المرتضى (ت 840هـ) في كتابه: الإمامة، وهو مخطوط محفوظ في مكتبة الجامع الكبير، صنعاء-اليمن، برقم: 587، وقد وقفت على عنوان كتاب مخطوط مصنف ضمن (مجهول المؤلف)، هو: كتاب الإمامة، محفوظ في مركز الملك فيصل، برقم: 0823-ف.

أبوعمرو كتابًا سماه: " الرد على الأصم في نفي الحركات "[1]، وألف بشر بن المعتمر البغدادي كتابين في الرد على الأصم، هي[2]: " الرد على الأصم "، و " الرد على الأصم في الإمامة "، ومع الأسف لم يصلنا شيء من هذه الردود.

المطلب الخامس: علاقته بعلماء عصره.

بالنظر إلى مؤلفات الأصم في الردود والمناظرات؛ فإنها قد تبرز لنا جانبًا مهمًا من حياته الفكرية، وعلاقته بعلماء عصره، فنراه قد ألف في الرد على من قال بالسيف، وهو بهذا يرد على المعتزلة، ويجادلهم في أصل من أصول اعتقادهم؛ الذي هو الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ونراه يرد على الرافضة، الذين انتشروا في تلك الحقبة، وكان لهم تأثيرهم، ولهم أتباعهم الكثر، وكذلك يرد على جملة من العلماء ويناظرهم على اختلاف مشاربهم، كابن الهذيل العلاف، وهشام بن الحكم[3]، وابن العلاف من معتزلة البصرة، وهو من طبقته أو ربما تأخر عنه قليلًا كما نص على ذلك الحافظ[4]، وأما هشام فهو من متكلمي الشيعة الإمامية، وهذا يعطينا انطباع إلى أن الأصم قد سلك جانب التجاذب العلمي والفكري مع أقوام من العلماء على مختلف عقائدهم، وقد أثر جانب المناظرات على مطارحاته الفكرية، ويؤكد ذلك ما حكاه القاضي عبدالجبار، إذ يقول: " كان يجري منه حيف عظيم على أمير المؤمنين"[5]، ثم برر هذا الموقف من الأصم في حق الإمام علي – رضي الله عنه – بأن بعض أصحاب الأصم اعتذر عنه بأنه بُلي بمناظرة هشام بن الحكم[6].

([1]) انظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص214.

([2]) انظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص198. والبغدادي، **هدية العارفين**، 232/1.

([3]) هو أبو محمد هشام بن الحكم الشيباني، تحول إلى بغداد من الكوفة، وكان من كبار الرافضة ومشاهيرهم وكان مجسمًا، قال عنه ابن النديم: " كان حاذقًا بصناعة الكلام، حاضر الجواب "، مات بعد نكبة البرامكة، ويقال: عاش إلى خلافة المأمون. انظر: ابن النديم، **الفهرست**، ص217. وابن حجر، **لسان الميزان**، 194/6، ترجمة: 691.

([4]) انظر: ابن حجر، **لسان الميزان**، 427/3.

([5]) البلخي، أبو القاسم، والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، ص267.

([6]) انظر: الإحالة السابقة.

المطلب السادس: مخالفته للمعتزلة في بعض أصولهم.

خالف الأصم المعتزلة في ثلاثة أصول من أصولهم الخمسة، وهي: الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، أما مخالفته لأصل المنزلة بين المنزلتين، فدليله ما حكاه الأشعري عنه؛ إذ يقول: " الإيمان جميع الطاعات، ومن عمل كبيرًا ليس بكفر من أهل الملة، فهو فاسق بفعله للكبيرة، لا كافر ولا منافق، مؤمن بتوحيده، وما فعل من طاعته "، ثم عقّب عليه الأشعري، فقال: " وكان المعتزلة بأسرها قبله إلا الأصم تنكر أن يكون الفاسق مؤمنًا، وتقول: إن الفاسق ليس بمؤمن ولا كافر، وتسميه: منزلة بين المنزلتين، وتقول في الفاسق: إيمان لا نسميه به مؤمنًا، وفي اليهودي: إيمان لا نسميه به مؤمنًا "[1]، ويؤيد الذي ذكره الأشعري ما حكاه الحاكم الجشمي، عند تفسيره لقوله تعالى: " **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ (14)** "[2]، قال: " تدل الآية على وعيد فسّاق أهل الصلاة، وتخليدهم في النار "، ثم استدل بها على استحقاق النار لمانعي الميراث، وقال أخيرًا: " ذكره الأصم "[3]، ولم يقل: قاله الأصم، أو عن الأصم، كعادته، مما يدل على عدم تبني الأصم لهذا الرأي، وبالتالي تأكد اتجاهه للرأي الآخر الذي أورده الأشعري.

ويترتب على أصل المنزلة بين المنزلتين عند المعتزلة تخليد مرتكب الكبيرة في النار، وهم بذلك يوافقون الخوارج[4]، وظاهر أن رأي الأصم هو رأي أهل السنة والجماعة، فإنهم يرون أن مرتكب الكبيرة لا يخرج من دائرة الإيمان وهو في مشيئة الله تعالى إن شاء عذبه ثم أدخله الجنة، وإن شاء غفر له من أول وهلة وأدخله الجنة[5]، ولاشك أنه بذلك يخالف المعتزلة أيضًا في أصل الوعد والوعيد، فإنهم يرون أنه يجب على الله تعالى أن يفعل ما وعد به، وما توعّد عليه، فيجب عليه إثابة الطائع ومعاقبة العاصي، وإلا لزم منه الخُلف وفساد التدبير، وفي ذلك يقول

---

(1) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص270.

(2) النساء: 14.

(3) انظر: الحاكم، تفسيره، 154/ب.

(4) انظر: ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، ص322.

(5) انظر – مذهب أهل السنة في مرتكب الكبيرة الذي مات بغير توبة –: المرجع السابق، ص326.

القاضي عبدالجبار: " وأما علوم الوعد والوعيد، فهو أن يعلم أن الله تعالى قد وعد المطيعين بالثواب، وتوعد العصاة بالعقاب، وأنه يفعل ما وعد به، وتوعد عليه، لا محالة، ولا يجوز عليه الخلف والكذب "[1]، ويترتب على هذا الأصل عدم جواز تخلف الوعيد، وعليه فإن الذنب الكبير مخرج عن الإيمان والإسلام، وإن مات العبد على ذلك فهو غير مسلم، وغير المسلم مخلدٌ في النار[2]، وهنا يظهر مخالفة الأصم لهذا الأصل أيضًا، وموافقته لأهل السنة فإنهم يرون أن الوعيد حقٌ محضٌ له سبحانه، ويجوز أن يسقطه، كرمًا منه وإحسانًا على عباده[3].

وأما أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن المعتزلة يرون وجوب الأخذ به مع الإمكان والقدرة باللسان وبالسيف، وفي ذلك يقول البلخي: " أجمعوا أن على المسلمين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، واجبان بأي وجهٍ استطاعوهما، بالسيف فما دونه "[4]، ويشترطون التدرج في معالجة المنكر من الأسهل إلى الصعب، وفي ذلك يقول القاضي عبدالجبار: " واعلم أن المقصود بالأمر المعروف إيقاع المعروف، وبالنهي عن المنكر زوال المنكر، فإذا ارتفع الغرض بالأمر السهل لم يجز العدول عنه إلى الأمر الصعب "[5]، ويقسمون المعروف إلى قسمين: واجب ومندوب، وفي ذلك يقول القاضي عبدالجبار: " والمعروف على قسمين: أحدهما واجب، والآخر ليس بواجب، فالأمر بالواجب واجب، وبالنافلة نافلة، وأما المنكر فكله من باب واحد في أنه يجب النهي عن جميعه عند استكمال الشرائط "[6]، ويعدون الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية[7]، ويشترطون له شروطًا خمسةً،

([1]) عبدالجبار، **المغني**، 43/14.

([2]) انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن احمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 39/4-50.

([3]) انظر -- مذهب أهل السنة في المسألة -: ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تح: محمد المعتصم بالله، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1416هـ/1996م، 399/1.

([4]) البلخي، أبو القاسم، والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، ص64.

([5]) عبدالجبار، **شرح الأصول الخمسة**، ص144.

([6]) انظر: المرجع السابق، ص143.

([7]) انظر: المرجع السابق، ص148.

هي[1]: أن يُعلم أن المأمور به معروفٌ، وأن النهي عنه منكرٌ ، وأن يُعلم حضور المنكر، وأن لا يؤدي النهي عنه إلى مضرةٍ أعظم منه، وأن يُعلم أو يغلب على الظن أن لقول الآمر أو الناهي فيه تأثيرًا، وأن يُعلم أو يغلب على الظن أن لا يؤدي إلى مضرةٍ في مال أو نفس الآمر أو الناهي.

وهم بذلك يخالفون أهل السنة في إباحتهم تغيير المنكر بالسيف، واشتراطهم التأثير لكلام الآمر والناهي، واشتراطهم علم أو غلبة ظن الآمر والناهي بعدم حصول مضرةٍ له في ماله أو نفسه[2].

وقد خالف الأصم المعتزلة في أصل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وفي ذلك يقول الأشعري: " أجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر "[3]، ولعله خالفهم في إباحة تغيير المنكر بالسيف، ويشهد له تأليفه لكتابه " الرد على من قال بالسيف "، وفي تفسيره ما يوحي لنهيه عن استخدام السيف في إزالة المنكر، فقد جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلْتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ** "[4]، قال الأصم: " كونوا علمًا مبينًا لدين الله "[5]، ولا شك أن ذلك منافٍ للقول بالخروج وقتال المسلمين.

وهنا يظهر موافقة الأصم لأهل السنة في هذا الجزء من مسألة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا أدري أيشترط التأثير لكلام الآمر والناهي؟ وهل يشترط تحقق عدم المضرة في مال أو نفس الآمر والناهي؟! إذ لم أقف على تصريح منه في ذلك.

ولاشك أن مخالفة الأصم للمعتزلة في ثلاثة أصول من أصولهم الخمسة يدل على أن له شخصيته العلمية المستقلة، ثم إن موافقته لأهل السنة في تلك المسائل الجوهرية تدل على اعتداله في مسائل العقيدة.

---

(1) انظر: عبدالجبار، شرح الأصول الخمسة، ص144.

(2) انظر: الضويحي، آراء المعتزلة الأصولية، ص129–ص135.

(3) الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص278.

(4) آل عمران: 103.

(5) انظر: الحاكم، تفسيره، 1/63.

المطلب السابع: كلام العلماء فيه.

اختلفت آراء العلماء في الأصم بين مادح وناقم، وغالبًا ما تخرج آراؤهم في قدح الأصم عن إطار النقد العلمي البناء؛ حتى إنها لتطال شخصية الأصم في بعض الأحيان، فمن ذلك قول ابن العربي، وهو يرد على الأصم في مساواته بين الحرة والأمة في العدة: "سبقه إليه الإجماع، لكن لصممه لم يسمع"[1]، وقد نقله عنه القرطبي[2]، ولا شك أن ذلك من باب التجريح، والمتخصصون يعرفون حدة علماء بلاد المغرب المتقدمين كابن حزم، وابن العربي؛ وعليه فسوف لن ألتفت لمثل هذا الجرح[3].

وقد ذُكر عن بعض العلماء تكفيرهم للأصم، فمن ذلك ما رواه البخاري في خلق أفعال العباد، عن الخلال، قال: سمعت يزيد بن هارون، وذكر أبا بكر الأصم، والمريسي، فقال: " هما والله زنديقان كافران بالرحمن، حلالا الدم"[4]، فقد يتبادر إلى الذهن تكفير الأصم، والحق أنه لا يجزم به، لاسيما وقد عاش في العصر نفسه شخصٌ آخر بهذه الكنية والشهرة، وقد غلبت شهرته الآفاق، بل ولربما اشتهر أكثر من الأصم، وهو أبو بكر الأصم المعتزلي، اسمه: محمد بن أبي الليث الحارث بن عبد الله الإيادي، ولي قضاء مصر في أيام المعتصم والواثق، وقد اشتهر تعصبه لمذهبه، وقوله بخلق القرآن، وسعيه في الأئمة، توفي ببغداد سنة 250هـ[5]، وقد ميزه الحافظ ابن عساكر بقوله في ترجمة محمد بن عبدالله بن

([1]) ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، **أحكام القرآن**، تح: محمد عبدالقادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م، 283/1.

([2]) انظر: القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1384هـ/1964م، 183/3.

([3]) من ذلك أيضًا قول الألوسي وهو يرد عليه في إثبات المدد بالملائكة؛ إذ يقول: " ووروده في الأخبار قريب من التواتر، فكان الأصم أصم عن سماعه، أو أعمى عن رؤية رباعه ". انظر: الألوسي، أبو المعالي محمود شكري بن عبدالله، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تح: علي عبدالباري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م، 263/2.

([4]) أخرجه البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **خلق أفعال العباد**، تح: د. عبدالرحمن عميرة، ط1، دار المعارف السعودية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ب.ت، ص25، ح: 74.

([5]) انظر: الذهبي، تاريخ الإسلام، 1220/5، والسير، 460/9.

عبدالحكم: " فسُعِيَ به، وأبو بكر الأصم فيمن سعى به، وليس هو ابن كيسان[1]، إنما هو أبو بكر الأصم؛ أصله من خراسان، وكان من أصحاب ابن أبي دؤاد "[2].

وأما مدح العلماء له، فقد كثُر، ولعلي أعتبره أصلًا في التعاطي مع هذه الشخصية وأنا أتناول آراءه التفسيريه، ويمكن إجمال أقوال العلماء هذه، فيما يأتي:

فقد ذكره ابن النديم فيمن أبدع وتفرد من المعتزلة، وقال: "وكان من المعتزلة المعدودين"، وأورد كلام ثمامة يصفه للمأمون وفيه: " لو رأيته هِبته "[3].

وقال القاضي عبدالجبار: " كان جليل القدر، يكاتبه السلطان"، وقال: " كان من أفصح الناس، وأورعهم، وأفقههم، وله تفسير عجيب"، وقال: " كان يصلي معه في مسجده في البصرة ثمانون شيخًا، وهو أحد من له الرياسة في حياته"[4].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية: "هو عبدالرحمن بن كيسان الأصم؛ من فضلائهم، وله تفسير"[5]، أي: من فضلاء المعتزلة.

وقال الحافظ الذهبي: "شيخ المعتزلة"[6]، وقال: "كان دينًا، وقورًا، صبورًا على الفقر، منقبضًا عن الدولة"[7].

([1]) أي: الأصم المفسر، قيد الدراسة.

([2]) ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، تاريخ دمشق، تح: عمرو بن غرامة، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1415هـ/1995م، 359/53، وذكره ابن كثير. انظر: ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، طبقات الشافعية، تح: أنور الباز، ط1، دار الوفاء، المنصورة-جمهورية مصر العربية، 1424هـ/2004م، ص161.

([3]) انظر: ابن النديم، كتاب الفهرست، 594/1. (الفرقان)

([4]) البلخي، أبو القاسم، والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة، ص267، وانظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص57.

([5]) انظر: الصالحي، أبو الحسن علي بن سليمان، التحبير شرح التحرير في أصول الفقه، تح: د.عبدالرحمن الجبرين، و د.عوض القرني، و د. أحمد السراح، ط1، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م، 1565/4.

([6]) الذهبي، السير، 123/8.

([7]) الذهبي، السير، 123/8.

وقد عدّه المعلمي من علماء الكلام والفقه والأصول الذين ذاع صيتهم، وفي ذلك يقول: "ومن المشهورين جدًا في علم الكلام، والأصول، والفقه، الأصم"[1].

وقال الزركلي: "فقيه، معتزلي، مفسر"[2].

ولاشك أن الثناء المذكور على الأصم يدل على أن له مكانةً عظيمةً وجليلةً بين العلماء، فهو مفسرٌ، وأصوليٌ، وفقيه، ومتكلمٌ، ولغويٌ بارعٌ، وقد انعكس علمه على شخصيته، فعُرف بالزهد، والورع، والانقباض عن مغريات الدنيا.

المطلب الثامن: وفاته.

اختلف العلماء في سنة وفاته على أقوال، فقد ذكر ابن النديم أنه توفي سنة 200هـ أو 201هـ[3]، واختار الرأي الثاني؛ الحافظ الذهبي[4]، ونص الزركلي على أنه توفي نحو سنة 225هـ[5]، وذهب جولدزيهر إلى أنه توفي سنة 235هـ[6]، ولاشك أن كلام الزركلي وجولدزيهر مجانب للصواب، بدليل قول ثمامة للمأمون حين سأله عن الأصمّ: " سبقك يا أمير المؤمنين "[7]، أي: مات قبلك، وثمامة مات سنة (213هـ)[8]، والمأمون مات سنة (218هـ)[9]؛ وعليه، فكلام ابن النديم أقرب إلى الصواب،، والله أعلم.

---

(1) السمعاني، الأنساب، ص295 (الحاشية).

(2) الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط15، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1422هـ/2002م، 323/3.

(3) انظر: ابن النديم، الفهرست، ص214.

(4) انظر: الذهبي، السير، 123/8.

(5) انظر: الزركلي، الأعلام، 323/3.

(6) انظر: جولدسيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص134.

(7) ذكره ابن النديم. انظر: ابن النديم، الفهرست، ص214.

(8) انظر: ابن المرتضى، المنية والأمل، ص55. والبغدادي، الفرق بين الفرق، ص172. وابن النديم، الفهرست، ص207. والشهرستاني، الملل والنحل، 70/1.

(9) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، تاريخ الأمم والملوك، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1407هـ/1986م، 195/5.

المطلب التاسع: تمييزه عمن شابهه في الاسم عند المفسرين.

تنوع ذكر الأصم عند المفسرين إلى أربعة إطلاقات، فأحيانًا يسمونه: الأصم، وأحيانًا: ابن كيسان، وأحيانًا: أبي بكر الأصم، وأحيانًا أخرى: عبدالرحمن بن كيسان، ولتمييزه عمن شابهه في الاسم عند المفسرين، ينبغي أن نحدد غيره ممن حمل تلك الاطلاقات عندهم، ثم نخصص البحث في التفاسير التي جمعت النقل عن الأصم ومن شابهه في الاسم.

أولًا: الأصم، فقد حمل عدة علماء هذا التسمية ممن ذكرهم المفسرون، وهم:

<u>**الأصم البلخي:**</u> اختلفوا في اسم أبيه، فقيل: حاتم بن عنوان، وقيل: ابن يوسف، وقيل: ابن عنوان بن يوسف، من أهل بلخ، يكنى: أبا عبدالرحمن، روى عن: شقيق البلخي، وروى عنه: جماعة، والتقى بالامام أحمد في بغداد، عرف بالزهد والورع، كان يقال له: لقمان الأمة، قال الحافظ الذهبي: " له كلام عجب في الزهد والوعظ والحكم "، توفي سنة 240هـ[1].

وممن يذكره ويذكر الأصم المعتزلي من المفسرين: الواحدي (ت468هـ) في تفسيره الوسيط، والسمعاني (ت489هـ)، والرازي (606)، وحقي (1127هـ).

أما الواحدي، فقد ذكر الأصم البلخي ضمن إسناد، وسماه: حاتم الأصم[2]، وأما الأصم المعتزلي، فيسميه: ابن كيسان، وقد ذكره في (17) موطنًا؛ اعتمد في إثبات آرائه التفسيرية على تفسير الثعلبي[3]، وفي موطن واحدٍ أورد رواية عن

([1]) انظر: السلمي، أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين، **طبقات الصوفية**، تح: مصطفى عبدالقادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ/1998م، ص86، رقم: 11. والخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 149/9، رقم: 4298. والأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد، **سير السلف الصالح**، تح: د.كرم بن حلمي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، ب.ت، ص1100. والذهبي، **تاريخ الإسلام**، 801/5، رقم: 89.

([2]) انظر: الواحدي، أبو الحسن علي بن احمد، **الوسيط في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عادل أحمد، وعلي معوض، و د.أحمد صيرة، و د.أحمد الجمل، و د.عبد الرحمن عويس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م، 593/2.

([3]) انظر – مثلاً –: في تفسير قوله تعالى: " **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ...** "، البقرة: 119، قال الواحدي: " وقال ابن كيسان: الحق في هذه الآية: الإسلام، نحو قوله: " **وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ** "، الإسراء: 81. فكلام الأصم بنصه قد ذكره الثعلبي، وكذا ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُزَكِّيهِمْ..** "، البقرة: 129، قال الواحدي – مفسرًا معنى التزكية –: " وقال ابن كيسان: يشهد لهم يوم القيامة بالعدالة إذا شهدوا للأنبياء بالبلاغ "، وهذا التفسير بنصه قد ذكره الثعلبي. انظر: الثعلبي، تفسيره، 265/1، 277/1. والواحدي، **الوسيط في التفسير**، 198/1، 212/1.

ابن عمر – رضي الله عنهما – من طريق عيسى الغُنْجار، عن ابن كيسان، عن ابن عقيل، عن ابن يعمر، عنه، بلفظ: " **يا أيها الناس، أيكم يخبرني بأعظم آية في القرآن؟... الخبر** "[1].

فابن كيسان هنا ليس بالأصم، بل هو عالم آخر كنيته: أبو مجاهد، وهو عبدالله بن كيسان المروزي، يروي عن: ابن جبير، وعكرمة، ويحيى بن عقيل، وجماعة، وعنه: ابنه إسحاق، وعيسى بن موسى بن غُنْجار، وجماعة، قال النسائي: " ليس بالقوي "[2]، وذكره ابن حبان في الثقات، وزاد: " يتقى حديثه من رواية ابنه له "[3].

أما السمعاني فقد نقل عن الأصم البلخي في موطن واحد، وسماه: حاتم الأصم[4]، ونقل في خمسة مواطن عن ابن كيسان[5]، وقد حاولت تحقيق هذه الأقوال من كتب التفسير المطبوعة، أهي لابن كيسان النحوي أم للأصم المعتزلي؟ فلم أقف عليها، ثم وقفت على نسخة مخطوطة من تفسير ابن كيسان النحوي من سورة آل عمران الآية: 159 إلى سورة يوسف، وعدادها (97) لوحةً، وقد ذكر السمعاني في هذا الموطن قولًا واحدًا لابن كيسان، وهو عند قوله تعالى: " **إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَٰلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ ﴿29﴾** "[6]، قال السمعاني: " قوله: " **إِنِّي أُرِيدُ أَنْ تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ** "، قال ابن كيسان: إنما قال ذلك على طريق التمثيل، يعني: لو قلت: أنا، كان علي الإثم، ولو قلت: أنت، كان عليك الإثم؛ فأنا لا أقتل حتى تقتل أنت، فتبوء بالإثمين، فيكون كلا الإثمين عليك "[7].

([1]) الواحدي، تفسيره، 366/1.

([2]) النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، الضعفاء والمتروكون، تح: محمود إبراهيم زايد، ط1، دار الوعي، حلب–سوريا، 1396هـ/1976م، ص62، رقم: 329.

([3]) انظر: ابن حبان، الثقات، 33/7، رقم: 8878، وانظر – للتوسع –: المزي، تهذيب الكمال، 480/15، رقم: 3508.

([4]) انظر: السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد، تفسير القرآن، تح: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، ط1، دار الوطن، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م، 463/2.

([5]) انظر: السمعاني، تفسيره، 43/1، 46/1، 30/2، 324/5، 139/6.

([6]) المائدة: 29.

([7]) انظر: السمعاني، تفسيره، 30/2.

وقد رجعت إلى تفسير ابن كيسان النحوي المذكور[1]، ولم أقف على هذا الكلام، وهذا يدل على أنه يريد بابن كيسان؛ الأصم المعتزلي، ومما يؤكد ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (7)** "[2]، قال السمعاني: " قوله: " **خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ** "، ذكر ابن كيسان أقوالًا في معناه: أحدها: أي: جازاهم على كفرهم بأن ختم على قلوبهم، والثاني: وهو قول أهل السنة، أي: ختم على قلبهم بالكفر؛ لما سبق من علمه الأزلي فيهم، والثالث: أن معناه: جعل على قلوبهم علامة تعرفهم الملائكة بها ". قال السمعاني: " وهذا تأويل أهل الاعتزال، نبرأ إلى الله منه "[3]، وهنا يظهر إشارة السمعاني إلى نسبة الكلام للأصم باعتبار مذهبه الاعتزالي.

وأما الرازي فقد نقل عن الأصم البلخي في موطنين؛ سماه في إحداهما: الأصم البلخي[4]، وفي الآخر: حاتم الأصم[5]، وأما الأصم المعتزلي، فيسميه: الأصم، وأبا بكر الأصم، وسماه في موطن واحد: ابن كيسان؛ هذا عند تفسير قوله تعالى: " **لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3)** "[6]، قال الرازي: " قال ابن كيسان: هو الذي لا يوصف بصفة أحد "[7]، وهذا الكلام للأصم المعتزلي، فقد ذكره الثعلبي في تفسيره ونسبه إليه[8]، ثم إن الرازي قد كنى الأصم المعتزلي في موطن واحد؛ هذا عند تفسير قوله تعالى: " **فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (129)** "[9]، فقد وردت قراءة في قوله: " **الْعَظِيمِ** "، وهي بالرفع على أنه صفة للرب، قال الرازي: " قال أبو بكر: وهذه القراءة أعجب؛

---

(1) انظر: ابن كيسان النحوي، أبو الحسن محمد بن أحمد، المصابيح في التفسير، مخطوط محفوظ في مكتبة شستربيتي، ايرلندا، دبلن، برقم: 3538، اللوحة: 28/ب-29/أ.

(2) البقرة: 7.

(3) انظر: السمعاني، تفسيره، 46/1-47.

(4) انظر: الرازي، تفسيره، 428/9.

(5) انظر: الرازي، تفسيره، 426/2.

(6) الإخلاص: 3.

(7) انظر: الرازي، تفسيره، 363/32.

(8) انظر: الثعلبي، تفسيره، 335/10.

(9) التوبة: 129.

لأن جعل العظيم صفة لله تعالى أولى من جعله صفة للعرش .." [1]، فأبو بكر هذا هو الأصم، وقد صرح أبو حيان وابن عادل بنسبة القول المذكور إليه[2].

وأما حقي فقد نقل عن الأصم البلخي في أحد عشر موطنًا[3]؛ يسميه فيها: حاتم الأصم، ونقل في موطن واحد عن الأصم المعتزلي، وسماه: الأصم[4]، والذي يؤكد لي نسبة الرأي التفسيري الذي ذكره حقي للأصم أن الرازي قد أورده في تفسيره وصدَّره بقوله: " قال أبو بكر الأصم "[5]، والغريب أني قد وقفت على الكلام بنصه عند الألوسي ينسبه إلى الأصمعي، وهذا في نسختي: دار إحياء التراث العربي[6]، ودار الكتب العلمية[7]، ولعله من أخطاء المحققين.

([1]) انظر: الرازي، تفسيره، 179/16.

([2]) انظر: أبو حيان، محمد بن يوسف، البحر المحيط في التفسير، تح: صدقي محمد، ط1، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1420هـ/1999م، 534/5، وابن عادل، تفسيره، 249/10.

([3]) انظر – مثلًا –: حقي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن المصطفى، روح البيان في تفسير القرآن، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت، 103/2، 106/2، 144/2.

([4]) انظر: حقي، تفسيره، 99/4.

([5]) انظر: الرازي، تفسيره، /319/17.

([6]) انظر: الألوسي، أبو المعالي محمود شكري بن عبدالله، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت، 8/13.

([7]) انظر: الألوسي، تفسيره، 209/6.

تنبيه:

ورد ذكر " الأصم " عند الطبري، وذلك في قوله: " حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: " **إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ** "[1]، ذُكر لنا أنها نزلت في أبي طالب، قال الأصم: عند موته يقول لا إله إلا الله لكيما تحل له بها الشفاعة، فأبى عليه "، وهذا تصحيف ذُكر في نسخة شاكر[2] والتركي[3]؛ صوابه: التمس منه عند موته أن يقول: لا إله إلا الله...، كذا ورد في تفسير السيوطي نقله من مسند ابن حميد[4]، ولم أقف عليه في المنتخب من مسنده، ولعل هذا الخطأ قد وقع من النُسَّاخ فظنوه يزيد بن الأصم (ت103هـ)[5]، وأن الطبري قال: " الأصم " هنا على منهج الحفاظ بأنهم يذكرون كلام الرواة بعد الخبر، ولعل السبب الذي أدى بهم لهذا التصحيف أن يزيد بن الأصم قد ذُكر في تفسير الطبري كثيرًا، والحق أن يزيد المذكور في هذا السند: هو ابن زريع (ت182هـ)[6]، يروي عن ابن أبي عروبة (ت156هـ) وجماعة، وعنه بشر بن معاذ القعدي (ت245هـ) وجماعة، ويزيد بن الأصم متقدم يروي عن الصحابة.

([1]) القصص: 56.

([2]) الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، جامع البيان في تأويل القرآن، تح: أحمد شاكر وغيره، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1420هـ/2000م، 600/19.

([3]) الطبري، تفسيره، 285/18.

([4]) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، الدر المنثور في التفسير بالمأثور، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ب.ت، 429/6.

([5]) هو يزيد بن الأصم، واسم الأصم: عمرو، ويقال: عبد عمرو بن عبيد، وقيل غير ذلك، قيل: إن له رؤية من النبي – صلى الله عليه وسلم –، روى عن: سعد بن أبي وقاص، وابن عباس، وعلي، وعائشة – رضي الله عنهم أجمعين –، وجماعة، وعنه: الزهري، وميمون بن مهران، وجماعة، وثقه النسائي وابن حبان، توفي سنة 103هـ، وقيل: 104هـ. انظر: ابن حبان، الثقات، 531/5، ترجمة: 6083. والمزي، تهذيب الكمال، 83/32، ترجمة: 6961.

([6]) وهو يزيد بن زريع العيشي، ويقال: التميمي، أبو معاوية البصري، روى عن: ابن أبي عروبة، وشعبة، والثوري، وطائفة، وعنه: ابن المبارك، وبشر بن معاذ، وابن المديني، وطائفة، وثقه أحمد، وأبو حاتم، والنسائي، وهو من أوثق الناس في ابن أبي عروبة، توفي سنة 182هـ، وقيل: 183هـ. انظر: ابن حجر، التهذيب، 124/32، ترجمة: 6987.

أبو العباس الأصم: هو أبو العباس محمد بن يعقوب بن معقل الأصم، من أكابر المحدثين، روى عن: الربيع بن سليمان، وجماعة، وعنه: الحاكم، وابن منده، وجماعة، توفي سنة 346هـ[1].

وقد نقل عنه جمهور المفسرين؛ يسمونه: الأصم، أو أبا العباس الأصم، أو محمد بن يعقوب الأصم، أو أبا العباس محمد بن يعقوب الأصم، وذكره يكون في الأسانيد باعتبار أنه محدث، ولم يؤثر له تفسير أو تخصص فيه، وبالتالي فتمييزه عن الأصم المعتزلي سهل؛ يتضح بمجرد النظر، فمن ذلك ما ورد في تفسير الوسيط للواحدي، فقد ذكره في إسناد، وسماه: الأصم، وقد أورد الإسناد؛ لبيان تعدد طرق الرواية إلى شعبة من حديث أُبي بن كعب — رضي الله عنه -: "آخر آية أنزلت على عهد رسول الله — صلى الله عليه وسلم -: " **لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ** "[2] قرأ إلى آخر السورة"، قال الواحدي: "رواه الحاكم في صحيحه، عن الأصم، عن بكار بن قتيبة، عن العقدي، عن شعبة"[3]، ويعني: بصحيح الحاكم؛ مستدركه، والحاكم أبو عبدالله (ت405هـ) قد أكثر الرواية عن أبي العباس الأصم.

ثانيًا: ابن كيسان، فمن العلماء الذين عرفوا بهذه النسبة وذكرهم المفسرون:

ابن كيسان النحوي: وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن كيسان الأصم، أحد أكابر علماء النحو، قال الخطيب: " وكان يحفظ مذهب البصريين والكوفيين معا في النحو، لأنه أخذ عن المبرد وثعلب "، وله تواليف عجيبة في اللغة، وألف في التفسير كتابه المشهور: المصابيح في تفسير القرآن العظيم، توفي سنة 299هـ[4].

([1]) انظر: الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبدالله، **الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث**، تح: د. محمد سعيد، ط1، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1988م، 855/3. وابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبدالغني، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تح: كمال يوسف الحوت، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1408هـ/1988م، ص123، رقم: 140. والذهبي، **تاريخ الإسلام**، 841/7، رقم: 243.

([2]) التوبة: 128.

([3]) الواحدي، **الوسيط في التفسير**، 536/2، وانظر – تخريجه -: الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **المستدرك على الصحيحين**، تح: مصطفى عبدالقادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1411هـ/1990م، ح: 2396، 368/2، وقال: " صحيح على شرط الشيخين لم يخرجاه ".

([4]) انظر: الخطيب، **تاريخ بغداد**، 187/2، رقم: 194. والقفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م، 57/3، رقم: 586.

وقد نقل عنه جمع كثير من المفسرين، كالثعلبي، والبغوي، وابن عطية، والقرطبي، والنسفي، وأبو حيان، وابن عادل، وهؤلاء المفسرون ينقلون عن الأصم المعتزلي كذلك، ومنهم من يسميه: ابن كيسان، لكنهم يميزون الآخر بقولهم: ابن كيسان النحوي، وبعض أهل العلم ممن ينقل عن النحوي يسميه ابن كيسان، ويسمي الآخر الأصم، كابن عادل مثلًا، ومثاله ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)** "[1]، قال ابن عادل: " وقال الأصم وابن كيسان: إن الله – تعالى – أنزل قبل سورة البقرة سوراً كذب بها المشركون، ثم أنزل سورة البقرة، فقال: " **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ** "، يعني: ما تقدم البقرة من السور؛ لا شك فيه "[2].

وهنا نلاحظ موافقة الأخير للأول، وعندها تكمن الصعوبة في تمييز الأقوال، وقد وقفت على موطن بنحو ذلك، وهو عند تفسير قوله تعالى: " **أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (104)** "[3]، فالأصم المعتزلي يرى أن الصدقة هنا كفارة اليمين، وفي ذلك يقول: "ليس هذا في صفة الفرض، إنما هو لصدقة كفارة اليمين"[4]، وقد وافقه ابن كيسان النحوي؛ إذ يقول: "وعندنا أنها صدقة غير مفروضة، تكون كفارةً للذنوب مع التوبة"[5].

ثم إن تمييز كلام الأصم المعتزلي عن النحوي يسهل، فغالب نقل المفسرين يكون عن المعتزلي، وقد رجعت إلى وسيط الواحدي، وتفسير البغوي، وابن عطية، والقرطبي، وأبي حيان، وابن عادل، وجمعت التفسير الذي نُسب لابن كيسان من الآية 159 من سورة آل عمران إلى سورة يوسف، ثم قارنتها بتفسير ابن كيسان النحوي، فلم أقف على أيٍّ منها، والحق أن نقل المفسرين عن ابن كيسان النحوي غالبًا ما يكون في اللغة، وتحديدًا النحو، ومن

([1]) البقرة: 2.

([2]) ابن عادل، تفسيره، 261/1.

([3]) التوبة: 104.

([4]) انظر: البغوي، تفسيره، 385/2.

([5]) ابن كيسان النحوي، تفسيره، 77/1.

ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (76)** "[1]، قال أبو حيان: " **لِيُحَاجُّوكُمْ** "، هذه لام كي، والنصب بأن مضمرةً بعدها، وهي جائزةُ الإضمار، إلا إن جاء بعدها لا، فيجب إظهارها، وهي متعلقة بقوله: " **أَتُحَدِّثُونَهُمْ** "، فهي لام جر، وتسمى لام كي، بمعنى أنها للسبب، كما أن كي للسبب، ولا يعنون أن النصب بعدها بإضمار كي، وإن كان يصح التصريح بعدها بكي، وقد أجاز ابن كيسان والسِّيرافيُّ أن يكون المضمر بعد هذه اللام كي، أو أنْ... وتحرير الكلام في ذلك مذكور في مبسوطات النحو"[2]، فبهذه الصورة يسهل جدًا التفريق بين العالمين.

ثالثًا: أبوبكر الأصم، وعبدالرحمن بن كيسان، فممن عرف بذلك وذكره المفسرون:

أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان بن جرير الأصم: وقد تقدمت ترجمته[3]، وسماه الطبري: أبا بكر الأصم، وسهل جدًا التفريق بينه وبين الأصم المعتزلي، فذاك متقدم يروي عن عكرمة وأضرابه، وهذا متأخر، وقد ناقشت ذلك في الترجمة فليراجع.

([1]) البقرة: 76.

([2]) انظر: أبو حيان، تفسيره، 441/1.

([3]) الصفحة: 29.

المبحث الثاني: التعريف بتفسير أبي بكر الأصم.

عاصر الأصمُّ فترة نشوء مدرسة الاعتزال، وبزوغ نجمها، مع انتشار الحركات الفكرية المتنوعة التي دفعت بارتقاء المعارف الإسلامية على مختلف الأصعدة، وقد ألف الأصمُّ تفسيره في تلك الحقبة الخصبة والمتقدمة، فكان من أوائل من ألف في التفسير من المعتزلة، ولهذا عده جولدزيهر من أقدم ممثلي التدوين في التفسير الاعتزالي[1]، وقد انتشر تفسيره في الآفاق، وأخذ العلماء يستفيدون منه، فاحتل بذلك مكانةً علميةً؛ قد تكون متقدمةً عند بعضهم أو متأخرةً عند آخرين – على ما سوف يتضح في هذا المبحث –، ويمكن أن نعرف – تعريفًا إجماليًا – بهذا التفسير من خلال المطالب الآتية:

المطلب الأول: اسم تفسيره.

ورد في عنوان تفسير الأصم أربعة أسماء، تفصيلها بحسب الآتي:

- سماه الثعلبي: تفسير ابن كيسان[2]، ولا شك أنه يشتبه بذلك تمامًا مع إطلاقات بعض العلماء؛ إذ يسمون تفسير ابن كيسان النحوي (ت299هـ) بذلك.
- وسماه ابن النديم: تفسير القرآن[3].
- وسماه الرازي: تفسير أبي بكر الأصم[4].
- وسماه ابن تيمية: تفسير عبدالرحمن بن كيسان الأصم[5].

والظاهر رجحان تسميته بتفسير القرآن، وأما الأسماء الأخرى فربما أطلقت لتخصيص نسبة الكتاب للمؤلف، وقد درج العلماء على مثل ذلك، كما يقال: تفسير الطبري، وتفسير ابن أبي حاتم، ونحو ذلك.

([1]) انظر: جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص135.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 82/1.

([3]) انظر: ابن النديم، الفهرست، 594/1. (الفرقان)

([4]) انظر: الرازي، تفسيره، 53/16.

([5]) انظر: ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، مقدمة في أصول التفسير، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت–لبنان، 1390هـ/1980م، ص34.

المطلب الثاني: رواة التفسير عنه. (أسانيدهم)

وصل إلينا إسناد واحد إلى تفسير الأصم، فقد رواه الثعلبي عن أبي القاسم النيسابوري بسنده عن أصحاب الأصم، قال الثعلبي: حدثنا أبو القاسم الحسن بن محمد بن جعفر النيسابوري لفظًا، حدثنا أبو سهل محمد بن محمد بن الأشعث الطالقاني الأنماري، حدثنا عبيدالله بن محمد القاضي، حدثنا الفضل بن عباس بن مهران عن علي بن مسلم الطوسي، قال: قرأت على أصحاب عبد الرحمن بن كيسان أبي بكر الأصم[1]، ثم عد تفسيره بالتمام[2].

وأبو القاسم النيسابوري: هو الحسن بن محمد بن جعفر بن محمد المديني النيسابوري الزاهد، قال السمعاني: " كان شيخًا صالحًا، ورعًا، حسن السيرة، من أهل العلم، والتمييز، والحديث "[3]، ولم تذكر تاريخ وفاته، وقد صرح الثعلبي بالرواية عنه.

وأما أبو سهل: فهو محمد بن محمد بن علي بن الأشعث الطالقاني الأنماري، من علماء الكرامية، وله كتاب في علوم القرآن اسمه:" فيه ما فيه "، وهو مفقود، توفي نحو 425هـ[4].

وأما عبيدالله بن محمد القاضي، فالظاهر أنه الفامي وليس القاضي؛ لأن القاضي عبيد الله بن محمد متأخر، وهو محدث مشهور مات سنة 596هـ[5]، وأما الفامي فمتقدمٌ من طبقة مشايخ الطالقاني، اسمه: عبيد الله بن محمد بن عبد الله بن محمد بن

([1]) جاء في تفسير الثعلبي " أبي بكر الأهتم "، ولعله من أخطاء النّسخ أو التحقيق. انظر: الثعلبي، تفسيره، 82/1. وقد وقفت على خطئٍ في اسمه عند أبي حيان، يسميه: الأصلم، ولعله أيضًا من أخطاء النّسخ أو التحقيق. انظر: أبو حيان، تفسيره، 529/7.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 82/1.

([3]) السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد، المنتخب من معجم شيوخ السمعاني، تح: موفق بن عبد الله، ط1، دار عالم الكتب، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1996م، ص657. وانظر: الخليفة النيسابوري، أحمد بن محمد، تلخيص تاريخ نيسابور لابن البيع، الناشر: كتابخانة ابن سينا، طهران-إيران، ط1، عربه من الفارسية: د.بهمن كريمي، ب.ت، ص21، ترجمة: 210.

([4]) تناول ترجمته كلود جيليو في مقالته: علوم القرآن عند كرامية خراسان، وقد ترجم بعض هذه المقالة إلى العربية: الدكتورة أم عاصم، وهي موجودة في ملتقى التفسير في المشاركات رقم (39) و (47) في موضوع: من هو مؤلف تفسير (المباني في نظم المعاني) الذي نشر آرثر جفري مقدمته ؟

وأبو سهل من رجال مسند الفردوس للديلمي، وله فيه نحو ثلاث روايات، وقد نقل المتقي الهندي تكذيب العلماء له، والظاهر أنه ليس هو، وربما اشتبه اسمه مع راوٍ آخر من علماء الشيعة كما أشار إلى ذلك كلود. انظر: المتقي الهندي، علي بن حسام، كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تح: بكري حياني، وصفوة السقا، ط5، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1401هـ/1981م، ح: 29388.

([5]) انظر: الذهبي، السير، 425/15، ترجمة: 5338.

حفص، كان يكنى بأبي الفضل، عدَّه الحافظ الذهبي من أكابر مسندي نيسابور، يروي عن أبي العباس السراج[1] وطبقته، مات سنة 388هـ[2].

وأما الفضل بن عباس: فهو أبو العباس الفضل بن العباس بن مهران، يروي عن يحيى بن عبدالله بن بكير، قال أبو الشيخ: " ثقة، مأمون، صاحب أصول "، توفي سنة 293هـ[3].

وأما علي بن مسلم: فهو أبو الحسن علي بن مسلم بن سعيد الطوسي، ثم البغدادي، روى عن ابن المبارك، وعبدالرحمن بن زيد بن أسلم، وجماعة، وعنه البخاري، وأبو داود، والنسائي، وخلقٌ كثر، قال الحافظ الذهبي: " محدث ثقة، مسند العراق "، مات سنة 253هـ[4].

وهنا نلاحظ أن هذا السند لعلماء بلاد فارس، ومن هنا تكمن الصعوبة في الوقوف على تراجم رجاله، لاسيما المغمورون منهم، فالذي وصل إلينا من كتب التراجم الخاصة بتلك البلاد عبارة عن مختصرات كتاريخ نيسابور للحاكم، فهذا الكتاب من أوسع كتب التراجم الخاصة بنيسابور، وهو مفقود؛ وصل إلينا منه مختصر ابن البيع، وكذلك كتاب السياق لتاريخ نيسابور لأبي الحسن عبدالغافر الفارسي، فهذا الكتاب مفقود، وصل إلينا اختصار الصَّرِيفيني له، وهو كتابه: " المنتخب من كتاب السياق لتاريخ نيسابور، والأمثلة على مثل ذلك كثيرة.

ولم أستطع تحقيق اتصال السند لا سيما ولم يُذكر الرواة في تلاميذ أو مشايخ رجاله، ووارد اتصاله مع توازن طبقات المشايخ فيه، وأنهم من بلاد فارس، وقد صرح الطوسي بقراءته لتفسير الأصم على بعض أصحابه، وهنا أبهم الأصحاب، وهذا في عرف أهل الحديث انقطاع ظاهر، لكن الإبهام قد لا يكون من الطوسي، لاسيما وهو محدث دقيق معروف تضلعه، وبعيد أن يفعل ذلك؛ فكيف يروي التفسير -- الذي قد يكون كبير الحجم -- بهذه الصورة، وكيف يُروى عنه وهو يقول: قرأت على أصحاب أبي بكر الأصم، وأما رجال السند فثقات غير أبي سهل لا أعرف حاله.

([1]) هو أبو العباس محمد بن إبراهيم السرّاج، إمام، حافظٌ، ثقة، روى عن: يحيى التميمي، وقتيبة بن سعيد، والقطيعي، وجماعة، وعنه: البخاري، ومسلم، وابن أبي الدنيا، وجماعة، توفي سنة 313هـ. انظر – ترجمته –: الذهبي، السير، 238/11، ترجمة: 2735.

([2]) ذكره ابن عساكر في ترجمة علي بن أبي طالب – رضي الله عنه –، وأورده الحافظ الذهبي في ترجمة الخطابي. انظر: ابن عساكر، تاريخ دمشق، 17/42، والذهبي، السير، 497/12، ترجمة: 3637.

([3]) انظر: أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبدالله بن محمد، طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها، تح: عبدالغفور البلوشي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1412هـ/1992م، 544/3، ترجمة: 488.

([4]) انظر: الذهبي، السير، 412/9، ترجمة: 1944.

المطلب الثالث: اعتماد المفسرين على تفسيره.

اعتمد أهل التفسير بعد الأصم على تفسيره بصورة كبيرة جدًا، ويظهر ذلك من حجم النقولات عنه، فهي منثورة في كتب التفسير على اختلاف اتجاهات أصحابها، فمن أبرز من نقل عنه من المفسرين: الماتريدي (333 هـ)[1]، والجبائي (321هـ)[2]، والنقاش (351هـ)[3]، والقاضي عبدالجبار (415هـ)[4]، والثعلبي (427هـ)، والماوردي (450هـ)[5]، والحاكم الجشمي (494هـ)، والكرماني (505هـ)[6]، والبغوي (516هـ)[7]، والزمخشري (538هـ)[8]، ومن بعدهم[9].

---

(1) نقل عنه (155) روايةً تفسيريةً، يسميه: أبابكر الأصم، وفي موطنين، سماه: أبابكر عبدالرحمن بن كيسان؛ في موطنين، وسماه في موطن واحدٍ: الأصم.

(2) نقل الحاكم الجشمي أنه لما انتهى أبو علي في تفسيره إلى قوله تعالى: " أَمْ يَحْسُدُونَ النَّاسَ عَلَى مَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ .. "، قال: " ما ترى الأصم قال في ذلك "؛ مما يدل على اعتماد الجبائي على تفسير الأصم. نقله الدكتور عدنان من " شرح عيون المسائل " للحاكم، والكتاب مخطوط. انظر: زرزور، الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير، ص131.

(3) نقل عنه في تفسيره شفاء الصدور، ويسميه: الأصم، وفي بعض المواطن يسميه: ابن كيسان، ومن هذه النقولات: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ ". البقرة: 255، قال النقاش: " الحي"، قال الأصم: الخالق ". انظر: النقاش، أبو بكر محمد بن الحسن، شفاء الصدور، سورة البقرة من الآية: 243 إلى آخر السورة، تح: محمود الحمادي، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، إشراف: أ.د. عيادة الكبيسي، و د. محمد ولي الله الندوي، 1432هـ/2011م، ص314.

ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " قَدْ عَلِمْنَا مَا تَنْقُصُ الْأَرْضُ مِنْهُمْ وَعِنْدَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ (4) ". ق:4، قال النقاش: " قال الأصم: قد علمنا ما تنقص الأرض منهم يا محمد حين يقتلون؛ إذ ينتقلون عن دينهم، فكأنه وعده بالظفر والنصر، وليس هذا من نقص الأرض إياهم ". انظر: النقاش، أبو بكر محمد بن الحسن، شفاء الصدور، سور: الفتح-الحجرات-ق، تح: سهيلة راشد الشامسي، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، إشراف: أ.د. عبد الله الخطيب، و د. عواد الخلف، 1432هـ/2011م، ص178-ص179.

وقد اطلعت على عشر رسائل جامعية في تحقيق تفسير النقاش لطلاب جامعة الشارقة، وكلهم أخطؤوا في ترجمة الأصم: فأحيانًا يترجمون لأبي العباس الأصم المحدث، وأحيانًا لأبي بكر الأصم المتقدم، وأحيانًا لقارئ من طبقة مشايخ النقاش عُرِف بالأصم، وأحيانًا لابن كيسان النحوي.

(4) نقل الحاكم في تفسيره كثيرًا من موافقات القاضي عبدالجبار للأصم أو استدراكه عليه مما يدل على نقله من تفسيره، ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ". آل عمران: 135، قال الحاكم: " وقيل: الفاحشة: الكبائر، وظلم النفس: الصغائر، عن الأصم، واختياره القاضي ". انظر: الحاكم، تفسيره، 82/أ.

ومن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰ أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا ". النساء: 19، قال الحاكم: قوله: " وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا "،...قيل: لعل في فراقكم لهن خيرًا كثيرًا لكم ولهن؛ عن الأصم، ونظيره: " وَإِنْ يَتَفَرَّقَا يُغْنِ اللَّهُ كُلًّا مِنْ سَعَتِهِ ". النساء: 130، قال القاضي: " وهذا يبعد؛ لأنه – تعالى – حث بما ذكر على الاستمرار على الصحبة، فكيف يريد بذلك المفارقة ". انظر: الحاكم، تفسيره، 159/أ.

(5) نقل عنه (14) روايةً تفسيريةً، يسميه: الأصم، وفي بعض الأحيان يسميه: ابن كيسان، وسماه في موطن واحد: عبدالرحمن بن كيسان.

(6) نقل عنه (5) رواياتٍ تفسيريةٍ، سماه فيها: الأصم.

(7) نقل عنه (44) روايةً تفسيريةً، يسميه: ابن كيسان، وسماه في موطن واحد: عبدالرحمن بن كيسان، واعتمد في النقل عنه من تفسير الثعلبي.

(8) نقل عنه (8) رواياتٍ تفسيريةٍ، سماه: ابن كيسان في (5) مواطن، وسماه في البقية: الأصم، وأغلب الذي نقله مثبتٌ عند الثعلبي.

(9) كابن عطية، وبيان الحق، وابن الجوزي، والرازي، والقرطبي، والبيضاوي، والنسفي، وأبي حيان، والسمين الحلبي، وابن عادل، ومن بعدهم.

ونراهم ينقلون عنه وغالبًا ما يصرحون بذلك، وفي بعض الأحيان ينقلون عنه من غير تصريح، كما يظهر من فعل الثعلبي عند تفسير قوله تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (21)** "[1]، قال الثعلبي: " .. وقيل: هم اليهود والنصارى "[2]، فهذا الرأي للأصم، وقد نسبه إليه الحاكم[3].

ومن الأمثلة على النقل عن الأصم من غير تصريح: ما فعل البغوي عند تفسير قوله تعالى: " **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (135)** "[4]، قال البغوي في قوله: " **وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ**"، " وقيل: فعلوا فاحشة الكبائر، أو ظلموا أنفسهم بالصغائر "[5]، فهذا القول الذي ذكره البغوي هو للأصم، وقد نسبه إليه الحاكم الجشمي[6]، والثعلبي[7].

ثم إن النقولات عن الأصم قد تأخذ صبغة معينة، كما يلاحظ من فعل الماتريدي؛ إذ إنّ جُلّ الأقوال التي نقلها تنصب في الجانب العقدي، وغالبًا ما يوردها لمناقشتها والرد عليها، وكذا ما نقله الكرماني، فإن نقله ينصب في بيان الغريب من التفسير، وأما بقية المفسرين فإن نقلهم عن الأصم يتنوع ليتناول مختلف جوانب التفسير، وغالبًا ما يوردون أقواله لبيان رأيه في الباب، وأحيانًا يقدمون رأيه ويرتضونه، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (63)** "[8]، فقد اختلف العلماء في ذلك الميثاق، قال الأصم: " ما وعده الله القوم من الدلائل الدالة على صدق أنبيائه ورسله "، حكاه ابن عادل، ثم

([1]) آل عمران: 21.

([2]) الثعلبي، تفسيره، 36/3.

([3]) انظر: الحاكم، تفسيره، 12/أ.

([4]) آل عمران: 135.

([5]) البغوي، تفسيره، 509/1.

([6]) انظر: الحاكم، تفسيره، 82/أ.

([7]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 169/3.

([8]) البقرة: 63.

قال: " وهذا النوع من المواثيق أقوى المواثيق والعهود؛ لأنها لا تحتمل الخلف والكذب والتبديل بوجه البتة "[1]، وأحيانًا يصرحون بأن رأيه واختياره هو الراجح، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (121) "[2]، فقد اختلفوا في ذلك اليوم، فعن ابن عباس – رضي الله عنهما –؛ أنه يوم أحد، وإليه ذهب قتادة، والربيع، والسدي، وابن اسحاق، والأصم، حكاه الحاكم، وقال: " وهو الأصح "[3]، وأحيانًا يوردون أقواله للرد عليها كرأيه في حكم القراءة في الصلاة، ورأيه في المدد بالملائكة؛ وغيرها مما سيأتي تفصيله في أثناء الدراسة.

ومن هنا يتضح مدى تأثير تفسير الأصم في اللاحقين، وانتشار تفسيره في مختلف البلدان الإسلامية في حقب متتالية حتى رأينا كمًا هائلاً من النقولات عنه.

المطلب الرابع: فَقْدُ تفسيره؛ أسبابه وعوامله.

لقد مرت حياة المعتزلة بظروف صعبة لا شك أنها أثرت على انتشار كتبهم، فقد عانى المعتزلة الأوائل من بطش السلطة الحاكمة، لدرجة التصفية الجسدية بتهمة الخروج عن الدين، والكفر، والزندقة، وإتيان البدع، وفي هذه المرحلة ربما تعمد المخالفون للمعتزلة طمس كتبهم، أو إتلافها، إلا أن المعتزلة صمدوا حتى سيطروا على أركان الدولة العباسية، وقد بزغ نجمهم في عصر المأمون (198هـ- 218هـ) الذي تبنى فكرهم، وأمر بفرضه على جميع الناس[4]، ولعل في هذه المرحلة قد انتشرت كتب المعتزلة، وفيها يظهر انتشار تفسير الأصم؛ حتى وصل إلينا برواية علي الطوسي الذي تلقاه عن علماء تلك المرحلة.

---

(1) انظر: ابن عادل، **تفسيره**، 138/2.

(2) آل عمران: 121.

(3) انظر: الحاكم، **تفسيره**، 73/ب.

(4) انظر: الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك، ومعه صلة تاريخ الطبري؛** للقرطبي، عريب بن سعد، ط2، دار التراث العربي، بيروت– لبنان، 1387هـ/1967م، 8/527-666. والسيوطي، أبو بكر عبدالرحمن بن أبي بكر، **تاريخ الخلفاء**، تح: حمدي الدمرداش، ط1، 1425هـ/2004م، ص225-ص243.

وقد تمكّن مذهب الاعتزال من أركان الدولة العباسية ونشط فكرهم في البصرة وبغداد، حتى زمن المتوكل (232هـ-247هـ) الذي أبطل القول بخلق القرآن، ونهى عن الجدل فيه وفي غيره، وأظهر السنة[1]، وهكذا أفل نجمهم في تلك الحقبة، ولا شك أن في هذه المرحلة أتت الكرة على تراث المعتزلة، وأتلفت كتبهم، ولهذا لم نقف على نقولات عن تفسير الأصم في تلك الفترة.

ثم عاد المعتزلة من جديد بعد أن استمالوا البويهيين – وهم السلطة الفعلية الحاكمة بعد زمن المتوكل –، وأخذ مذهبهم في الانتشار في أرجاء الدولة العباسية، قال المقريزي: " وفشا مذهب الاعتزال بالعراق وخراسان وما وراء النهر، وذهب إليه جماعة من مشاهير الفقهاء "[2]، ولعل في هذه المرحلة قد عاد انتشار كتب المعتزلة، وانتشر تفسير الأصم، ومن هنا رأينا النقل عنه من علماء تلك الحقبة.

ثم ما لبث أن أخذ مذهب المعتزلة في التراجع خاصة مع دخول الأشاعرة في صف خصومهم، ومعه تراجعت كتبهم في الانتشار، ولعلها أُتلفت، ومن هنا ضاعت مؤلفات علماء المعتزلة في تلك الحقبة، كتفسير الجبائي، وأبي مسلم، وقد يكون لتفسير الأصم بعض الوجود في تلك الفترة، بدليل روايته المستمرة بسند الطوسي؛ التي اعتمد عليها الثعلبي في تفسيره، ثم تناقله العلماء حتى رأينا النقل عنه عند الحاكم الجشمي.

وهكذا بقي تفسيره موجودًا حتى رأينا النقل الصريح عنه عند الرازي، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **إِلَّا تَنصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَّمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَىٰ وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (40)** "[3]، فقد أورد الرازي جملةً من الروايات في فضل أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – على غيره، ثم قال: " روينا هذه الروايات من تفسير أبي بكر الأصم "[4]، وقد نقل ابن عادل[5] والنيسابوري[6] هذه الروايات وأحالاها

(1) انظر: الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى، حياة الحيوان الكبرى، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م، 123/1. والقاسمي، جمال الدين القاسمي الدمشقي، تاريخ الجهمية والمعتزلة، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1399هـ/1979م، ص69.

(2) المقريزي، الخطط، 191/4.

(3) التوبة: 40.

(4) انظر: الرازي، تفسيره، 53/16. وانظر –أمثلة أخرى-: 75/16، 87/16.

(5) انظر: ابن عادل، تفسيره، 2638/1.

(6) انظر: النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، غرائب القرآن ورغائب الفرقان، تح: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ/1995م، 491/3.

على تفسير الأصم، ولا شك أن ذلك يوهم نقلهم المباشر من تفسيره، والتحقيق أنهم نقلوها من تفسير الرازي؛ بدليل نقلهم لكلام الرازي بتمامه مع هذه الروايات دون تصرف.

ولا شك أن ذلك يؤكد وجود تفسير الأصم إلى القرن السابع الهجري، ولم نقف على تصريح بالنقل عنه بعد الرازي، ولعلنا مع انتشار الوسائل الحديثة التي تعين في ضبط الفهارس وتحقيق نسبة الكتب إلى أصحابها نستطيع أن نقف يومًا على تفسير الأصم، ونبرز جهوده التفسيرية من خلال مؤلفه مباشرةً.

❋ الفصل الثاني: التفسير بالمنقول والمعقول عند الأصم.

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: التفسير بالمنقول عند الأصم.

المبحث الثاني: التفسير بالمعقول عند الأصم.

المبحث الأول: التفسير بالمنقول عند الأصم.

يعد التفسير بالمنقول من أهم الجوانب التفسيرية التي يقوم عليها علم التفسير، ولا شك أنه لا يخرج في عمومه عما اشتهر عند العلماء بما يعرف بالتفسير بالمأثور، لكن الأخير فيه اختلاف كبير ليس هذا مقام التفصيل فيه، ولعل الآخر أسلم، وقد حكاه ابن خلدون[1]، واختاره الدكتور فضل حسن[2]، ويتضمن ما جاء في القرآن الكريم من البيان والتفصيل لبعض آياته، وما نُقل عن الرسول – صلى الله عليه وسلم –، والصحابة، والتابعين؛ من كل ما هو بيان وتوضيح لمراد الله تعالى[3]، واختلف العلماء في اعتبار تفسير التابعين من المنقول أو المأثور – على اصطلاح البعض –، فقد روي عن الإمام أحمد المنع واختاره ابن عقيل، ونقل نحوه عن شعبة، حكاه الزركشي، وقال: " لكن عمل المفسرين على خلافه، وقد حكوا في كتبهم أقوالهم: كالضحاك، وابن جبير، ومجاهد، وقتادة، وأبي العالية "[4]، ومن هنا يظهر تقديم الزركشي للرأي الثاني، وقد اختاره الدكتور محمد الذهبي[5]، وبهذا؛ فإنه يندرج تحت التفسير بالمنقول أربعة أقسام، هي:

- تفسير القرآن بالقرآن.
- تفسير القرآن بالسنة.
- تفسير القرآن بأقوال الصحابة.
- تفسير القرآن بأقوال التابعين.

(1) انظر: ابن خلدون، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد، ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر=تاريخ ابن خلدون، تح: خليل شادة، ط2، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1408هـ/1987م، ص545-ص555.

(2) انظر: عباس، فضل عباس، التفسير أساسياته واتجاهاته، ط1، مكتبة دنيس، عمّان-المملكة الأردنية الهاشمية، 1426هـ/2005م، ص188.

(3) انظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، 112/1.

(4) انظر: الزركشي، البرهان في علوم القرآن، 158/2.

(5) انظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، 112/1.

المطلب الأول: تفسير القرآن بالقرآن عند الأصم.

مما لا شك فيه أن تفسير القرآن بالقرآن هو أفضل طرق التفسير[1]، فالقرآن يفسر بعضه بعضًا، فما جاء مجملًا في موطن ربما فصل في موطن آخر، وما ورد مشتبهًا أو عامًا أو مطلقًا في آية قد يفسر أو يقيد أو يؤكد في آية أخرى.

وقد اعتنى الأصم – رحمه الله تعالى – بهذا الجانب من التفسير أشد العناية؛ حتى إنه ليطغى على تفسيره، فنراه يعقب الآية برأيه التفسيري ثم يربطها بالآيات المختلفة ويصرح بذكرها في الغالب، وسوف يتضح ذلك عند الحديث عن مظاهر عنايته بتفسير القرآن بالقرآن.

وفي بعض الأحيان نراه يستوحي تفسيره من آية أخرى ولا يذكرها، ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " **إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا (5)** "[2]، قال الأصم: " طيبة بالكافور والمسك والزنجبيل "[3]؛ فقد ذكر سبحانه وتعالى في هذه الآية الكافور، وفي آيات أخرى ذكر المسك والزنجبيل، ومنها أخذ الأصم تفسيره، وهي: قوله تعالى: " **وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا (17)** "[4]، وقوله: " **يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ (25) خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ (26)** "[5].

ومن الأمثلة على استيحائه لتفسيره من نصوص قرآنية مختلفة: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (99)** "[6]، قال – مفسرًا معنى صدهم عن سبيل الله –: " بالتحريف والبهت "[7]، فقد استقى تفسيره هذا مما أثبته الله تعالى في آيات

([1]) قال شيخ الإسلام – متحدثًا عن طرق التفسير –: " إن أصح الطرق في ذلك أن يفسر القرآن بالقرآن ". انظر: ابن تيمية، مقدمة في أصول التفسير، ص93.

([2]) الإنسان: 5.

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 95/10.

([4]) الإنسان: 17.

([5]) المطففين: 25–26.

([6]) آل عمران: 99.

([7]) انظر: الحاكم، *تفسيره*، 59/ب.

أخرى من حال أهل الكتاب في تحريفهم وكذبهم على الله، وفي ذلك يقول سبحانه: " مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ "[1]، ويقول سبحانه: " فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ "[2]، ويقول سبحانه: " يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (41) "[3].

فبهذا؛ يظهر مدى اعتماد الأصم على جانب تفسير القرآن بالقرآن حتى أصبح سمةً بارزةً لتفسيره، ولا شك أن تفصيل هذا الجانب؛ سيعطينا نظرةً أقرب عن هذا العالم وتفسيره، ويمكن أن نبرز مدى عناية الأصم بتفسير القرآن بالقرآن من خلال المحاور الآتية:

أولًا: تخصيص العام.

لم يغفل الأصم عن بيان المخصص من العام في تفسيره، متصلًا كان أم منفصلًا؛ مما يدل على دقته المتناهية في ربط الآيات ببعضها، ومن مظاهر ذلك: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (145) "[4].

---

(1) النساء: 46.

(2) المائدة: 13.

(3) المائدة: 41.

(4) البقرة: 145.

قال الأصم: " المراد علماؤهم الذين أخبر الله تعالى عنهم في الآية المتقدمة بقوله: " **وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ** "[1]،[2]. فهو يرى أن إطلاق أهل الكتاب مخصص بعلمائهم بقرينة الآية السابقة، واحتج على قوله بوجوه، **أحدها:** قوله: " **وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ** "[3]، فوصفهم بأنهم يتبعون الهوى، ومن اعتقد في الباطل أنه حق فإنه لا يكون متبعًا لهوى النفس، بل يكون في ظنه أنه متبع للهدى، فأما الذين يعلمون بقلوبهم، ثم ينكرون بألسنتهم، فهم المتبعون للهوى، **وثانيها:** أن ما قبل هذه الآية – وهو قوله تعالى: " **وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ** " – لا يتناول عوامهم، بل هو مختص بالعلماء، وما بعدها – وهو قوله: " **الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ** "[4] – مختص بالعلماء أيضًا؛ إذ لو كان عامًا في الكل لامتنع الكتمان؛ لأن الجمع العظيم لا يجوز عليهم الكتمان، وإذا كان ما قبلها وما بعدها خاصًا، فهكذا هذه الآية المتوسطة، **وثالثها:** أن الله تعالى أخبر عنهم بأنهم مصرون على قولهم، ومستمرون على باطلهم، وأنهم لا يرجعون عن ذلك المذهب بسبب شيء من الدلائل والآيات، وهذا شأن المعاند اللجوج، لا شأن المعاند المتحير، **ورابعها:** أنه لو حملناه على العموم لصارت الآية كذبًا؛ لأن كثيرًا من أهل الكتاب آمن بمحمد – صلى الله عليه وسلم –، وتبع قبلته "[5].

ولعل رأي الأصم هذا يدخل في باب ما خصه العقل[6]، ولاشك أنه استند فيه إلى النقل، فقد أعمل عقله ورأى أن هذا النص خاصٌ بأحبار أهل الكتاب، واستند في هذا التخصيص على بعض الآيات الواردة في علماء أهل الكتاب وأحبارهم؛ وهي كثيرة.

([1]) البقرة: 144.

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 107/4.

([3]) البقرة: 120.

([4]) البقرة: 146.

([5]) انظر: الرازي، تفسيره، 107/4.

([6]) فالعام باعتبار أنه مخصوص ينقسم إلى: عام خصصه النقل، وعام خصصه العقل، وعام خصص الحس والعادة.

ومن الأمثلة على تخصيص العام عند الأصم: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (254)** "[1]، فقد خصص الأصم الإنفاق في الآية بالإنفاق في الجهاد، فقال: " المراد منه الإنفاق في الجهاد، والدليل عليه أنه مذكورٌ بعد الأمر بالجهاد "[2].

والأمر الذي أشار إليه الأصم هو قوله تعالى: " **وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (244)** "[3].

ولعل متجه الأصم هنا مماثل لما تقدم، وأنه خصصه بالجهاد بناءً على العقل لا النقل.

ثانيًا: الجمع بين الآيات التي تحمل معاني متقاربة.

اتجه الأصم إلى الجمع بين الآيات القرآنية التي تتقارب في المعاني والدلالات، من ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (62)** "[4]، قال الأصم: " قوله: " **إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا** ": حقًا وعدلًا، نظيرها: " **وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى** "[5]"[6].

ومن الأمثلة على جمعه للآيات ذات المعاني المتقاربة: ما جاء عند قوله تعالى: " **قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ** "[7]، قال الأصم: " هو مثل قوله: " **وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ** "[8]"[9].

([1]) البقرة: 254.

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 531/6.

([3]) البقرة: 244.

([4]) النساء: 62.

([5]) التوبة: 107.

([6]) انظر: الحاكم، تفسيره، 217/أ، والثعلبي، تفسيره، 339/3.

([7]) آل عمران: 118.

([8]) محمد: 32.

([9]) انظر: الحاكم، تفسيره، 71/أ.

وقد يأخذ جانب جمع الآيات المتقاربة: ذكرُ ما تدل عليه الآية، ثم الاستشهاد بآية أخرى مقاربة لمعناها، ومؤكدة لدلالتها، من ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (13)** "[1]، قال الأصم: " دلت هذه الآية على أنهم كرهوا هذا القتال؛ لقوله تعالى: " **كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ** "[2]، فآمنهم الله تعالى بهذه الآيات "[3].

ثالثًا: بيان المراد بالألفاظ والتراكيب.

اهتم الأصم بسوق الآيات المبينة للألفاظ والتراكيب، والتي يظهر بها المعنى التفسيري واضحًا، من ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ (29)** "[4]، قال الأصم: " يعني تلوح لهم جهنم متى يرونها، لقوله: " **وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ (91)** "[5]"[6].

وكذا ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَخَسَفَ الْقَمَرُ (8)** "[7]، قال الأصم: " ويحتمل أن يكون بمعنى غاب، كقوله تعالى: " **فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ** "[8]"[9].

([1]) التوبة: 13.

([2]) البقرة: 216.

([3]) انظر: الرازي، تفسيره، 536/15.

([4]) المدثر: 29.

([5]) الشعراء: 91.

([6]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 74/10.

([7]) القيامة: 8.

([8]) القصص: 81.

([9]) انظر، الثعلبي، تفسيره، 84/10.

رابعًا: توظيف الأصم للآيات القرآنية في خدمة آرائه التفسيرية.

فقد استدل الأصم بمجموعة من الشواهد القرآنية؛ لدعم رأيه التفسيري، سوف نتناول بعضها؛ لنرى دقة توظيفه، والقيمة العلمية للآراء التي تبناها.

أ. قوله تعالى: " **وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ (34)** "[1].

اختلف العلماء في قوله تعالى: " **وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ** "، هل يدل على أنه وجد قبله جمع من الكافرين حتى يصدق القول بأنه كان من الكافرين؟! فذهب قوم إلى أنه يدل عليه؛ لأن كلمة " مِنَ " للتبعيض، فالحكم عليه بأنه بعض الكافرين يقتضي وجود قوم من الكافرين حتى يكون هو بعضًا لهم، ذكره الرازي، وقال: " والذي يؤكد ذلك ما روي عن أبي هريرة — رضي الله عنه –، قال: " **إن الله خلق خلقًا من الملائكة، ثم قال لهم: " إني خالق بشرًا من طين، فإذا سويته، ونفخت فيه من روحي، فقعوا له ساجدين "، فقالوا: لا نفعل ذلك، فبعث الله عليهم نارًا، فأحرقتهم، وكان إبليس من أولئك الذين أبوا** "[2].

---

(1) البقرة: 34.

(2) انظر: الرازي، تفسيره، 448/2، ولم أقف على الخبر المذكور، وقد ذكره أبو الشيخ الأصفهاني من حديث ابن عباس — رضي الله عنهما –، قال: " إن الله — عز وجل — خلق ملائكة، فقال لأولئك الملائكة: " إني خالق بشرًا من طين، فإذا سويته، ونفخت فيه من روحي، فاسجدوا له "، قالوا: لا، فبعث الله — عز وجل — عليهم نارًا، فأحرقتهم أجمعين، ثم خلق خلقًا آخر، فقال لهم: مثل ذلك، فأبوا، فبعث الله — عز وجل — عليهم نارًا، فأحرقتهم، ثم خلق هؤلاء الملائكة، فقال لهم: " اسجدوا لآدم "، فقالوا: " نعم، سمعنا وأطعنا "، إلا إبليس كان من الكافرين الأولين الذين أحرقوا ". أخرجه أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبدالله بن محمد، العظمة، تح: رضاء الله بن محمد المباركفوري، ط1، دار العاصمة، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1408هـ/1987م، 1561/5، عن ابن الأخرم محمد بن العباس، عن حماد ابن عنبسة، عن أبي عاصم الضحاك، عن شبيب البجلي، عن عكرمة، عن ابن عباس — رضي الله عنهما –. وهذا السند رجاله ثقات، غير أنه منقطع، فشيخ شبيب عكرمة؛ هو ابن عمار العجلي؛ من صغار التابعين، لم يسمع من ابن عباس — رضي الله عنهما –، بل ونص الحافظ الذهبي على أنه لم يسمعه إلا من صحابي واحدٍ فقط، هو: الهرماس بن زياد، ومات سنة 159هـ أو 160هـ. انظر — ترجمة عكرمة –: خياط، خليفة، أبو عمرو خليفة بن خياط البصري، طبقات خليفة خياط، تح: د. سهيل زكار، ط1، دار الفكر للطبعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1414هـ/1993م، ص527، رقم: 2698. والمزي، تهذيب الكمال، 256/20، ترجمة: 4008. والذهبي، السير، 558/6، ترجمة: 1050، وانظر — تراجم البقية من الأعلى –: المزي، تهذيب الكمال، 359/12، ترجمة: 2689، و 289/13، ترجمة: 2927، و 231/17، ترجمة: 1477. والذهبي، السير، 90/11، ترجمة: 2598.

وقد أخرج ابن جرير حديث ابن عباس — رضي الله عنهما –، من طريق أبي عاصم الضحاك، عن شريك، عن رجل، عن عكرمة، عنه. انظر: الطبري، تفسيره، 508/1، رقم: 702. قال الحافظ ابن كثير: " وهذا غريب، ولا يكاد يصح إسناده، فإن فيه رجلًا مبهمًا، ومثله لا يحتج به — والله أعلم — ". انظر: ابن كثير، تفسيره، 231/1.

وذهب مجاهد[1]، والحسن[2]، والقرظي[3]، والسدي[4]، إلى القول بأنه أول الكافرين، واختاره الأصم[5]، وابن جرير[6]، وجماعة[7]. قال الأصم في معنى الآية: إنه صار من الذين وافقوه في الكفر بعد ذلك، فنسبه الله – جل ثناؤه – إلى الكافرين، فجعله من عدادهم في الدين والملة، وإن خالفهم في الجنس والنسبة، كما جعل أهل النفاق بعضهم من بعض؛ لاجتماعهم على النفاق، وإن اختلفت أنسابهم وأجناسهم، فقال: " **الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ** "[8]، فهكذا ههنا لما كان الكفر ظاهرًا من أهل العالم عند نزول هذه الآية؛ صح قوله: " **وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ** ".

ولعل الرأي الذي اختاره الأصم؛ هو الراجح – والله أعلم –، ودليل القول الآخر غريب؛ لم أقف عليه إلا عند الرازي، ونقله عنه ابن عادل[9]، ولعل الأول قد وهم فيه، فنسبه إلى أبي هريرة – رضي الله عنه – وهو لابن عباس – رضي الله عنهما – الذي رواه ابن جرير وأبو الشيخ؛ وهو ضعيف.

واستشهاد الأصم بآية التوبة على رأيه في محله، فالمنافقون يشتركون في النفاق؛ الذي تعرف ماهيته وسمات أصحابه، فيقال: فلان من المنافقين، ولا يقصد أنه من المنافقين قبله، بل بالجامع المشترك لأوصاف النفاق، فكذلك الكفر، يقال: فلان من الكافرين، أي من الذين خالفوا الملة وانحرفوا عن صراط الله القويم، وكل من يفعل ذلك فهو كافر، وإن لم يوجد

([1]) انظر: السمعاني، تفسيره، 68/1.

([2]) انظر: الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **النكت والعيون = تفسير الماوردي**، تح: السيد ابن عبدالمقصود، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، ب.ت، 103/1.

([3]) انظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد، **تفسير القرآن العظيم**، تح: أسعد محمد، ط3، مكتبة نزار الباز، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1998م، 1463/5، رقم: 8364.

([4]) انظر: المرجع السابق، 85/1، رقم: 367.

([5]) انظر: الرازي، تفسيره، 448/2.

([6]) انظر: الطبري، تفسيره، 545/1.

([7]) كأبي القاسم النيسابوري، والرازي. انظر: النيسابوري، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، د. حنيف حسن، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1415هـ/1994م، 84/1. والرازي، تفسيره، 448/2.

([8]) التوبة: 67.

([9]) انظر: ابن عادل، تفسيره، 144/1.

كافر قبله، ثم إن تناول الأصم لمثل هذه اللطائف التفسيرية يدل على استيعابه التام لكل ما يتصل بالآية من دلالات تفسيرية قريبة وبعيدة.

وهنا لاحظت مسألة مهمة، وهي أن ابن جرير أخذ بتفسير الأصم بتمامه حتى إنه استشهد بالآية التي ذكرها الأصم، ولم ينسب ذلك إليه، وقد ذكر ياقوت – في حديثه عن ابن جرير – أنه كان يستفيد من مؤلفات الأصم، بل وكان يتفقه على مذهبه، وذكر أنه نقل عنه لكتابه: " اختلاف علماء الأمصار "، ثم نبهه أصحابه على خطأ ذلك، فأسقطه[1]، ولعل هذا التصرف، والموافقه التامة في تفسير الآية المذكورة يعطينا إشارة إلى أن ابن جرير قد استفاد من الأصم وتفسيره.

(1) انظر: ياقوت الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله، معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب، تح: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1414هـ/1993م، 2457/6.

ب. قوله تعالى: " وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (102) "[1].

اختلف العلماء في المراد بالإذن في قوله تعالى: " إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ "، على أقوال:

أولها: أن المراد منه التخلية، يعني الساحر إذا سحر إنسانًا، فإن شاء الله منعه، وإن شاء خلى بينه وبين ضرر السحر، وهذا قول الحسن[2]، واختاره ابن إسحاق[3].

ثانيها: إن الضرر الحاصل عند فعل السحر إنما يحصل بخلق الله وإيجاده وتكوينه، وإلى هذا القول ذهب السمعاني[4].

ثالثها: إن الضرر لا يحصل إلا بعلم الله تعالى وإرادته، قال الثوري: " معناه إلا بقضائه وقدرته ومشيئته "[5]، واختاره الطبري[6]، والزجاج[7]، وجماعة[8]. وفسره الأصم بمجرد العلم، فقال: " المراد إلا بعلم الله، وإنما سمي الأذان أذانًا؛ لأنه

([1]) البقرة: 102.

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 632/3.

([3]) انظر: ابن أبي حاتم، تفسيره، 193/1، رقم: 1013.

([4]) انظر: السمعاني، تفسيره، 118/1.

([5]) انظر: الطبري، تفسيره، 361/2، والبغوي، تفسيره، 152/1.

([6]) انظر: الطبري، تفسيره، 361/2.

([7]) انظر: الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبدالجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت-لبنان، 1408هـ/1988م، 186/1.

([8]) كالسمرقندي والثعلبي وابن عطية. انظر: السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، بحر العلوم، تح: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ب.ت، 80/1. والثعلبي، تفسيره، 250/1. وابن عطية، تفسيره، 188/1.

إعلام للناس بوقت الصلاة، وسمي الإذن إذنًا؛ لأن بالحاسة القائمة به يدرك الإذن، وكذلك قوله تعالى: " **وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ** "[1]، أي: إعلام، وقوله: " **فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ** "[2]، مَعْنَاهُ: فاعلموا، وقوله: " **آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ** "[3]، يعني: أعلمتكم "[4].

ولمعرفة وجاهة هذه الأقوال ينبغي أن نعرف المراد بالإذن في كلام العرب، ثم نربطه بالسياق العام للآية، فالإذن يأتي على أوجه، منها[5]: الأمر، والخلق، والتخلية، والعلم.

والأمر في الإذن لا يكون بإلزام، قال الطبري: " وغير جائز أن يكون منه، قوله: " **وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ** "؛ لأن الله – جل ثناؤه – قد حرم التفريق بين المرء وحليلته بغير سحر، فكيف به على وجه السحر "[6].

وأما الخلق، فجائزٌ أن يكون من باب التكوين والإبداع، قال الرازي: " يصح أن يضاف إلى إذن الله تعالى، كما قال: " **إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (40)** "[7]،[8].

وأما التخلية فتكون بإرداة الله بأن يخلي بين المأذون له والمخلى، وجائز حملها على معنى الإذن في الآية.

([1]) التوبة: 3.

([2]) البقرة: 279.

([3]) الأنبياء: 109.

([4]) انظر: الرازي، تفسيره، 632/3.

([5]) انظر: أبو حيان، تفسيره، 502/1.

([6]) الطبري، تفسيره، 361/2.

([7]) النحل: 40.

([8]) الرازي، تفسيره، 633/3.

وأما العلم فجائزٌ أن يُحمل على ما سبق في علم الله أنه يضره، قال الطبري: " كأنه قال – جل ثناؤه –: " وما هم بضارين بالذي تعلموا من الملكين من أحدٍ إلا بعلم الله، يعني: بالذي سبق له في علم الله أنه يضره "[1]، واعترض النحاس عليه بأنه إنما يقال في العلم: " أَذَنٌ "[2]، والجمهور على أنه يستوي فيه: " الإذْنُ والأَذَنُ والأَذانةُ "[3].

وقد يتبادر إلى ذهن القارىء أن الأصم قد استخدم مقدرته اللغوية من أجل تقرير مبدءٍ اعتزالي وهو أن العبد خالقٌ لأفعاله؛ وذلك بتفسيره للإذن بمجرد العلم وعدم ربطه بالإرادة، فالعلم صفة انكشافية، وأما الإرادة فصفة تكوينية، والحق أن الأصم قد خالف المعتزلة في أصل خلق العبد لأفعال نفسه كما يظهر في مبحث: تفسير القرآن بأقوال التابعين[4]؛ وعليه فإنه يريد بالعلم المعنى الذي ذكره الطبري، والله أعلم.

---

(1) الطبري، تفسيره، 362/2.

(2) ذكره القرطبي ولم أقف عليه في معاني النحاس، بل رأيته يذكر أنه بمعنى: العلم؛ من غير تعليق. انظر: النحاس، أبوجعفر أحمد بن محمد، معاني القرآن، تح: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أم القرى، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1988م، 128/2. والقرطبي، تفسيره، 55/2.

(3) انظر: الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، تهذيب اللغة، تح: محمد عوض، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1421هـ/2001م، 14/15، (باب الذال والنون). وابن منظور، لسان العرب، 9/13، مادة: " أذن ".

(4) انظر: ص97.

ت. قوله تعالى: " **وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ (58)** "[1].

اختلف العلماء في المراد بالرزق الحسن في الآية على ثلاثة أقوال، هي:

الأول: الغنيمة، قال الكلبي: " **رِزْقًا حَسَنًا** ": حلالاً، وهو الغنيمة "[2]، واختاره السمرقندي[3].
الثاني: نعيم الجنة، وهو الرزق الحسن الذي لا ينقطع أبدًا، وإلى هذا القول ذهب السدي[4]، ويحيى بن سلام[5]، واختاره جمهور المفسرين[6].
الثالث: العلم والفهم، وإلى هذا القول ذهب الأصم، قال – رحمه الله تعالى -: " إنه العلم والفهم، كقول شعيب – عليه السلام -: " **وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا** "[7]؛ فهذا في الدنيا، وفي الآخرة الجنة "[8].

ولعل تأويل الرزق هنا بنعيم الجنة أقرب إلى الصواب؛ لأن الآية في سياق الوعد للمهاجرين في سبيل الله بعد القتل والموت، وبعدهما لا يكون إلا الجنة ونعيمها.

---

(1) الحج: 58.

(2) انظر: الرازي، تفسيره، 243/23.

(3) انظر: السمرقندي، تفسيره، 467/2.

(4) انظر: الواحدي، الوسيط في التفسير، 278/3.

(5) انظر: ابن سلام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، تفسير يحيى بن سلام، تح: د.هند شلبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1425هـ/2004م، 386/1.

(6) كالطبري، والثعلبي، وابن الجوزي. انظر: الطبري، تفسيره، 619/16. والثعلبي، تفسيره، 31/7. وابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، زاد المسير في علم التفسير، تح: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1422هـ/2001م، 247/3.

(7) هود: 88.

(8) انظر: الرازي، تفسيره، 243/23.

وأما الآية التي استدل بها الأصم على تفسيره، وهي قوله تعالى: " **وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا** "[1]، فقد اختلف العلماء في المراد بالرزق الحسن فيها على ثلاثة أقول: **أحدها**: أنه الحلال، وإلى هذا ذهب الضحاك[2]، واختاره الجمهور[3]، **والثاني**: النبوة، وإليه ذهب السمرقندي[4]، **والثالث**: العلم والمعرفة، حكاه الثعلبي[5]، وابن الجوزي[6].

ولعل تفسير الرزق الحسن في هذه الآية بالعلم والمعرفة أو العلم والفهم؛ قد يقبل لاسيما والآية تتحدث عن محاجّة شعيب – عليه السلام – لقومه، وأنه يريد الإصلاح الذي يقوم على العلم والمعرفة والفهم، وأما قوله تعالى: " **لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا** "، فإنها تتحدث عن نعيم الجنة – كما تقدم –؛ وعليه، فإن توحيد الأصم لمعنى الرزق في الآيتين فيه نظر، واستدلاله ليس في محله، ثم إن المعتزلة يخصصون الرزق في الشيء الحلال بخلاف أهل السنة[7]، ولم يتضح لي موقف الأصم في ذلك.

([1]) هود: 88.

([2]) انظر: ابن أبي حاتم، تفسيره، 2073/6.

([3]) كالطبري، والثعلبي، ومكي. انظر: الطبري، تفسيره، 548/12. والثعلبي، تفسيره، 186/5. ومكي، أبو محمد، مكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، تح: طلبة الدراسات العليا، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط1، جامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة، 1429هـ/2008م، 3453/5.

([4]) انظر: السمرقندي، تفسيره، 166/2.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 186/5.

([6]) انظر: ابن الجوزي، تفسيره، 397/2.

([7]) انظر: الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تح: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1403هـ/1983م، ص110.

ث. قوله تعالى: " وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا (16) لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا (17) "[1].

اختلف العلماء في تفسير الآيتين على قولين:

أحدهما: معناها وأن لو استقاموا على طريقة الحق والإيمان لأعطيناهم مالًا كثيرًا، ووسعنا عليهم في رزقهم، وهذا قول ابن عباس – رضي الله عنهما –، وابن المسيب، وابن جبير، ومجاهد، وقتادة، والضحاك، واختاره الطبري[2]، والزجاج[3]، وجماعة[4].

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: " وَلَوْ أَنَّهُمْ أَقَامُوا التَّوْرَاةَ وَالْإِنْجِيلَ وَمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِمْ مِنْ رَبِّهِمْ لَأَكَلُوا مِنْ فَوْقِهِمْ وَمِنْ تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ "[5]، وقوله تعالى: " وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ "[6]، وقوله تعالى: " مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً "[7]، وقوله تعالى: " فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (12) "[8].

ثانيها: معناها وأن لو استقاموا على طريقة الكفر والضلالة لأعطيناهم مالًا كثيرًا ولوسعنا عليهم؛ لنستدرجهم ثم نعذبهم، وهذا قول القرظي، والربيع، وابن أسلم، والكلبي[9]، ورواه الطبري عن أبي مجلز[10]، واختاره الأصم[11]، والفراء[12]، وأبي القاسم النيسابوري[13].

([1]) الجن: 16-17.

([2]) انظر: الطبري، تفسيره، 23/334-336.

([3]) انظر: الطبري، تفسيره، 23/334-336.

([4]) انظر: الطبري، تفسيره، 23/334-336.

([5]) كمكي بن أبي طالب والقرطبي. انظر: مكي، تفسيره، 12/7771. والقرطبي، تفسيره، 19/19.

([6]) الأعراف: 96.

([7]) النحل: 97.

([8]) نوح: 10-12.

([9]) انظر: الطبري، تفسيره، 23/338.

([10]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 10/53، وابن الجوزي، تفسيره، 4/348.

([11]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 10/53

([12]) انظر: الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، معاني القرآن، تح: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 1/335.

([13]) انظر: أبو القاسم النيسابوري، تفسيره، 2/843.

واستدل أصحاب هذا القول بقوله تعالى: " **فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ (44)** "[1]، وقوله تعالى: " **وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (33)** "[2]، وقوله تعالى: " **وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ (27)** "[3]، وقوله تعالى: " **كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (6) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى (7)** "[4].

ولاشك أن هذين الرأيين متقاربان؛ بمجموع الأدلة القرآنية التي ترتقي بالرأي التفسيري، وقد يرجح الأول لعلة تعريف الطريقة بالألف واللام، وانصراف ذلك مباشرةً إلى الطريقة المعهودة، وهي: الهدى والإيمان، وفي هذا يقول الزجاج: " والذي يختار – وهو أكثر التفسير – أن يكون – يعني بالطريقة – طريق الهدى؛ لأن الطريقة معرفة بالألف واللام، والأوجب أن يكون طريقة الهدى، والله أعلم "[5].

وبهذا فاستدلال الأصم بالشواهد القرآنية المذكورة قد دعم رأيه التفسيري، ولا شك أنه استفاد من سابقيه الذين وافقهم، وربما استدل بشواهدهم أو أضاف عليها.

([1]) الأنعام: 44.

([2]) الزخرف: 33.

([3]) الشورى: 27.

([4]) العلق: 6–7.

([5]) الزجاج، معانيه، 236/5.

المطلب الثاني: تفسير القرآن بالسنة.

إنَّ المتأمل لتفسير الأصم يرى كمّا هائلًا من الأخبار المأثورة عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهذه الأخبار تتنوع بين توضيح لمعنى آية قرآنية أو جزء منها، أو تحقيق لسبب نزول، أو دعم لحكم يراه، أو مذهب يتبناه، وغير ذلك مما سيظهر من خلال هذا المبحث، ومن هنا؛ عدّ النظّام – من كبار المعتزلة المعاصرين له – تفسير الأصم من التفاسير التي التزمت الرواية والنقل، ونقم عليه ذلك[1]، ولا شك أن استقصاء جميع الروايات التي أودعها الأصم في تفسيره – على صعوبته – مهمٌ بمكان؛ فبه يتضح مدى موافقته لأصول المعتزلة في التعاطي مع السنة المطهرة، خاصةً ما تعلق منها باشتراط العدد في الحديث الصحيح كالشهادة، فالحازمي قيده بمتأخري المعتزلة[2]، وحكاه الحافظ ابن حجر عن الجاحظ، ونقل نحوه عن أبي علي الجبائي[3]، ثم إن المعتزلة يرون أن الأمة إذا عملت بحديث اقتضى ذلك القطع بصحته، حكاه ابن الملقن[4]، هذا غير كلامهم في الصحابة وأنهم عدول عندهم إلا من قاتل عليًا[5]، وأيضًا مسألة تقديم العقل على النقل، وغير ذلك من أصولهم مع اعتبار أن منهم محدثين أجلاء؛ فهذا أبو سعد السمان – إمام المعتزلة – محدث مشهور أثر عنه أنه يقول: " ومن لم يكتب الحديث لم يتغرغر بحلاوة الإسلام "[6]؛ لذلك فإن تناولي لروايات الأصم مع مقارنتها بأصول المعتزلة قد يؤدي إلى التطويل أو الخروج عن مسار البحث، وعليه سأسعى جاهدًا إلى تناول شذرات أبرز من خلالها جهد هذا العالم في تفسير القرآن بالسنة.

([1]) ذكره الجاحظ. انظر: الجاحظ، الحيوان، 228/1، وانظر تعليق جولدزيهر: جولدزيهر، مذاهب التفسير الإسلامي، ص134.

([2]) ذكره العراقي الابن. انظر: العراقي، أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين، شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)، تح: عبداللطيف الهميم، وماهر الفحل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ/2002م، 104/1.

([3]) انظر: ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، النكت على كتاب ابن الصلاح، تح: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م، 241/1-242.

([4]) انظر: ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي، المقنع في علوم الحديث، تح: عبدالله الجديع، ط1، دار فواز للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1413هـ/1992م، 77/1.

([5]) انظر: السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، تدريب الراوي شرح تقريب النواوي، تح: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ب.ت، 674/2.

([6]) انظر: ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر، مسألة العلو والنزول في الحديث، تح: صلاح الدين مقبول أحمد، ط1، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ب.ت، ص50.

ففي كثير من الأحيان يصرح الأصم بالحديث مستشهدًا به على تفسيره، وفي بعض الأحيان لا يذكره؛ ولكن تفسيره لا يخرج عن مضمون حديث نصت عليه السنة، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (103)** "[1]، فقد فسر " حبل الله " بأنه القرآن الكريم، ولم يذكر الحديث الذي ورد في ذلك[2]، وهو الذي رواه الإمام مسلم عن زيد بن أرقم — رضي الله عنه —، عن النبي — صلى الله عليه وسلم —، وفيه: " **ألا وإني تارك فيكم ثقلين، أحدهما: كتاب الله — عز وجل —؛ هو حبل الله...الحديث** "[3].

وفي بعض الأحيان يستقي تفسيره من ألفاظ حديث جاءت به السنة، قد لا يتضمن تصريحًا مباشرًا بمعنى الآية أو الجزء منها، ومثال ذلك: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " **صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ (138)** "[4]، فقد فسر — في أحد قوليه — " **صِبْغَةَ اللَّهِ** "، بأنها حجة الله على خلقه[5]، ونص كلامه هذا جاء في حديث نبوي من غير بيان أنه تفسير لمعنى " صبغة الله "، فقد أخرج ابن أبي شيبة عن الحسن مرسلًا: " **العلم علمان: علم في القلب، فذلك العلم النافع، وعلم على اللسان، فتلك حجة الله على عباده** "[6]، والعلم الذي في القلب؛ هو الذي

([1]) آل عمران: 103.

([2]) انظر: الحاكم، تفسيره، 62/أ.

([3]) أخرجه مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم**، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، ب.ت، (ك: فضائل الصحابة — رضي الله عنهم —، ب: من فضائل علي بن أبي طالب — رضي الله عنه —، ح: 2408).

([4]) البقرة: 138.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 5/2.

([6]) أخرجه ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تح: كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1988م، ح: 34361، مرسلًا، والمرسل من الضعيف، لكنه جاء موصولًا عند الخطيب، فقد أخرجه في تاريخه من طريق هشام عن الحسن عن جابر — رضي الله عنه — بلفظ ابن أبي شيبة مرفوعًا. قال المنذري: " إسناده حسن ". انظر: الخطيب البغدادي، **تاريخ بغداد**، 568/5. والمنذري، أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي، **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، تح: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1417هـ/1997م، 58/1، رقم: 139.

يورث الخشية، وأما العلم الذي على اللسان فلا قرار له، قال المناوي: " لأنه شرارة من شرارات الإيمان "[1]، وهذا العلم الذي يكون حجة لله على خلقة، وتفسير الأصم هنا قائم على نظرة شمولية للآية وانسجامها من الآيات قبلها وبعدها؛ فإنها تتحدث عن أهل الكتاب ومعارضتهم للإسلام، وهدي الرسول – صلى الله عليه وسلم – حجة عليهم ببيان ضلالهم ونفاقهم الذي يجري على ألسنتهم، وفي هذا يقول الحكيم الترمذي: " وهدي الرسل – عليهم السلام – حجة الله على خلقه بأن يبين لهم على ألسنتهم ضلالة سبيلهم "[2].

(1) المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين، فيض القدير شرح الجامع الصغير، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1356هـ/1937م، 390/4.

(2) الحكيم الترمذي، أبو عبدالله محمد بن علي، نوادر الأصول في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم –، تح: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1412هـ/1992م، 147/1.

أولًا: طريقة الأصم في رواية السنة.

أ. أسانيد الروايات.

اتجه الأصمُّ – رحمه الله تعالى – إلى رفع الأحاديث التي يوردها في تفسيره إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، ولكنه يسوقها بغير إسناد، ومن مظاهر ذلك ما ورد عند تفسيره للقانتين في قوله تعالى: " **وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ (116)** "[1]، قال: " قائمون بالشهادة، وأصل القنوت: القيام، وسئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: أي الصلاة أفضل؟ قال" **طول القنوت** "[2]،[3].

وهذا الحديث صحيح أخرجه مسلم، ولكن تصرف الأصم يقدح في إسناده، وأهل العلم يسمون ذلك تعليقًا، وهو من المنقطع[4]؛ من أنواع الضعيف، وحكمه أنه مردود للجهل بحال المحذوف، ولهم فيه تفصيل إذا كان في الصحيحين، يفرقون فيه بين ما روي بصيغ الجزم والصيغ الدالة على الوهن[5].

ومن صور تعليقه للروايات ما يظهر في حكايته لأخبار السيرة، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا (64)** "[6]، قال: " إن قومًا من المنافقين ائتمروا على أمر مكيدة لرسول – صلى الله عليه

([1]) البقرة: 116.

([2]) أخرجه مسلم، صحيحه، (ك: صلة المسافر وقصرها، ب: أفضل الصلاة طول القنوت، ح: 164؛ من طريق عبد بن حميد، ح: 165؛ من طريق ابن أبي شيبة، وأبي كريب عن جابر – رضي الله عنه)، 520/1.

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 264/1.

([4]) المتقدمون من أهل الحديث يطلقون المنقطع على كل ما لم يتصل على أي وجه كان الانقطاع، وإليه ذهب الفقهاء، وابن عبدالبر، والخطيب، واختاره السيوطي؛ وعليه يكون المنقطع أصلاً يندرج تحته أنواع الانقطاع، كما كانوا يطلقون المرسل بمعنى المنقطع. انظر: السيوطي، تدريب الراوي، 207/1.

([5]) قال النووي – رحمه الله تعالى –: " فما كان منه بصيغة الجزم كقال، وفعل، وأمر، وروى، وذكر فلان كذا، فهو حكم بصحته عن المضاف إليه، وما ليس فيه جزم كيروى، ويذكر، ويحكى، ويقال، وروي، وذكر، وحكي عن فلان كذا، فليس فيه حكم بصحته عن المضاف إليه، وليس هو بواه؛ لإدخاله في الكتاب الموسوم بالصحيح، والله أعلم ". انظر: النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تح: محمد عثمان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 1405هـ/1985م، ص27–ص28.

([6]) النساء: 64.

وسلم –، فأتاه جبريل وأخبره، فقال: " **إن قومًا دخلوا يريدون أمرًا لا ينالونه، فليقوموا فليستغفروا الله حتى أستغفر لهم، فقال: ألا يقومون؟** "، فلم يفعلوا، فقال – صلى الله عليه وسلم –: " **قم يا فلان، قم يا فلان؛ حتى عد اثنا عشر رجلًا** "، فقاموا فقالوا: كنا عزمنا على ما قلت، ونحن نتوب إلى الله من ظلمنا، فاستغفر لنا، فقال: " **الآن اخرجوا، أنا كنت في باديء الأمر أقرب إلى الاستغفار، وكان الله أقرب إلى الإجابة، اخرجوا عني** "[1]،[2].

ولعل الأصم قد سلك سبيل حذف الأسانيد من قبيل الاختصار، وعلى هذا منهج كثير من المفسرين، وقد يكون ذكرها وحذفها من نقل عنه، لاسيما ونحن نعتمد على الناقلين، وقد توحي بعض عباراتهم إلى مثل ذلك، ومنها ما أورد الحاكم الجشمي عند تفسير قوله تعالى: " **وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (133)** "[3]، قال : " وتدل على سعة الجنة، وروى الأصم عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: " **ما بين مصراعي باب الجنة مسيرة أربعين عامًا، ليأتي عليه يوم يزدحم الخلق عليه ازدحام الإبل وردت خُمْصًا[4] ظُمْئًا** "[5]،[6]، فالاحتمال وارد – هنا – أن يكون الأصم قد ذكر الإسناد وحذفه الحاكم،

---

(1) لم أقف عليه.

(2) انظر: الحاكم، تفسيره، 218/أ-ب. وذكره: الرازي، تفسيره، 126/10. وابن عادل، تفسيره، 466/6. والنيسابوري، تفسيره، 440/2. ومن الأمثلة – على ذلك – ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " لِلرِّجَالِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَلِلنِّسَاءِ نَصِيبٌ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ مِمَّا قَلَّ مِنْهُ أَوْ كَثُرَ نَصِيبًا مَفْرُوضًا (7) "، النساء: 7، فقد نزلت في امرأة سعد بن الربيع عندما قتل زوجها؛ فيما حكاه الحاكم عن الأصم، وأنها أتت النبي – صلى الله عليه وسلم –، فقالت: " قتل أبوهما يوم أحد، فأخذ عمهما مالهما، ولا ينكحان، ولا لهما مال، فقال – صلى الله عليه وسلم–: " **يقضي الله في ذلك**، فنزلت هذه الآية، ونزلت: " **يُوصِيكُمُ اللَّهُ** "، فأعطى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – **المرأة الثمن، والابنتين الثلثين، والباقي إلى العم** ". انظر: الحاكم، تفسيره، 143/ب. والحديث أخرجه أبو داود عن جابر بن عبدالله – رضي الله عنه – وصححه. انظر: أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تح: محمد محيي الدين، ط1، دار الفكر، بيروت–لبنان، ب.ت، ح: 2896، وأخرجه الترمذي، جامعه، ح: 2092، وقال: " حديث حسن صحيح ". وانظر الأمثلة: الثعلبي، تفسيره، 107/3، 317/9. والماوردي، تفسيره، 364/6. والحاكم، تفسيره، 86/ب.

(3) آل عمران: 133.

(4) الخُمْصُ: هو الجوع، يقال: خَمَصَ بطنُهُ يَخْمُصُ خَمْصًا إذا دق وجاع. انظر: ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تح: رمزي منير، ط1، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، 1408هـ/1987م، 605/1، مادة: " خمص ".

(5) أخرجه الإمام مسلم عن عتبة بن غزوان – رضي الله عنه – في حديث طويل؛ من غير: " **ازدحام الإبل وردت خُمْصًا ظُمْئًا** "، ولم أقف على هذه الزيادة فيما رجعت إليه من كتب متون وأجزاء السنة. انظر: مسلم، صحيحه، (ك: الزهد والرقائق، ح: 6967، من طريق: سليمان بن المغيرة، ح: 6968، من طريق: حميد بن هلال).

(6) الحاكم، تفسيره، 81/ب.

لاسيما وقد قال: " روى "، وهي من صيغ الجزم في الرواية، وتأكيد على صحة الخبر إن ورد في الصحيحين، كما تقدم، والأمثلة على مثله كثيرة[1].

ب.ذكر الراوي.

قد يذكر الأصمُّ الصحابي رواي الحديث، ولكنه في الغالب يحذفه، ومن الأمثلة على ذكره للصحابي؛ ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَمَنْ يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ (14)** "[2]، فقد استدل بها على وعيد فسّاق أهل الصلاة، وتخليدهم في النار – على مذهبه –، واستدل بحديث أبي هريرة – رضي الله عنه –، عن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: " **لو أن رجلاً عبد الله ستين سنة، ثم ختم وصيته بضرارٍ؛ لأحبط الضرار عبادته، ثم أدخله النار** "[3]،[4].

ومسلك الأصم هنا يدخل في باب تعليق الرواية، فمن صوره: ذكر الصحابي وحذف من دونه[5]، والإسناد ضعيف بهذه الصورة.

([1]) انظر – مثلاً –: الرازي، تفسيره، 87/16، 89/16، 111/16.

([2]) النساء: 14.

([3]) لم أقف عليه.

([4]) انظر: الحاكم، تفسيره، 154/ب.

([5]) انظر تفصل ذلك: السلفي، محمد لقمان، اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم، ط2، دار الراعي للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1420هـ/1999م، ص269.

ج. صيغ الرواية.

استخدم الأصم – رحمه الله تعالى – صيغًا للرواية تدل في ظاهرها على وهن الخبر؛ كقوله: " **بلغني** " أو " **ذكروا** "، وأهل الحديث يدخلون هذه الصيغ في المعضل، والخطيب يعدها من المرسل[1].

ومن الأمثلة على الصيغة الأولى: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " **وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا (21)** "[2]، قال: " بلغني أن النبي – صلى الله عليه وسلم – قال لثابت بن قيس – حين كرهته امرأته وأرادت فراقه –: " **خذ منها ما أعطيتها** "، فقال: هل يحل لي ذلك وقد أفضى بعضنا إلى بعض؟ قال: " **نعم** "[3]،[4].

ومن الأمثلة على الصيغة الثانية: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (125)** "[5]، قال: " ذكروا أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مر بالمقام ومعه عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –، فقال: يا رسول الله أليس هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: " **بلى** " قال: أفلا نتخذه مصلى؟ قال: " **لم أومر بذلك** "، فلم تغب الشمس من يومهم حتى نزلت: " **وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى** "[6]،[7].

([1]) انظر: ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن، معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح، تح: نور الدين عتر، ط1، دار الفكر–سوريا، دار الفكر المعاصر–بيروت، 1406هـ/1986م، ص59–ص60.

([2]) النساء: 21.

([3]) أخرجه أبو داود، سننه، (ك: الطلاق، ب: في الخلع، ح: 2228، عن عائشة – رضي الله عنها –)، ولفظه: " أن حبيبة بنت سهل كانت عند ثابت بن قيس بن شماس فضربها، فكسر بعضها، فأتت النبي – صلى الله عليه وسلم – بعد الصبح، فاشتكته إليه، فدعا النبي – صلى الله عليه وسلم – ثابتا، فقال " **خذ بعض مالها وفارقها** "، فقال: ويصلح ذلك يارسول الله؟ قال: " **نعم** "، قال: فإني أصدقتها حديقتين، وهما بيدها، فقال النبي – صلى الله عليه و سلم – " **خذهما ففارقها** "، ففعل .

([4]) انظر: الحاكم، تفسيره، 161/I.

([5]) البقرة: 125.

([6]) هذا الحديث أصله في الصحيحين من حديث عمر – رضي الله عنه –، فقد أخرجه البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تح: د.مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت–لبنان، 1407هـ/1987م، (ك: التفسير، ب: قوله: " **وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى** "، ح: 4213)، ولفظه: " وافقت ربي في ثلاث، فقلت: يا رسول الله، لو اتخذنا من مقام إبراهيم مصلى، فأنزلت: " **وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى** "..الحديث، وأخرجه مسلم، صحيحه، (ك: فضائل الصحابة – رضي الله عنهم –، ب: من فضائل عمر – رضي الله عنه –، ح: 2399)، بنحوه، ولم أقف عليه بلفظ الأصم.

([7]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 270/1.

ثانيًا: من مظاهر عناية الأصم بتفسير القرآن بالسنة.

تنوعت عناية الأصم بتفسير القرآن بالسنة إلى مظاهر مختلفة، نوجزها في الآتي:

أ. بيان مجمل القرآن.

فقد راعى الأصم توضيح المجمل بما ورد في السنة، ويتضح ذلك بما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (60)** "[1].

فالمراد بالغارمين المدينون الذين التزموا بنفقات ضرورية أو ما كان من المصلحة، أو دين حصل بسبب حَمَالات، أو إصلاح ذات بين، وقد استدل الأصم بما روي عن النبي – صلى الله عليه وسلم – أنه لما قضى بالغُرَّة في الجنين، قالت العاقلة: لا نملك الغرة يا رسول الله، قال لحمد بن مالك بن النابغة: " **أعنهم بِغُرَّة من صدقاتهن** "، وكان حمدٌ على الصدقة يومئذ[2]. فهؤلاء مدينون عجزوا عن أداء ما يتوجب عليهم من دين.

وقول الأصم: حمد بن مالك[3]، مجانب للصواب، والصحيح: حَملُ بن مالك بن النابغة، وهو صحابي معروف ترجم له المؤرخون[4]، ثم إن متن الحديث بهذه الصورة مضطرب، فأصله مشهـــــور رواه جمع من أصحاب الكتـــــب بأسانيد صحيحة عن أبي هريرة[5]،

([1]) التوبة: 60.

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 87/16.

([3]) كذا عند: الرازي وابن عادل والنيسابوري. انظر: الرازي، تفسيره، 87/16. وابن عادل، تفسيره. 127/10. والنيسابوري، تفسيره، 491/3.

([4]) انظر: ابن حجر، الإصابة، 108/2، ترجمة: 1836.

([5]) ولفظه: " أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – قضى في امرأتين من هذيل اقتتلتا، فرمت إحداهما الأخرى بحجر، فأصاب بطنها؛ وهي حامل، فقتلت ولدها الذي في بطنها، فاختصموا إلى النبي – صلى الله عليه وسلم –، فقضى أن دية ما في بطنها غرة عبد أو أمة، فقال حمل ابن النابغة الهذلي: كيف أغرم يا رسول الله من لا شرب، ولا أكل، ولا نطق، ولا استهل، فمثل ذلك بطل، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: " إنما هذا من إخوان الكهان "، من أجل سجعه الذي سجع ". متفق عليه، واللفظ لمسلم، فقد أخرجه البخاري، صحيحه، (ك: الطب، ب: الكهانة، ح: 5426). ومسلم، صحيحه، (ك: القسامة والمحاربين والقصاص والديات، ب: دية الجنين، ووجوب الدية في القتل، ح: 1681)

وابن عباس[1] – رضي الله عنهم أجمعين –، وحمل بن مالك كان ولي المرأة التي غرمت، ولم يذكر أنه كان على الصدقة؛ وعليه فظاهر جدًا اضطراب الرواية هنا، وهو الذي يعده المحدثون من أبواب الوهم، وغالبًا ما يؤدي بالحديث إلى الضعف، وقد ذكر الرازي أنه نقل رواية الأصم من تفسيره، وهذا يعطينا إشارة واضحة إلى قلة ضبط الأصم للروايات.

ب. توضيح المشكل ودفع ما يوهم التعارض.

اهتم الأصم بتوضيح ما يوهم ظاهره التعارض، ولعل أبرز ما يوضح ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوْا وَآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوْا وَأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (93)** "[2].

فقد زعم بعضهم أنه تعالى لما بين في الخمر أنها محرمة عندما تكون موقعة للعداوة والبغضاء، وصادة عن ذكر الله وعن الصلاة[3]؛ بيَّن في هذه الآية أنه لا جناح على من طعمها إذا لم يحصل معه شيء من تلك المفاسد، وحملوا قوله " **إِذَا** " للمستقبل لا للماضي، حكاه الرازي[4].

فهم يظنون وجود تعارض بين هذه الآية وآية التحريم، وعليه أولوا الآية بالتأويل الفاسد المذكور، ويدفع قولهم ما رواه الأصم: " **أنه لما نزل تحريم الخمر، قال أبو بكر: يا رسول الله، كيف بإخواننا الذين ماتوا، وقد شربوا الخمر، وفعلوا القمار، وكيف بالغائبين عنَّا في البلدان لا يشعرون أن الله حرم الخمر وهم يطعمونها؟ فأنزل الله**

([1]) ولفظه: " أن عمر – رضي الله عنه – نشد الناس قضاء النبي – صلى الله عليه وسلم – في ذلك، يعني: في الجنين، فقام حملُ بن مالك بن النابغة، فقال: كنت بين امرأتين لي، فضربت إحداهما الأخرى بمسطح، فقتلتها وقتلت جنينها، فقضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في الجنين بغرة عبد، وأن تقتل بها ". رواه ابن عباس – رضي الله عنهما، عن عمر – رضي الله عنه –. أخرجه أبو داود والنسائي، وصححه الحافظ ابن حجر. لقد أخرجه أبو داود، سننه، (ك: الديات، ب: دية الجنين، ح: 4574). والنسائي، أبوعبدالرحمن أحمد ابن شعيب، المجتبى من السنن=السنن الصغرى، تح: عبدالفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب–سوريا، 1406هـ/1986م، (ك: القسامة، ب: قتل المرأة بالمرأة، ح: 4739). وانظر – تصحيح الحافظ –: ابن حجر، الإصابة، 108/2.

([2]) المائدة: 93.

([3]) وذلك في قوله تعالى: " يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ وَالْأَزْلَامُ رِجْسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (90) إِنَّمَا يُرِيدُ الشَّيْطَانُ أَنْ يُوقِعَ بَيْنَكُمُ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ فِي الْخَمْرِ وَالْمَيْسِرِ وَيَصُدَّكُمْ عَنْ ذِكْرِ اللَّهِ وَعَنِ الصَّلَاةِ فَهَلْ أَنْتُمْ مُنْتَهُونَ (91) ". المائدة: 90-91.

([4]) انظر: الرازي، تفسيره، 426/12.

هذه الآيات "[1]،[2]، فبذلك يتضح أن هذه الآية في الغائبين والذين ماتوا قبل نزول آية التحريم، وظهر بذلك ضعف قول أولئك القوم، ودُفع ظاهر التعارض الذي يظنون.

ج. ترجيح أحد وجوه التأويل المحتملة من الآية.

ويظهر ذلك عند تفسير قوله تعالى: " **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (245)** "[3].

اختلف أهل العلم في القرض هنا، على أقوال: فقد روي عن عمر – رضي الله عنه – أنه النفقة في سبيل الله، وروي عن حبيب بن ثابت وأيوب بن خلف، نحوه[4]، واختاره الأصم، وقال: " القرض أن تعطي شيئًا ليرجع إليك مثله ويقضى شبهه، فشبّه الله عمل المؤمنين لله على ما يرجون من ثوابه بالقرض؛ لأنّهم إنما يعطون ما ينفقون ابتغاء ما عند الله – عز وجل – من جزيل الثواب "[5].

وخص السدي الإنفاق بما يكون على النفس، فقال: " هو الذي ينفق على نفسه في سبيل الله "[6]، واختار ابن أسلم أنه بما يكون على الأهل[7].

([1]) أخرجه الترمذي في جامعه عن البراء وابن عباس – رضي الله عنهم أجمعين –، بنحوه، وصححه. فقد أخرجه في (ك: تفسير القرآن، ب: ومن سورة المائدة، ح: 3050، ح: 3051، عن البراء بن عازب – رضي الله عنه –)، وقال: " حديث حسن صحيح "، (وفي ذات الكتاب والباب، ح: 3052، ح: 3053، عن ابن عباس – رضي الله عنهما –)، وقال: " حديث حسن صحيح ".

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 427/12.

([3]) البقرة: 245.

([4]) انظر: ابن أبي حاتم، تفسيره، 460/2.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 205/2.

([6]) انظر: مكي بن أبي طالب، تفسيره، 880/1.

([7]) انظر: ابن أبي حاتم، تفسيره، 460/20.

وذهب بعض أهل العلم إلى أن المراد به: المجاهدة في سبيل الله، وروى ابن أبي حاتم عن أبي حيان، عن أبيه عن شيخ لهم أنه كان إذا سمع السائل يقول: " من ذا الذي يقرض الله قرضًا حسنًا "، قال: " سبحان الله، والحمد لله، ولا إله إلا الله، والله أكبر "[1].

وهنا نلاحظ أن العلماء اختلفوا في معنى القرض الحسن على قولين رئيسين، هما: أن يكون مالًا أو مجاهدة، وارتضى الزمخشري القولين ، فقال: " القرض الحسن: إما المجاهدة في نفسها، وإما النفقة في سبيل الله "[2].

وقد ضيق الأصم معنى القرض هنا ليخرج منه ما كان واجبًا، واستشهد على ذلك بوجهين[3]:

الأول: أنه تعالى سماه بالقرض، والقرض لا يكون إلا تبرعًا، **والثاني:** سبب نزول الآية، وأنها نزلت في أبي الدحداح، قال: يا رسول الله، إن لي حديقتين، فإن تصدقت بإحداهما، فهل لي مثلها في الجنة؟ قال: " نعم "، قال: وأم الدحداح معي؟ قال: " نعم "، قال: والصبية معي؟ قال: " نعم "، فتصدق بأفضل حديقتيه، وكانت تسمى الحنينة، قال: فرجع أبو الدحداح إلى أهله، وكانوا في الحديقة التي تصدق بها، فقام على باب الحديقة، وذكر ذلك لامرأته، فقالت أم الدحداح: بارك الله لك فيما اشتريت، فخرجوا منها وسلموها، فكان النبي – صلى الله عليه وسلم – يقول: " كم من نخلة رداح، تدلي عروقها في الجنة لأبي الدحداح "[4].

فبهذا يظهر أن الأصم رجح اختصاص القرض الحسن بالتبرع، وأخرج منه الزكاة، والإنفاق على الأهل والولد، وغيرهما مما كان واجبًا.

---

(1) انظر: ابن أبي حاتم، تفسيره، 461/20.

(2) الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1407هـ/1986م، 319/1.

(3) انظر: الرازي، تفسيره، 499/6.

(4) أخرجه مسلم، صحيحه، (ك: الجنائز، ب: ركوب المصلي إلى الجنازة إذا انصرف، ح: 965، عن جابر بن سمرة).

ثالثًا: توظيف الأصم للسنة في خدمة آرائه التفسيرية.

بالنظر إلى مجموع الروايات التي أوردها الأصم في تفسيره، نجده قد التزم الدقة في توظيف الخبر لدعم رأيه التفسيري، كما يظهر من توظيفه لحادثة ثابت بن قيس – رضي الله عنه – وامرأته في الاستدلال على جواز الأخذ من المهر، وسوف يأتي تفصيله في مبحث الجانب الفقهي، وكذلك ما ظهر من توظيفه لخبر أبي الدحداح في الاستدلال على أن القرض الحسن مختص بالتبرع، ولكن في بعض الأحيان يظهر من توظيفه للسنة في خدمة التفسير بعض الخلل، نتناوله في المثالتين الآتيين:

أ. **قوله تعالى: " وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ (116) "**[1].

يورد الأصمُ – رحمه الله تعالى – المأثور من السنة ليبرز به المعاني الجليَّة التي يحويها النظم القرآني، وغالبًا ما ينطلق رأيه في بيان الكلمات المشكلة من حديث مأثور، فقد قال عند هذه الآية: " قائمون بالشهادة، وأصل القنوت: القيام، وسئل رسول الله – صلى الله عليه وسلم -: أي الصلاة أفضل؟ قال" **طول القنوت** "[2]،[3].

ولبيان دقة توظيف الأصم للحديث المذكور في بيان معنى الآية ينبغي أن نعلم المعاني اللغوية للقنوت، ثم نبين اختيارات المفسرين والراجح منها بالنظر إلى السياق العام للآية، ثم نوضح معنى القنوت في الحديث بالنظر إلى شروحات المحدثين وربطه بالآية المفسرة.

فالقنوت في كلام العرب لا يخرج عن عدة معانٍ، هي: الطاعة، والقيام، والإمساك عن الكلام[4]، وأضاف الرازي " الدوام "، وقال: " هو الأصل "[5]، والأصمُ يرى أن: القيـــام، هو الأصل، ووافقـــه في ذلك ثعلب؛ أحمد بن

([1]) البقرة: 116.

([2]) تقدم تخريجه. الصفحة: 78.

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 264/1.

([4]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 73/2، مادة: " قنت ".

([5]) الرازي، تفسيره، 23/4.

يحيى (291هـ)، فيما حكاه ابن منظور وأشار إلى ضعفه[1]، وقيل: أصله الطاعة، حكاه القرطبي[2]. ولعل قول الرازي أظهر – والله أعلم –؛ فالطاعة، والقيام، والسكوت فيها معنى الدوام؛ خاصةً إن حملت الآية على حال يوم القيامة.

وقد اختار المفسرون معنيين من هذه المعاني في تفسير الآية الكريمة، هما: الطاعة، والقيام، والأول تفسير ابن عباس – رضي الله عنهما –، وابن جبير، ومجاهد، وعكرمة، وقتادة، والسدي[3]، واختاره الطبري[4]، وجماعة[5]، والثاني تفسير الحسن، والربيع[6]، والأصم. وقد حمل الربيع الآية على حال يوم القيامة، فيقف العبيد بين يدي ربهم، وأما الحسن والأصم، فقد حملاها على الشهادة بالعبودية، وهذا مما يكون في الدنيا[7]، وفي إطلاق العموم وجوه حكاها أهل التفسير ليس هذا مقام ذكرها[8].

وبالنظر إلى السياق العام للآية: يظهر أنها في مقام الزجر فقد أتت بعد ذكر أهل الكتاب وضلالهم، ووعيد الله – سبحانه وتعالى – لأهل الضلال والظلم بالعذاب الأليم، وأنه سبحانه مالك كل شيء، ويعلم كل شيء، وقد علم مقالة النصارى بأن ادعوا لله ولدًا، فزجرهم على مقالتهم، وأنه سبحانه منزه عن مثل ذلك، فهو مالك السماوات والأرض وما فيهن، وكل شيء منقاد وطائع له؛ فناسب أن يحمل معنى القنوت على الطاعة والانقياد، ويعضد ذلك أن قوله تعالى: " كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ "، قد تكرر في سورة الروم في قوله سبحانه: " وَلَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ (26) "[9]، ومعنى

([1]) ذكره ابن منظور. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 73/2، مادة: " قنت ".

([2]) انظر: القرطبي، تفسيره، 86/2.

([3]) انظر: الطبري، تفسيره، 2/ 462-463. وابن الجوزي، تفسيره، 104/1.

([4]) انظر: الطبري، تفسيره، 463/2.

([5]) كالبغوي، والزمخشري. انظر: البغوي، تفسيره، 267/6. والزمخشري، تفسيره، 180/1.

([6]) حكاه ابن الجوزي. انظر: ابن الجوزي، تفسيره، 104/1.

([7]) انظر: ابن الجوزي، تفسيره، 104/1. والقرطبي، تفسيره، 20/14.

([8]) انظره: الطبري، تفسيره، 463/2. وابن الجوزي، تفسيره، 104/1.

([9]) الروم: 16.

القنوت هنا: الانقياد والطاعة[1]، فقد أتت في سياق التحدي، وذكر الأدلة المتظافرة على توحيده سبحانه، كالحال بالنسبة لآية البقرة.

بعد أن ظهر لنا أن قول الأصم مرجوح، والرأي الآخر مقدم عليه؛ بناءً على النظر العام لمفهوم دلالة الآيات، فهل توظيفه للحديث أتى في محله؟!

الجواب يظهر مباشرةً من سياق الحديث، فمتنه أتى في الصلاة، وأن أفضلها طول القنوت، الذي اتفق شراح الحديث على أن معناه طول القيام، حتى قال الإمام النووي: " المراد بالقنوت هنا: طول القيام، باتفاق العلماء فيما علمت "[2].

وعليه، يظهر أن توظيف الأصم للحديث لتوضيح المعنى للآية ليس بالقوي، ولو استشهد به على معنى القيام في قوله تعالى: " يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ (43) "[3]؛ لأصاب.

([1]) انظر – مثلاً –: الطبري، تفسيره، 483/18. والزمخشري، تفسيره، 476/3. والرازي، تفسيره، 96/25.

([2]) النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1392هـ/1972م، 36/6.

([3]) آل عمران: 43.

ب. قوله تعالى: " وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ (143) "[1].

اهتم الأصم بالأحاديث المروية عن النبي – صلى الله عليه وسلم – في إثبات سبب نزول الآيات القرآنية، ولعل أبرز مثال في ذلك: ما جاء في الآية السابقة؛ فقد قال – رحمه الله تعالى –: " إن الأنصار سألوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يأذن لهم في قتال أهل مكة وهم بمكة، فمنعهم، وقال: " **لم أُؤذن فيه** "، فلما هُزموا يوم أحد؛ ذُكِّرُوا ما سألوا "[2].

لمعرفة دقة توظيف الأصم للحديث في بيان سبب النزول، ينبغي أن نعرف درجة الخبر، والأخبار الواردة في الباب، ثم ننظر إلى السياق العام للآية، ومدى صلته بالخبر الذي أورده الأصم.

فالخبر الذي أورده الأصم لم أقف عليه بنصه، وقد نُقل بنحوه، عن كعب بن مالك الأنصاري – رضي الله عنه –، وفيه: " والذي بعثك بالحق لئن شئت لَنميلن على أهل منى بأسيافنا، فقال – صلى الله عليه وسلم –: " **لم أُؤمر بذلك** "... الخبر "[3]. أخرجه الإمام أحمد في حديث طويل يتعلق بحادثة بيعة العقبة، ومن غير: " فلما هُزموا يوم أحد؛ ذُكِّرُوا ما سألوا ".

وعليه؛ فهذه الزيادة فيها نظر؛ وقد صح الحديث بدونها، وهو في حادثة العقبة؛ قبل غزوة أحد بسنوات، ولم أقف على سبب لنزول هذه الآية بعينها فيما رجعت إليه من كتب المتون والأجزاء الحديثية، وكتب التفسير وأسباب النزول، وقد وردت عامة في خبر أورده أبو يعلى الموصلي بسنده عن المسور بن مخرمة، قال: قلت لعبدالرحمن بن عوف: أي خال، أخبرني عن قصتكم يوم أحد، قال: اقرأ بعد العشرين والمائة من آل عمران تجد قصتنا: " **وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (121)** "[4]، إلى قوله: " **إِذْ هَمَّتْ طَائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا** "[5]، قال: " هم

([1]) آل عمران: 143.

([2]) انظر: الحاكم، تفسيره، 86/ب

([3]) أخرجه الإمام أحمد، أبو عبدالله أحمد ابن حنبل، المسند، تح: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1421هـ/2001م، ح: 15798، ورجاله رجال الصحيح غير ابن اسحاق مدلس، وقد صرح بالسماع. نص على ذلك الهيثمي. انظر: الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1412هـ/1991م، 49/6، رقم: 9881.

([4]) آل عمران: 121.

([5]) آل عمران: 122.

الذين طلبوا الأمان من المشركين "، إلى قوله: " **وَلَقَدْ كُنْتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ (143)** "[1]، قال: " فهو تمني لقاء المؤمنين "، إلى قوله: " **إِذْ تَحُسُّونَهُمْ بِإِذْنِهِ** "[2]،[3].

وعليه؛ فالآية أتت في جملة الآيات التي تتحدث عن غزوة أحد، وسياقها العام يدور حول التمكين للمؤمنين، والابتلاء لهم لتمحيصهم ورفع درجاتهم، وأما الخبر الذي وظفه الأصم ليخدم سبب النزول فظاهر اضطرابه، ولعله لم يذكره غيره.

([1]) آل عمران: 143.

([2]) آل عمران: 152.

([3]) أخرجه أبو يعلى، أحمد بن على الموصلي، مسند أبي يعلى، تح: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، 1404هـ/1984م، ح: 836. قال الهيثمي: " فيه يحيى بن عبد الحميد الحماني، وهو ضعيف ". انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، 160/6، رقم: 10074.

المطلب الثالث: تفسير القرآن بأقوال الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين.

اعتنى الأصم – رحمه الله تعالى – بهذا الجانب من التفسير عناية كبيرة، برزت بشكل واضح في جانب موافقاته الكثيرة لآراء الصحابة – رضي الله عنهم – والتابعين التفسيرية، ومما لا شك فيه أن أقوال الصحابة والتابعين في التفسير قد تناقلها المفسرون، ووظفها كلٌ منهم بما يوافق رأيه التفسيري؛ وبسبب أننا نعتمد في جمع آراء الأصم التفسيرية على الناقلين؛ فإنهم لا يذكرون في الغالب توظيفه لأقوال الصحابة والتابعين، بل يفصلونها، ويكتفون بذكر موافقته لهم، ومن هنا فإن تناول تعامل الأصم مع أقوال الصحابة والتابعين في التفسير يصعب، وسوف نكتفي بإلقاء الضوء على جانب موافقاته لآرائهم مع تناول المنقول عنه في تعامله مع آراء الصحابة والتابعين التفسيرية بقدر المستطاع.

أولًا: تفسير القرآن بأقوال الصحابة.

ولعل أبرز من تأثر به الأصم في تفسيره من الصحابة؛ هو حبر الأمة ابن عباس – رضي الله عنهما –، فقد وافقه في قضايا تفسيرية كثيرة جدًا، منها ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ** "[1]، قال ابن عباس – رضي الله عنهما –: " برد شديد وزمهرير "، حكاه الطبري واختاره، وذكر أنه مروي عن عكرمة، وقتادة، وابن زيد، والضحاك[2]، ونسبه الحاكم إلى الحسن، والربيع، والسدي، والأصم[3].

ومن ذلك أيضًا: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: **رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ (33)** "[4]، قال الأصم: " كان يمسح سوقها وأعناقها، ويكشف الغبار عنها حبًا لها "، حكاه الثعلبي، وقال: " وهي رواية ابن أبي طلحة عن ابن عباس – رضي الله عنهما – "[5]، واختاره الطبري، فقال: " وهذا القول أشبه بتأويل الآية؛

(1) آل عمران: 117.

(2) ذكره الطبري. انظر: الطبري، تفسيره، 5/703-707..

(3) انظر: الحاكم، تفسيره، 70/أ.

(4) سورة " ص ": 33.

(5) انظر: الثعلبي، تفسيره، 201/8.

لأن نبي الله — صلى الله عليه وسلم — لم يكن إن شاء الله ليعذب حيوانًا بالعَرْقَبَةِ[1]، ويهلك مالًا من ماله بغير سبب، سوى أنه اشتغل عن صلاته بالنظر إليها، ولا ذنب لها باشتغاله بالنظر إليها "[2].

وفي بعض الأحيان يصرح الناقلون بأن الأصم قد اختار رأي ابن عباس — رضي الله عنهما —، كما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (28)** "[3]، قال الثعلبي: "وقال بعضهم: " **قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ** " فعذبني، " **وَمَنْ مَعِيَ أَوْ رَحِمَنَا** " غفر لنا، " **فَمَنْ يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ** " ونحن معا إنّما خائفون من عذابه؛ لأن له أن يأخذنا بذنوبنا ويعاقبنا ويهلكنا، لأن حكمه جائز، وأمره نافذ، وفعله واقع في ملكه، فنحن مع إيماننا خائفون من عذابه، فمن يمنعكم من عذاب الله وأنتم كافرون؟! وهذا معنى قول ابن عباس، واختيار عبد العزيز ابن يحيى، وابن كيسان"[4].

ولعل الأصم هنا يخالف المعتزلة أيضًا في أصل العدل، فهم يقولون بأنه يجب على الله عذاب العاصي وإثابة المطيع.

وفي بعض الأحيان القليلة يذكر الناقلون تصريحه بتوظيف رأي ابن عباس — رضي الله عنهما — في التفسير، كما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (245)** "[5]، فإن الأصم يرى أن القرض الحسن ما كان تبرعًا، واستشهد على ذلك بحجتين، إحداهما: سبب نزول الآية، قال: قال ابن عباس — رضي الله عنهما —: نزلت الآية في أبي الدحداح، ثم ساق الخبر[6]،[7].

([1]) العَرْقَبَةُ: هو ذبح الدابة، يقال: عَرْقَبَ الدابة: إذا قطع عرقوبها. انظر: الحميري، نشوان بن سعيد، شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم، تح: د.حسين العمري، ومطهر الإرياني، و د. يوسف محمد، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سوريا، 1420هـ/1999م، 4059/7.

([2]) الطبري، تفسيره، 87/70.

([3]) الملك: 28.

([4]) الثعلبي، تفسيره، 362/9.

([5]) البقرة: 245.

([6]) تقدم تخريجه. الصفحة: 85.

([7]) انظر: الرازي، تفسيره، 466/6.

ولا شك أن تأثر الأصم بآراء ابن عباس – رضي الله عنهما – التفسيرية؛ قد أثر على تناوله للآيات، فأحيانًا نراه يفسر الآية، ولا يذكر الناقلون أنه وافق أو أخذ برأي ابن عباس – رضي الله عنهما –، ثم بالتحقيق يتضح أن كلامه لا يخرج عن رأي ابن عباس – رضي الله عنهما –، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (13)** "[1]، قال الأصم في قوله تعالى: " **تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ** " ما حده الله من أول السورة إلى آخرها "[2]، ولا شك أن ذلك يقوم على طاعة الله، وابن عباس – رضي الله عنهما – يرى أن المراد بحدود الله: طاعة الله[3]، وخصها في هذا الموطن بما سُمي من المواريث والأحكام[4]، ولعل تفسير الأصم لا يخرج عن رأيه، وهو مروي عن مجاهد، وقتادة، واختاره الطبري[5].

ومن ذلك أيضًا: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **فِي سِدْرٍ مَخْضُودٍ (28)** "[6]، قال الأصم: " المخضود: هو الذي لا أذى فيه "، وروي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – أنه قال: " خضده وقرُه من الحِمْلِ، ويقال: خُضِّد حتى ذهب شوكه فلا شوك فيه "[7]، فكلام الأصم لا يخرج عن مفهوم تفسير ابن عباس – رضي الله عنهما –، فالسدر أذاه منحصر في شوكه، فإن أزيل أصبح السدر خاليًا من الأذى، وقد وافق ابن عباس – رضي الله عنهما – في تفسيره؛ عكرمة، وقسامة بن زهير، وقتادة، فيما حكاه الطبري واختاره[8].

([1]) النساء: 13.

([2]) انظر: الحاكم، تفسيره، 154/أ.

([3]) انظر: الطبري، تفسيره، 165/4.

([4]) انظر: الطبري، تفسيره، 489/6.

([5]) انظر: الطبري، تفسيره، 489/6–491.

([6]) الواقعة: 28.

([7]) انظر: الطبري، تفسيره، 306/22.

([8]) انظر: الطبري، تفسيره، 306/22–308.

ومن الصحابة الذين وافقهم الأصم في تفسيرهم وأخذ بآرائهم: أم المؤمنين عائشة – رضي الله عنها –، ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا (3)** "[1].

فقد ذكر العلماء أوجهًا في اتصال الآية بما قبلها، منها: تقديره: إن خفتم ألا تقسطوا في نكاح اليتامى، فانكحوا ما حل من النساء من غيرهن، عن عائشة – رضي الله عنها –، والحسن، والأصم، حكاه الحاكم الجشمي، وقال: " كأنه لمّا بين حال أموال اليتامى بين حال نكاحهن "[2].

ومنهم: عمر – رضي الله عنه –، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَابْتَلُوا الْيَتَامَى حَتَّى إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُمْ مِنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَنْ يَكْبَرُوا وَمَنْ كَانَ غَنِيًّا فَلْيَسْتَعْفِفْ وَمَنْ كَانَ فَقِيرًا فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ فَإِذَا دَفَعْتُمْ إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ فَأَشْهِدُوا عَلَيْهِمْ وَكَفَى بِاللَّهِ حَسِيبًا (6)** "[3].

فقد اختلف العلماء في قوله: " **فَلْيَأْكُلْ بِالْمَعْرُوفِ** "، قيل: يأكل من مال نفسه دون مال اليتيم؛ عن ابن عباس – رضي الله عنهما –، وقيل: فليأكل من مال اليتيم بالمعروف، ثم اختلفوا، فقيل: قرضًا يتناول ما لا بد له منه، ثم يعوضه إذا وجد؛ عن عمر – رضي الله عنه –، وابن جبير، ومجاهد، والشعبي، وعبيدة، وأبي العالية، وأبي وابل، والأصم[4].

ومنهم: علي – رضي الله عنه –، والمثال عليه ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (81)** "[5].

([1]) انظر: الحاكم، تفسيره، 136/أ.

([2]) النساء: 3.

([3]) النساء: 6.

([4]) انظر: الحاكم، تفسيره، 141/أ.

([5]) آل عمران: 81.

قيل: إنما أُخذ الميثاق على الأنبياء؛ ليأخذوه على أممهم بتصديق محمد – صلى الله عليه وسلم – لتؤمنن به، وإن بُعث لتنصرنه؛ عن علي رضي الله عنه –، وابن عباس – رضي الله عنهما –، وقتادة، والسدي، والأصم، وبه أخذ الجبائي، والأصفهاني[1].

ومنهم: جابر بن عبدالله – رضي الله عنه –، وأبرز مثال على ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59)** "[2].

فقد اختلف العلماء في قوله تعالى: " **وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ** "، قال الأصم: " ذوا العلم الذين يدبرون للناس أمرهم "[3]، وروي هذا التفسير عن جابر – رضي الله عنه –، والحسن، والضحاك، ومجاهد، وغيرهم[4].

ومنهم: أبو موسى الأشعري، ومثاله: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ (50) فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ (51)** "[5]، قال الأصم: " هم الرماة "، حكاه الثعلبي، وقال: " وهي رواية عطاء عن ابن عباس – رضي الله عنهما –، وأبي ظبيان عن أبي موسى الأشعري – رضي الله عنه – "[6].

---

(1) انظر: الحاكم، تفسيره 50/أ.

(2) النساء: 59.

(3) انظر: الحاكم، تفسيره 213/أ.

(4) انظر: الثعلبي، تفسيره، 334/3.

(5) المدثر: 50-51.

(6) الثعلبي، تفسيره، 78/10.

ثانيًا: تفسير القرآن بأقوال التابعين.

لقد وافق الأصم في تفسيره كثيرًا من التابعين؛ مما يؤكد أنه استفاد منهم، ولعل أبرزهم: الحسن البصري، فنراه يوافقه في كثيرٍ من القضايا التفسيرية، ومن الأمثلة على ذلك: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " **يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (189)** "[1]، قال الحسن: " كان أهل الجاهلية إذا هم الرجل بالأمر فعاقه شيءٌ لم يدخل بيته من بابه، يدخل من ظهر البيت "، رواه ابن وهب[2]، ونسبه الرازي للحسن والأصم، وزاد: " فنهاهم الله تعالى عن ذلك؛ لأنهم كانوا يفعلونه تطيرًا "[3]؛ فبرواية ابن وهب للخبر عن الحسن يتأكد أن القول التفسيري له، وقد استفاده منه الأصم.

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى (7)** "[4]، قال الأصم: " **وَوَجَدَكَ ضَالًّا** " عن معالم النبوة وأحكام الشريعة غافلًا عنها، فهداك إليها، نظيره ودليله قوله سبحانه:

---

(1) البقرة: 189.

(2) أخرجه ابن وهب عن الحسن من طريق أشهل عن سليمان بن المغيرة عنه. انظر: ابن وهب، أبو محمد عبدالله بن وهب، **تفسير القرآن من الجامع لابن وهب**، جمع وترتيب: ميكلوش موراني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1423هـ/2003م، 1/135، رقم: 311. وهذا الأثر سنده متصلٌ، ورجاله ثقات غير أشهل، وهو ابن حاتم الجمحي البصري، فيه لين، وقال عنه أبو حاتم: " محله الصدق، وليس بالقوي ". انظر: ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الهند، 1271هـ/1952م، 2/347-348، ترجمة: 1319. وانظر -- ترجمة سليمان بن المغيرة -: المزي، **تهذيب الكمال**، 12/69، ترجمة: 2567.

(3) الرازي، **تفسيره**، 5/285.

(4) الضحى: 7.

" وَإِنْ كُنتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ "[1]، وقوله تعالى: " مَا كُنتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ "[2]، وهذا الرأي التفسيري مروي عن الحسن، والضحاك، وشهر بن حوشب[3].

ولعل الأصم في هذا الموطن قد خالف المعتزلة في القول بأن الإنسان خالقٌ لأفعال نفسه، وهو الذي يختار الضلال والهدى، فعندهم الإنسان يهتدي إلى التوحيد بعقله، وقد فسر بعضهم قوله تعالى: " وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا "، أي: وما كنا معذبين على الشرائع الدينية حتى نبعث رسولاً مبيناً، وهذا القول فيه تقديم العقل على الشرع، وإن فُسر على أنه رسولٌ مبينٌ، فهذا يعني أن العقل والشرع جاءا معًا[4].

وقد ذكر المفسرون بعضًا من أقوال الحسن البصري التي استشهد بها الأصم على تفسيره، منها: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ (187) "[5]، قال الأصم: " كل من أدى علم شيء من كتاب الله فقد أخذ ميثاقه ليبيننه ولا يكتمه "، حكاه الحاكم الجشمي، ونسبه إلى القرظي، والحسن، وقتادة[6]. فالمكلف بذلك إن علم شيئًا من كتاب الله تعالى صار ذلك كالميثاق الملزم له بأن يبين ما علمه ولا يكتمه، قال الأصم: " ذكروا أن الحجاج قال للحسن: أنت الذي قلت: إن النفاق كان مقموعًا، فأصبح وقد عُمم وتقلد سيفًا؟ قال: نعم، قال: فما حملك على ذلك؟ قال: الذي أخذ ميثاق الذين أوتوا الكتاب "[7].

([1]) يوسف: 3.

([2]) الشورى: 52.

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 226/10.

([4]) انظر: الماوردي، تفسيره، 234/3.

([5]) آل عمران: 187.

([6]) انظر: الحاكم، تفسيره، 123/ب. وانظر: الطبري، تفسيره، 296/6. والثعلبي، تفسيره، 228/3.

([7]) انظر: الحاكم، تفسيره، 123/ب.

ثم إن الأصم قد ينتقي من أقوال الحسن البصري ما يرتضيه مما يدل على شخصيته العلمية المستقلة، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ (76)** "[1]، قال الأصم: " **رَفْرَفٍ** "، المرافق "، وهي رواية قتادة عن الحسن، كما نص على ذلك الثعلبي[2]، وللحسن رأي تفسيري آخر؛ رواه الطبري من طريق ابن علية عن أبي رجاء عنه، ولفظه: " **مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ** "، هي البُسُطُ، أهل المدينة يقولون: هي البُسُطُ "[3].

ومما يدل على شخصية الأصم المستقلة أنه ينقل عن الحسن ويوافقه كثيرًا، وقد يخالفه في بعض المواطن ولا يرتضي تفسيره، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (153)** "[4]، فقد روي عن الحسن في قوله تعالى: " **فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ** "، قال: " غم المؤمنين يوم أحد بغم المشركين يوم بدر "[5]، وقد دفع الأصم هذا التفسير ولم يرتضه، وقال: " وليس ذلك بشيء "[6].

ولعل استفادة الأصم الكثيرة من تفسير الحسن قد أثرت على آرائه فظهر فيها جليًا صبغة آراء الحسن التفسيرية، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء عند تفسر قوله تعالى: " **وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ (6)** "[7]، قال الأصم: " لا تستكثر عملك فتراه في نفسك، إنما عملك منّة من الله سبحانه عليك، إذ جعل لك سبيلًا إلى عبادته فله بذلك الشكر أن هداك له "[8]، وتفسير الحسن لا يخرج في عمومه عن رأي الأصم، قال الحسن: " لا تمنن على الله بعملك فتستكثره "[9]، ولاشك أن في هذا المثال تأكيدٌ أن الأصم خالف المعتزلة في أن الإنسان خالقٌ لأفعال نفسه، وأنه هو الذي يختار الضلال والهدى.

([1]) الرحمن: 76.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 197/9.

([3]) الطبري، تفسيره، 274/22.

([4]) آل عمران: 153.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 186/3.

([6]) انظر: الحاكم، تفسيره، 95/ا.

([7]) المدثر: 6.

([8]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 70/10.

([9]) انظر: الطبري، تفسيره، 415/23.

ومن الأمثلة أيضًا: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (38) إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ (39)** "[1]، قال الأصم: " **إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ** "، هم المؤمنون الصالحون ليسوا مرتهنين؛ لأنهم أدوا ما كان عليهم "[2]، وهذا موافق في عمومه لتفسير الحسن؛ إذ نجده يقول: " هم المسلمون المخلصون "، وعنه أيضًا: " هم الذين كانوا ميامين على أنفسهم "[3].

ويأتي في الدرجة الثانية بعد الحسن – من التابعين الذين تأثر بهم الأصم وأكثر النقل عنهم – مجاهد بن جبر، فنراه يصرح بأقواله في بعض المواطن كما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا (53)** "[4]، قال الأصم: " أم إليهم — عن مجاهد — نصيب من التمليك، ولو كان كذلك لما أعطوا أحدًا شيئًا "[5].

ثم إنه يوافق تفسيره في كثير من المواطن، منها: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (2)** "[6]، قال الأصم: " القائم بتدبير شؤون عباده "[7]، وهذا التفسير مروي عن مجاهد؛ أورده الطبري، ولفظه: " القائم على كل شي "[8]، وروي نحوه عن الربيع[9].

([1]) المدثر: 38-39.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 77/10.

([3]) انظر: الإحالة السابقة.

([4]) النساء: 53.

([5]) انظر: الحاكم، تفسيره، 205/أ.

([6]) آل عمران: 2.

([7]) انظر: الحاكم، تفسيره، 2/ب.

([8]) الطبري، تفسيره، 177/5.

([9]) انظر: المرجع السابق، 178/5.

ومن الأمثلة على موافقته لتفسير مجاهد: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (14) "[1]، قال الأصم: " وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ "، مشقة على مشقة "، حكاه الثعلبي، ونسبه إلى مجاهد والأصم[2]، وقد روى الطبري تفسير مجاهد لهذه الآية، ولفظه :" وهن الولد على وهن الوالدة وضعفها "[3]، وهنا نلاحظ أن التفسيرين يخرجان من مشكاة واحدة.

وقد وافق الأصم في تفسيره جملة من التابعين غير الحسن ومجاهد، منهم: أبي العالية[4]، وعكرمة[5]، وعطاء[6]، والضحاك[7]، وقتادة[8]، والربيع[9]، والسدي[10]، وابن أسلم[11]، والكلبي[12].

([1]) لقمان: 14.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 33/7.

([3]) انظر: الطبري، تفسيره، 551/18.

([4]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 268/10. والحاكم، تفسيره، 141/أ-ب، 167/أ.

([5]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 91/2. والحاكم، تفسيره، 64/ب، 80/ب.

([6]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 19/2، 53/10. والحاكم، تفسيره، 167/أ.

([7]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 91/2، 78/10. والحاكم، تفسيره، 70/أ.

([8]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 98/6، 184/6. والرازي، تفسيره، 198/3.

([9]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 23/2، 171/3. والحاكم، تفسيره، 83/أ.

([10]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 304/10. والحاكم، تفسيره، 50/أ، 73/ب.

([11]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 34/7، 177/9. والحاكم، تفسيره، 70/أ.

([12]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 310/3، 204/9. والحاكم، تفسيره، 78/ب.

المبحث الثاني: التفسير بالمعقول عند الأصم

التفسير بالمعقول من أبواب التفسير التي كثر الكلام فيها، فبعض أهل العلم منعه بعمومه؛ لاحتراز التقول على الله سبحانه وتعالى؛ فضيق بذلك واسعًا، ومنع خيرًا كثيرًا، وبعضهم أجازه على إطلاقه، فأُدخل في التفسير ما ليس منه؛ نتيجة اتباع للهوى، أو تعصب لفكر معين، ونحو ذلك[1]، والذي عليه كثير من أهل العلم إجازته بشروط، منها: أن يكون المفسر عارفًا كلام العرب ومناحيهم في القول، عالما بدلالات الألفاظ العربية؛ مستعينًا في ذلك بالشعر الجاهلي، مع وقوفه – أيضًا – على أسباب النزول، ومعرفته بالناسخ والمنسوخ من آيات القرآن، وغير ذلك من الأدوات التي يحتاج إليها المفسر[2].

ولا شك أنه من الضرورة بمكان أن نعرف أنواع التفسير من حيث الجهة؛ لتتضح لنا حدود التفسير بالمعقول، فالتفسير نوعان: ما جهته النقل، وما جهته الاستدلال. أما ما جهته النقل فلا مجال للرأي فيه، ولمنه: أسباب النزول، وقصص الآي، والمغيبات، ويدخل فيه كل ما لا يتطرق إليه احتمال، كأن يكون للفظ معنى واحد في اللغة، وأما ما جهته الاستدلال فهو مجال الرأي، ويتناول كل ما تطرق إليه احتمال؛ لأن توجيه الخطاب إلى أحد المحتملات دون غيره إنما هو برأي من المفسر[3].

ويمكن تقسيم التفسير بالمعقول عند الأصم إلى قسمين: قسمٌ التزم فيه حدود التفسير بالمعقول المحمود، وقسم تجاوز فيه التفسير بالمعقول المحمود إلى المذموم، وأتى فيه بمخالفات تفسيرية واضحة.

---

(1) انظر: الزرقاني، محمد عبدالعظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، ط3، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت، 2/49–50. والذهبي، التفسير والمفسرون، 1/183–184، 258.

(2) انظر: الذهبي، التفسير والمفسرون، 1/183.

(3) انظر: الطيار، مساعد بن سليمان، التفسير بالرأي والمأثور، ص2. (نص مرقون)

المطلب الأول: التفسير بالمعقول المحمود عند الأصم.

التزم الأصم – رحمه الله تعالى – في كثير من الأحيان بضوابط التفسير بالمعقول، وكان تفسيره سليمًا من التجاوزات والهفوات التفسيرية، ويتضح ذلك من تعاطيه مع النصوص القرآنية، ويمكن إجمال ذلك فيما يأتي:

أولًا: يتوقف في التأويل عند بعض النصوص والكلمات القرآنية، كما يظهر في توقفه عند تفسير بعض من أسماء الله تعالى، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (23)** "[1]، قال الأصم: " المهيمن: هو اسم من أسماء الله في الكتب[2]، الله أعلم بتأويله "[3].

ثانياً: يبني تفسيره للمعقول على دلالات القرآن، أو السنة، أو اللغة، أو القراءات، ولا يغفل عن السياق العام للنص القرآني، ويتخذ من ذلك سبيلًا لترجيحاته واختياراته التفسيرية، وسوف يتضح ذلك من خلال الأمثلة الآتية:

أ. **فمن تفسيره بدلالة القرآن**: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (2)** "[4]، قال الأصم: " القيوم: القائم بتدبير شؤون عباده، دليله قوله تعالى: " **قَائِمًا بِالْقِسْطِ** "[5]"[6]، وقد نسب الماوردي هذا التفسير لقتادة[7]، ونسبه الحاكم لمجاهد والربيع[8].

([1]) الحشر: 23.

([2]) ذكره ابن منظور بزيادة: " الكتب القديمة "، ولم ينسبه للأصم. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 436/13، مادة: " همن ".

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 287/9.

([4]) آل عمران: 2.

([5]) آل عمران: 18.

([6]) الحاكم، تفسيره، 2/ب.

([7]) انظر: الماوردي، تفسيره، 323/1.

([8]) انظر: الحاكم، تفسيره، 2/ب.

ومن تفسير الأصم بدلالة القرآن ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ (119)** "[1]، قال الأصم: " بالحق: أي: بالإسلام، دليله قوله تعالى: " **وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ** "[2]،[3]، وهذا الرأي مروي عن قتادة[4]، والسدي[5]، ومقاتل[6].

ب. **ومن تفسيره بدلالة السنة:** ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (103)** "[7]، قال الأصم: " **وَلَا تَفَرَّقُوا** "، عن القرآن تفرقوا عنه؛ فتدعوه، ولا في تأويله؛ فتضلوا "[8]، فقد فسر حبل الله هنا بالقرآن، وهو تفسير قتادة، والضحاك، والسدي[9]، ودليله: حديث مسلم: " **ألا وإني تارك فيكم ثقلين، أحدهما: كتاب الله – عز وجل –، هو حبل الله...الحديث** "[10]، وأيضًا حديث الحارث عن علي – رضي الله عنه –، قال: سمعت رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، يقول : " **كتاب الله، فيه خبر ما قبلكم، ونبأ ما بعدكم، وحكم ما بينكم، هو الفصل ليس**

([1]) البقرة: 119.

([2]) الإسراء: 81.

([3]) انظر: الثعلبي، *تفسيره*، 265/1.

([4]) انظر: الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، *تفسير القرآن*، تح: د. مصطفى مسلم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1410هـ/1989م، 315/2، والطبري، *تفسيره*، 61/15.

([5]) انظر: الثعلبي، *تفسيره*، 128/6.

([6]) انظر: مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان، *تفسير مقاتل بن سليمان*، تح: عبدالله محمود شحاته، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، 1423هـ/2002م، 547/2.

([7]) آل عمران: 103.

([8]) انظر: الحاكم، *تفسيره*، 62/أ.

([9]) انظر: الثعلبي، *تفسيره*، 162/3.

([10]) تقدم تخريجه. الصفحة: 76.

بالهزل، هو الذي لا تزيغ به الاهواء، ولا يشبع منه العلماء، ولا يخلق عن كثرة رد، ولا تنقضي عجائبه، هو الذي من تركه من جبار قصمه الله، ومن ابتغى الهدى في غيره أضله الله، هو حبل الله المتين وهو الذكر الحكيم..الحديث "[1].

ج. **ومن تفسيره بدلالة اللغة:** ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَمَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا أَنْ يَنْكِحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ فَمِنْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ مِنْ فَتَيَاتِكُمُ الْمُؤْمِنَاتِ..**"[2]، قال الأصم: " الطول: القدرة على المهر "، حكاه الحاكم الجشمي، وزاد: " وقيل: الفضل من المال، وقيل: القدر الذي ينكح به الحرة[3]، ثم قال: " والكل متقارب "[4]، ولا شك أن الأصم قد استند في تفسيره على دلالة اللغة، فمن معاني الطول في العربية: الفضل، والقدرة، والغنى، والسَّعة، والعلو[5]، وصح بذلك تقرير الحاكم بتقارب الأقوال، وقد يكون قول الأصم مقدمًا، فالقدرة قد تكون الأصل، وعليها تقوم المعاني الأخرى، والله أعلم، ويظهر بذلك مدى الانسجام التام بين رأي الأصم وما عليه الجمهور.

وقد حكي عن جابر – رضي الله عنه –، وربيعة أن الطول هنا بمعنى: الهوى، قال ربيعة: " ينكح الأمة إذا كان هواه فيها "، أورده الطبري، وضعفه[6]، واختار أنه بمعنى الفضل والمال والسعة؛ وهو مذهب ابن عباس – رضي الله عنهما –، وابن جبير، وقتادة، وابن زيد، والسدي[7].

([1]) أخرجه الترمذي، جامعه، (ب: ما جاء في فضل القرآن، ح: 2906)، وقال: " حديث غريب، لا نعرفه إلا من هذا الوجه، وإسناده مجهول، وفي الحارث مقال ".

([2]) النساء: 25.

([3]) هذا قول ابن زيد. انظره: الطبري، تفسيره، 593/6.

([4]) الحاكم، تفسيره، 170/ب.

([5]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 414/11، مادة: " طول ".

([6]) انظر: الطبري، تفسيره، 593/6-595.

([7]) انظر: الإحالة السابقة، 591/6-593.

ومن الأمثلة على تفسيره بدلالة اللغة: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (47)** "[1]، قال الأصم: " **وَسُعُرٍ** "، أي: بعد من الحق "[2]، ولا شك أنه يعني بذلك أن المجرمين في بعد عن الحق بضلالهم، وهذا شأنهم في الدنيا، وهي موافقة لدلالة اللغة، قال ابن منظور: " السُّعْرُ والسُّعُرُ: الجنون "[3]، يقال: ناقة مسعورة: إذا كان بها جنون[4]، فالمجرمين بضلالهم كالمجانين الذين فقدوا عقولهم وابتعدوا عن الصواب، وذهب جمع من المفسرين إلى اعتبار أن السُعُر جمع سُعَيْرٍ، وهي النار، وقيل: لهبها، حكاه أبو بكر السجستاني عن أبي عبيدة[5]، واختاره الزمخشري[6].

ولعل قول الأصم راجحٌ – والله أعلم –؛ بدليل أن لفظة السُعُر قرنت بالضلال، ولا يكون ذلك في النار؛ لأنه قد كشف لهم، بل يكون في الدنيا، وهذا وصف لحالهم، وقد حكاه أبو بكر السجستاني عن بعضهم[7]، واختاره أبو علي الفارسي[8].

([1]) القمر: 47.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 170/9. وقد حكاه عن وهب عند تفسير قوله تعالى: " **فَقَالُوا أَبَشَرًا مِنَّا وَاحِدًا نَتَّبِعُهُ إِنَّا إِذًا لَفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ** " القمر: 24. انظر: الثعلبي، تفسيره، 167/9.

([3]) ابن منظر، لسان العرب، 366/4، مادة: " سعر ".

([4]) انظر: السجستاني، أبو بكر محمد بن عُزير، نزهة القلوب في تفسير كلام علام الغيوب = غريب القرآن، تح: محمد أديب عبدالواحد، ط1، دار قتيبة–سوريا، 1416هـ/1995م، ص277.

([5]) انظر: الإحالة السابقة.

([6]) انظر: الزمخشري، تفسيره، 440/4.

([7]) انظر: أبو بكر السجستاني، غريب القرآن، ص277.

([8]) حكاه ابن منظور. انظر: ابن منظور، لسان العرب، 366/4، مادة: " سعر ".

د. **ومن تفسيره بدلالة القراءات**: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَى مَضَاجِعِهِمْ** "[1]، قال الحاكم: " فيه قولان: الأول: لو تخلفتم لخرج الذين كتب عليهم القتل إلى مضاجعهم، يعني: مصارعهم، والمواضع التي يصرعون فيها...؛ لأنه إذ أعلم – تعالى – أنهم يقتلون، فيكون معلومه كما علم؛ عن أبي علي، والثاني: لو تخلفتم عن الجهاد لخرج المؤمنون فلم يتخلفوا بتخلفكم، وجوّز الأصم وأبو مسلم الوجهين، فعلى الأول: يعني: كتب عليهم القتل، أي: كتب آجالهم وموتهم في ذلك الوقت وذلك المكان في اللوح المحفوظ، وعلى القول الثاني: كتب عليهم القتل، أي: فرض عليهم الجهاد – من المؤمنين كانوا – لا يتخلفون بتخلف المنافقين، وقيل: إنه تعالى أخبر أن ما علم كونه يكون كذلك لا محالة "[2]، ونقل الراغب عن الأصم القول الثاني[3].

وقد حكى القولين؛ الماوردي[4]، والراغب[5]، وابن عطية[6]، والرازي[7]، والقرطبي[8]، ولم يختاروا منهما؛ مما يدل على وجاهتهما، وقال بالأول أكثر المفسرين، كالطبري[9]، والسمرقندي[10]، والسمعاني[11]، وغيرهم[12]، ومعناه: أن الله تعالى كتب عليهم في قضائه وتقديره الموت.

([1]) آل عمران: 154.

([2]) الحاكم، تفسره، 97/أ.

([3]) قال: " وقال الأصم: لو كنتم أيها المنافقون في بيوتكم، ولم تخرجوا، لبرز المسلمون الذين كتب عليهم، أي: أوجب أن يقاتلوا محتسبين، ويكون هذا ثناءً من الله تعالى على من استشهد ". انظر: الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، تفسير الراغب الأصفهاني، تح: عادل بن علي الشدي، ط1، دار الوطن، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2003م، 935/3.

([4]) انظر: الماوردي، تفسيره، 431/1.

([5]) انظر: الراغب الأصفهاني، تفسيره، 934/3-935.

([6]) انظر: ابن عطية، تفسيره، 529/1.

([7]) انظر: الرازي، تفسيره، 397/9.

([8]) انظر: القرطبي، تفسيره، 243/4.

([9]) انظر: الطبري، تفسيره، 169/6.

([10]) انظر: السمرقندي، تفسيره، 258/1.

([11]) انظر: السمعاني، تفسيره، 369/1.

([12]) كالزمخشري، والبيضاوي، والبقاعي. نظر: الزمخشري، تفسيره، 429/1. والبيضاوي، تفسيره، 44/2. والبقاعي، إبراهيم عمر، نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، تح: عبدالرزاق غالب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1415هـ/1995م، 170/2.

وأما القول الثاني، فمعناه: أن الله قد فرض عليهم القتال، وقد عبر عنه بالقتل؛ لأنه قد يؤول إليه، كما نص على ذلك القرطبي[1]، وقد يكون انطلق من قراءة منسوبة إلى قتادة أوردها الثعلبي، وهي " عليهم القتال "[2]؛ على البناء للفاعل، وهي قراءة شاذة، ونسبها ابن عطية إلى الحسن والزهري، وقال في توجيهها: " وتحتمل هذه القراءة معنى الاستغناء عن المنافقين، أي: لو تخلفتم أنتم لبرز المؤمنون المطيعون في القتال المكتوب عليهم "[3].

وهنا نلاحظ أن الأصم قد أخذ بالمعنى الظاهر المتبادر من قراءة الجمهور، وأيضًا بما تدل عليه ظاهر القراءة الأخرى، وهو بهذا يفسر بدلالة القراءات؛ وهذا يعطينا إشارة واضحة إلى استيعاب الأصم للقراءات بمختلف أنواعها، لاسيما أن القراءة الأخرى ضعيفة، ولا تكاد تذكر في كتب التفسير؛ فضلًا عن مظان القراءات، ثم إنه أورد الأقوال وجوز أوجهًا مختلفةً؛ وهو بهذا يرى أن اللفظ القرآني يحتمل هذه الأقوال، ثم إن الراغب قد نقل عنه قولًا واحدًا – وهو الثاني، ونسبه إليه –، بينما يجيز الأصمُ القولين كما ذكر الحاكم، وهذا ربما يدل على أن الراغب قد نقل قوله هذا بواسطة، ولم ينظر إلى تفسيره، الذي تضمن القولين.

ومن الأمثلة على تفسيره بدلالة القراءات: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (1)** "[4]، قال الأصم: " في الآية تقديم وتأخير، مجازها: انشق القمر واقتربت الساعة، يدل عليه قراءة حذيفة: " اقتربت الساعة وقد انشق القمر "[5]، وهنا فسر الآية بدلالة القراءة، وهي قراءة شاذة[6]، ومع شذوذها فانشقاق القمر ثابت بالأحاديث المتواترة، وقد أوردها العلماء في مظانها.

([1]) انظر: القرطبي، تفسيره، 243/4.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 188/3.

([3]) ابن عطية، تفسيره، 529/1.

([4]) القمر: 1.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 160/9.

([6]) وقد ذكر الحافظ السيوطي أن ابن المنذر قد أخرجها في تفسيره عن حذيفة. انظر: السيوطي، تفسيره، 672/7.

هـ. **ومن تفسيره بدلالة السياق:** ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (10)** "[1]، قال الأصم: " السابقون إلى كل ما دعا الله تعالى إليه "[2]، ولا شك أنه يريد بتفسيره هذا: السابقون الأولى، وأما الثانية: فتكون جزاء لهم بأنهم السابقون إلى الجنة، وقد بنى تفسيره هذا على دلالة السياق، وأن السورة تتحدث عن حال القيامة، وتفسيره قريب من تفسير الجمهور؛ فيما حكاه الثعلبي[3] عن ابن جبير، قال: " هم المسارعون إلى التوبة، وإلى أعمال البر "، وعن عكرمة، قال: " إلى الإسلام "، وعن الربيع، قال: " السابقون إلى إجابة الرسول في الدنيا، وهم السابقون إلى الجنة في العقبى "، ولعل تفسير الأصم قد شمل بمفهومه العام التفاسير المذكورة، فكلها مما دعا إليه الله تعالى.

ومن الأمثلة على تفسيره بدلالة السياق: ما جاء عند تفسير قوله تعالى " **وَإِنَّهُ عَلَى ذَلِكَ لَشَهِيدٌ (7)** "[4]، فقد ذهب قتادة[5]، ومقاتل[6]، وسفيان[7]، وأكثر المفسرين[8] على أن الشهادة هنا من الله، وأنه شاهد على كنود هذا الإنسان، وصنيعه، وقال الأصم: " الـ (هاء) راجعة إلى الإنسان، يعني: أنه شاهد على نفسه بما يصنع "[9]، وهذا القول مروي عن مجاهد، والحسن، فيما حكاه ابن عطية[10]، ولا شك أنه لا يخلو من وجاهة، ولاسيما الآية السابقة تتحدث عن الإنسان وأنه كنود لربه، قال ابن عطية: " أي: أفعاله، وأقواله، وحاله المعلومة من هذه الأخلاق تشهد عليه، فهو شاهد على نفسه بذلك "[11].

([1]) الواقعة: 10.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 202/9.

([3]) انظر: الإحالة السابقة.

([4]) العاديات: 7.

([5]) انظر: الطبري، تفسيره، 587/24.

([6]) انظر: مقاتل، تفسيره، 802/4.

([7]) انظر: الطبري، تفسيره، 587/24.

([8]) كالطبري والسمرقندي والسمعاني. انظر: الطبري، تفسيره، 587/24. والسمرقندي، تفسيره، 585/3. والسمعاني، تفسيره، 271/6.

([9]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 272/10.

([10]) انظر: ابن عطية، تفسيره، 515/5.

([11]) انظر: ابن عطية، تفسيره، 515/5.

المطلب الثاني: التفسير بالمعقول المذموم عند الأصم.

لم يلتزم الأصم في بعض الأحيان حدود التفسير بالمعقول المحمود، فأتى بأطروحات خالف فيها الجمهور وربما عُدت من شواذ التفسير، ويمكن أن تصنف إلى: مخالفات عقدية صريحة، أو فقهية، وأحيانًا يقدم العقل على النقل وربما خالف بذلك صريح القرآن، وقد يبرز في كلامه الجانب الجدلي الفلسفي.

أما مخالفاته العقدية، والفقهية، فسوف نبرزها في الفصل المخصص لذلك، وسنتناول هنا قضية تقديمه العقل على النقل، والصبغة الجدلية الفلسفية في تفسيره.

ولعل أبرز مثال على تقديمه للعقل على النقل مع الصبغة الجدلية الفلسفية: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (123) إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ (124) بَلَى إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (125) وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَى لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ (126)** "[1].

فقد أجمع أهل التفسير على إمداد الله تعالى المؤمنين بالملائكة يوم بدر[2]، قال ابن عباس – رضي الله عنهما –: " لم تقاتل الملائكة سوى يوم بدر، وفيما سواه كانوا عددًا لا يقاتلون ولا يضربون "[3]، قال الرازي: " وهذا قول الأكثرين "[4].

([1]) آل عمران: 123-126.

([2]) صرح بذلك الحاكم الجشمي والرازي. انظر: الحاكم، تفسيره، 76/أ. والرازي، تفسيره، 351/8.

([3]) أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن محمد، المعجم الكبير، تح: حمدي السلفي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1403هـ/1983م، 389/11، ح: 12085، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – من طريق محمد بن عثمان ابن أبي شيبة، عن عمار بن أبي مالك الجنبي به. قال الهيثمي: " وفيه عمار بن أبي مالك الجنبي ضعفه الأزدي ". انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، 55/6، رقم: 9985، وانظر – تضعيف الأزدي لعمار –: ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، الضعفاء والمتروكون، تح: عبدالله القاضي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1406هـ/1985م، 202/2، رقم: 2420.

([4]) الرازي، تفسيره، 351/8.

وأما الأصم فقد أنكر نزول الملائكة يوم بدر أشد الإنكار، فقال: " لم يمدوا بشيء "[1]، واحتج عليه بوجوه، هي[2]:

الحجة الأولى: أن الملك الواحد يكفي في إهلاك الأرض، ومن المشهور أن جبريل – عليه السلام – أدخل جناحه تحت المدائن الأربع لقوم لوط وبلغ جناحه إلى الأرض السابعة، ثم رفعها إلى السماء، وقلب عاليها سافلها، فإذا حضر هو يوم بدر، فأي حاجة إلى مقاتلة الناس مع الكفار؟ ثم بتقدير حضوره فأي فائدة في إرسال سائر الملائكة؟

الحجة الثانية: أن أكابر الكفار كانوا مشهورين وكل واحدٍ منهم مقابله من الصحابة معلوم، وإذا كان كذلك امتنع إسناد قتله إلى الملائكة.

الحجة الثالثة: الملائكة لو قاتلوا لكانوا إما أن يصيروا بحيث يراهم الناس، فإن رآهم الناس؛ فإما أن يقال: إنهم رأوهم في صورة الناس أو في صورة غير الناس، فإن كان الأول فعلى هذا التقدير صار المشاهَد من عسكر الرسول ثلاثة آلاف، أو أكثر، ولم يقل أحد بذلك؛ ولأن هذا على خلاف قوله تعالى: " **وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ** "[3]، وإن شاهدوهم في صورة غير صور الناس لزم وقوع الرعب الشديد في قلوب الخلق، فإن من شاهد الجن لا شك أنه يشتد فزعه، ولم ينقل ذلك البتة، وأما القسم الثاني – وهو أن الناس ما رأوا الملائكة –، فعلى هذا التقدير: إن حاربوا وحزوا الرؤوس، ومزقوا البطون وأسقطوا الكفار عن الأفراس، فحينئذٍ الناس كانوا يشاهدون حصول هذه الأفعال مع أنهم ما كانوا شاهدوا أحدًا من الفاعلين، ومثل هذا يكون من أعظم المعجزات، وحينئذٍ يجب أن يصير الجاحد لمثل هذه الحالة كافرًا متمردًا، ولما لم يوجد شيء من ذلك عرف فساد هذا القسم أيضًا.

الحجة الرابعة: إن هؤلاء الملائكة الذين نزلوا، إما أن يقال: إنهم كانوا أجسامًا كثيفة أو لطيفة، فإن كان الأول وجب أن يراهم الكل وأن تكون رؤيتهم كرؤية غيرهم، ومعلوم أن الأمر ما كان كذلك، وإن كانوا أجسامًا لطيفة دقيقة مثل الهواء لم يكن فيهم صلابة وقوة، ويمتنع كونهم راكبين على الخيول.

([1]) الحاكم، تفسيره، 76/أ.

([2]) انظر: الحاكم، تفسيره، 76/أ. والرازي، تفسيره، 8/351-352.

([3]) الأنفال: 44.

وهنا نلاحظ أن هذه الشبهة قد قال بها قبله أقوام وتبناها الأصم، ويظهر ذلك من تصريحه في الحجة الثالثة بعدم تكفير من أنكر المدد بالملائكة للمنكرين من قبله، ثم إن الصبغة الجدلية والعقلية قد برزت جليًا في مطارحات الأصم، ولاشك أن شبهته تضعف وتذوب إذا ما قوبلت بقدرة الله تعالى، وفي هذا يقول الرازي: " والشبهة المذكورة إذا قابلناها بكمال قدرة الله تعالى زالت وطاحت، فإنه تعالى يفعل ما يشاء لكونه قادرًا على جميع الممكنات، ويحكم ما يريد لكونه مُنزهًا عن الحاجات "[1]، ثم إن قول الأصم يبطل بصريح القرآن، والسنة، والإجماع، وفي هذا يقول الحاكم: " أجمع أهل التفسير على أن الله تعالى أنزل الملائكة يوم بدر، غير الأصم، فإنه أنكر ذلك أشد الإنكار، والذي يبطل قوله: القرآن، وإجماع الأمة قبله، وما روي في الآثار والسير حتى دخل في حد التواتر "[2].

وسوف لن نطيل في مناقشة رأي الأصم، فالشبهة معلومة عند أهل التفسير والباحثين، ومناقشتها لا داعي له، ولعل أبرز ما يعنينا هنا أن الأصم لم يقف عند حدود المأثور الثابت الذي يؤكد المدد بالملائكة؛ حتى إن ورود تلك الأخبار قد قرب من التواتر كما قال الرازي[3]، فعن سعد – رضي الله عنه –، قال: " رأيت عن يمين رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وعن شماله يوم أحد رجلين عليهما ثيابٌ بيضٌ، ما رأيتهما قبل ولا بعد، يعني: جبريل وميكائيل عليهما السلام "[4]، وعن أبي رافع مولى رسول الله – صلى الله عليه وسلم –، قال: " كنت غلاما للعباس بن عبد المطلب، وكنت قد أسلمت، وأسلمت أم الفضل، وأسلم العباس، وكان يكتم إسلامه مخافة قومه، وكان أبو لهب قد تخلف عن بدر وبعث مكانه العاص بن هشام، وكان له عليه دين فقال له: اكفني من هذا الغزو وأترك لك ما عليك، ففعل، فلما جاء الخبر وكبت الله أبا لهب، وكنت رجلاً ضعيفًا أنحت هذه الأقداح في حجرة زمزم، فوالله إني لجالس أنحت أقداحي في الحجرة وعندي أم الفضل، إذا الفاسق أبو لهب يجر رجليه حتى جلس عند طنب الحجرة، فكان ظهره إلى ظهري، فقال الناس: هذا أبو سفيان بن الحارث، فقال أبولهب : هلم يا ابن أخي، فجاء أبو سفيان حتى جلس عنده، فقاموا عليهما، فقال: يا ابن أخي، كيف كان أمر الناس؟ قال: لا شيء، والله ما هو إلا أن لقيناهم فمنحناهم أكتافنا يقتلوننا كيف شاءوا، ويأسروننا كيف شاءوا، وايم الله ما لمت الناس، قال: ولم؟ قال: رأيت رجالًا بيضًا على خيل بلق، لا والله لا تلبق شيئًا، ولا

([1]) الرازي، تفسيره، 352/8.

([2]) الحاكم، تفسيره، 76/ب-77/أ.

([3]) انظر: الرازي، تفسيره، 352/8.

([4]) أخرجه مسلم، صحيحه، (ك: الفضائل، ب: في قتال جبريل وميكائيل عن النبي – صلى الله عليه وسلم – يوم أحد، ح: 2306).

يقوم لها شيء، قال: فرفعت طنب الحجرة، فقلت: تلك والله الملائكة، فرفع أبو لهب يده فلطم وجهي، وثاورته، فاحتملني فضرب بي الأرض حتى برك علي..الحديث "[1]. فهذه الأحاديث وغيرها صريحة في نزول الملائكة، وقتالهم مع المؤمنين في بدر.

فالأصم في هذا الموطن قدم العقل على النقل، وقد خالف شرط الاعتماد على الثابت المنقول إن وجد، لكن لا يعني ذلك أنه يقدم العقل على النقل مطلقًا، والدليل عليه موافقته للجمهور في كثير من القضايا التفسيرية التي نُقلت بالأثر والرواية، وغير ذلك من مواطن التفسير التي اشتهر فيها تقديم العقل عند البعض، من ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ (65)** "[2]، فقد أقر الأصم حدوث المسخ، وفي ذلك يقول: " إنّه إذا جاز أن يقلب الله خردلة من غير أن يزيد فيها جسمًا وطولًا أو عرضًا جاز أن يقلب ابن آدم قردًا من غير أن ينقص من جسمه طولًا أو عرضًا "[3].

ولا شك أن الصبغة الجدلية ظاهرة في طرح الأصم في هذا الموطن، وفي موطن إنكاره المدد بالملائكة، وقد تكون السمة البارزة لتفسيره، فهو متكلمٌ بالدرجة الأولى.

---

(1) أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، 308/1، ح: 912. قال الهيثمي: " وفي إسناده حسين بن عبدالله بن عبيدالله وثقه أبو حاتم وغيره، وضعفه جماعة، وبقية رجاله ثقات ". انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، 119/6، رقم: 10014.

(2) البقرة: 65.

(3) انظر: الجاحظ، الحيوان، 297/4.

❁ الفصل الثالث: الجوانب العقدية واللغوية والفقهية عند الأصم.

وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: الجانب العقدي عند الأصم.

المبحث الثاني: الجانب اللغوي عند الأصم.

المبحث الثالث: الجانب الفقهي عند الأصم.

المبحث الأول: الجانب العقدي عند الأصم

برز الجانب العقدي في تفسير الأصم بشكل واضح، وتنوعت اتجاهاته؛ لتؤكد – في بعض الأحيان – مذهب مدرسة الاعتزال، وتوافق في أحيان أخرى مذهب أهل السنة، ويمكن إجمال الجانب العقدي عند الأصم فيما يأتي:

المطلب الأول: الإيمان والإسلام عند الأصم.

ذهب الزهري، وأحمد، وابن معين، والخطابي، وابن رجب إلى القول بأنَّ لكل من الإيمان والإسلام معنًى خاصًا؛ فالإسلام من الأعمال الظاهرة، وكذلك يدل على الاستسلام والانقياد ويدخل بذلك في الأعمال الباطنة، وأما الإيمان فيراد به التصديق، وهو من الأعمال القلبية، ويتلازم بذلك مع المعنى الثاني للإسلام[1].

ولعل الأصم – رحمه الله تعالى –لم يفرق بين الإيمان والإسلام، كما يظهر عند تفسير قوله تعالى: " **إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (131)** "[2]، قال: " **أَسْلِمْ** "، أي: أخلص دينك لله بالتوحيد "[3]، ونقل عنه الرازي، قوله: " **أَسْلِمْ** "، أي: أخلص عبادتك، واجعلها سليمة من الشرك وملاحظة الأغيار "[4]، فربط تعريف الإسلام بما يوحي بتعلقه بالاستسلام والخضوع والإخلاص، ولا شك أنه يتوافق بذلك مع المراد بالإيمان، ويؤكد ذلك ما حكاه الأشعري عنه إذ يقول: " الإيمان جميع الطاعات، ومن عمل كبيرًا ليس بكفر من أهل الملة،

([1]) انظر: الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، **معالم السنن**، ط1، المطبعة العلمية، حلب–سوريا، 1351هـ/1932م، 4/320–321. واللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن الرازي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تح: أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2003م، 4/895–896. وابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، تح: وليد محمد سلامة، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة–جمهورية مصر العربية، 1422هـ/2001م، ص34–ص37.

([2]) البقرة: 131.

([3]) انظر: الثعلبي، **تفسيره**، 1/279.

([4]) انظر: الرازي، **تفسيره**، 4/63.

فهو فاسق بفعله للكبيرة، لا كافر ولا منافق، مؤمن بتوحيده، وما فعل من طاعته "[1]، فجعل الإيمان عامًا يشمل كل الطاعات، ولا شك أنه يدخل فيه الأعمال الظاهرة التي خصها العلماء بالإسلام.

ومن هنا يتضح لنا أن الأصم قد وافق المعتزلة في مسألة الإيمان في جهة وخالفهم في جهة أخرى، فقد وافقهم في أن الإيمان هو التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، والفعل عندهم جزءٌ أساسيٌ من أجزاء الإيمان، وإن سقط خرج صاحبه إلى الكفر[2]، وخالف الأصمُ المعتزلة في أن العمل جزءٌ غير أصلي في الإيمان، أي أن الإيمان يوجد بدونه، وهذا هو رأي أهل السلف وأهل الحديث؛ الذين لا يكفرون مرتكب الكبيرة، أو من خالف في أي عمل من الأعمال، وشبهوا الإيمان بالشجرة قد تُقطع بعض فروعها، ويصدق عليها أنها شجرة.

المطلب الثاني: موقفه من أسماء الله تعالى.

أثبت الأصم — رحمه الله تعالى — الأسماء الحسنى لرب العزة، وهذا هو مذهب المعتزلة[3]، قال ابن عثيمين — رحمه الله تعالى -: " وهذا هو المشهور عنهم؛ أنهم يقرون بالأسماء، وينكرون الصفات أو يقرون بثلاث صفات وينكرون الباقي"[4]، ومن الأسماء التي وقفت عليها، وأثبتها الأصم: الحي، والقيوم، والقدوس، والمهيمن، والعلي، والكبير، والصمد.

([1]) الأشعري، المقالات، ص270.

([2]) انظر: الغامدي، أحمد بن عطية، **الإيمان بين السلف والمتكلمين**، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، 1422هـ/2002م، ص121-ص125.

([3]) انظر: الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **العرش**، تح: محمد بن خليفة، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ/2003م، 76/1.

([4]) ابن عثيمين، أبو صالح محمد بن صالح العثيمين، **شرح العقيدة السفارينية = الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية**، ط1، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1426هـ/2005م، ص124.

وغالبًا ما يبين مفهومها، ويربطه بالسياق القرآني، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (2)** "[1]، قال الأصم: " **الْقَيُّومُ** " القائم بتدبير شؤون عباده "[2]، وقد وافق بذلك مجاهد، والربيع[3]، ولا شك أن في كلامه إشارة إلى نفي التشبيه، بما تقع به التفرقة بينه سبحانه وبين خلقه؛ فهو قيوم لا ينام، وفيه كذلك تضمن معنى الدوام الذي هو من معاني القيوم في اللغة، وفيه يقول الزجاج: " القيوم: " هو فيعول، من قام يقوم الذي بمعنى: دام، لا القيام المعروف "[4].

ومن هنا يتضح أن كلام الأصم يوافق رأي أهل السنة بتمامه، وبنحو كلامه قال الطحاوي[5]، والجويني[6]، وابن الوزير[7]، وقد أثبت اسم القيوم وصفة القيومية لرب العزة سبحانه، وهذا يناقض ابتداءً المشهور عن المعتزلة أنهم ينكرون جميع الصفات.

ومما يؤكد الذي قلت: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اللَّهُ الصَّمَدُ (2)** "[8]، قال الأصم: " **الصَّمَدُ** "، الذي لا يوصف بوصفه أحد "، فقد أثبت الاسم وبين معناه، ووافق المراد منه في اللغة، فمن معانيه اللغوية: الرفيع

([1]) آل عمران: 2.

([2]) انظر: الحاكم، تفسيره، 2/ب.

([3]) انظر: الإحالة السابقة.

([4]) الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، تفسير أسماء الله الحسنى، تح: أحمد يوسف الدقاق، ط1، دار الثقافة العربية، دمشق–سوريا، 1393هـ/1974م، ص56.

([5]) انظر: ابن أبي العز، شرح لعقيدة الطحاوية، ص77.

([6]) انظر: الجويني، أبو محمد عبدالله بن يوسف، رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد، تح: أحمد معاذ بن علوان، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1998م، ص83.

([7]) انظر: ابن الوزير، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم، العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم، تح: شعيب الأ رناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1415هـ/1994م، 229/7.

([8]) الإخلاص: 2.

عن كل شيء، والمقصود في الحوائج، قال ابن منظور: " لأنه أُصْمِدَتْ إليه الأمور فلم يقض فيها غيره "[1]، وحكى عنه الرازي أنه قال: " **الصَّمَدُ** "، هو الخالق للأشياء؛ وذلك لأن كونه سيدًا يقتضي ذلك "[2]، ولا شك أنه يريد بذلك مقتضاه ودلالاته.

وفي بعض الأحيان يثبت الاسم ويتوقف في بيان المراد منه، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ** "[3]، قال الأصم: " **الْمُهَيْمِنُ** "، اسم من أسماء الله تعالى في الكتب، الله أعلم بتأويله "[4]، وهذا يدلنا على حذره من الوقوع في الخطأ، وقد يدل أيضًا على إثباته الاسم، وتعطيله الصفة، لكن لا يُجزم بهذا، ولاسيما المنقول عنه لا يتجاوز المذكور.

وقد استفاد الأصم من مختلف الأقوام على اختلاف لغاتهم ومشاربهم، فانعكس ذلك على تفسيره ومما يمكن ذكره هنا أنه يبين تفسير أسماء الله الحسنى بلغات أخرى، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ** "[5]، قال الأصم: " **الْقُدُّوسُ** "، الممجَّد، وهو بالسريانية: قديشا "[6]، ولا أدري ما فائدة ذكر مثل ذلك، وقد عده الكرماني من غرائب التفسير[7].

([1]) ابن منظور، لسان العرب، 3/258-259، مادة: " صمد ".

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 32/362.

([3]) الحشر: 23.

([4]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 9/287.

([5]) الحشر: 23.

([6]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 9/287.

([7]) انظر: الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة، غرائب التفسير وعجائب التأويل، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة-المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت-لبنان، ب.ت، 2/1200.

المطلب الثالث: موقفه من صفات الله تعالى.

يظهر من خلال تفسير الأصم لآيات العقيدة اتجاهان فيما يتعلق بموقفه من صفات المولى سبحانه، يمكن أن نوجزهما في النقاط الآتية:

أولًا: إثباته لبعض الصفات من غير وضوح لموقفه من التأويل أو التفويض.

أثبت الأصم – رحمه الله تعالى – صفتي العلو والكبرياء، وذلك عند قوله تعالى: " **الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا (34)** "[1]، قال: " هو مع علوه وكبريائه لا يأخذ كل من عصاه، وإذا تاب غفر له "[2]، وهاتان الصفتان من الصفات الجامعة، ويكثر جدًا وصف الخالق والمخلوق بها، قال الشنقيطي: " ومعلوم أن ما وصف به الخالق منها مناف لما وُصف به المخلوق، كمنافاة ذات الخالق لذات المخلوق "[3].

ولاشك أن صفتي العلو والكبرياء من الألفاظ المشتركة كما في الحياة، فالمخلوق حيٌّ والخالق تعالى شأنه حيٌّ، لكن هناك فرق بين حياة المخلوق وحياة الخالق، فمثلًا نقول: للإنسان رأسٌ وللجبل رأسٌ، لكن يختلف رأس الإنسان عن رأس الجبل، ومعنى هذا أن الأصم لم يظهر رأيه واضحًا في الصفتين المذكورتين، ولست أدري إن كان هذا رأيه أم لا.

---

(1) النساء: 34.

(2) انظر: الحاكم، تفسيره، 182/ب.

(3) الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، **الأسماء والصفات نقلًا وعقلًا**، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة–المملكة العربية السعودية، ط5، العدد الرابع، 1393هـ/1973م، ص14.

وقد لاحظت أنه أثبت العرش ولم يتؤول، وذلك عند تفسير قوله تعالى: " **وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ** "[1]، قال – رحمه الله تعالى –: " كقولهم: السماء على الأرض، وليس ذلك على سبيل كون أحدهما ملتصقًا بالآخر، وكيف كانت الواقعة، فذلك يدل على أن العرش والسماء كانا قبل السموات والأرض "[2].

ثانيًا: تأويله لبعض الصفات.

جمهور أهل السنة؛ منهم السلف وأهل الحديث يؤمنون بصفات الله تعالى، ويفوضون معناها له سبحانه[3]، وذهب طائفة إلى تأويلها على ما يليق به تعالى، وهذا مذهب الخلف، وأكثر المتكلمين، وحكي عن الإمام الأوزاعي، وكان إمام الحرمين يذهب إليه ثم رجع عنه[4]، وهو مذهب الأصم، ويمكن أن نجمله في الآتي:

أ. **صفة الوجه.**

أوّل الأصم – رحمه الله تعالى – صفة الوجه عند تفسير قوله تعالى: " **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ** "[5]، فقال: " **إِلَّا وَجْهَهُ** "، أي: إلا ملكه "[6]، وهذا التأويل قد يدخل في باب المجاز اللغوي، إلا أنه بعيدٌ جدًا، وقد بين أهل العلم بطلانه، قال الشيخ الغنيمان: " ومما يدل على بطلانه: أن الأشياء كلها ملك لله، فهل يجوز أن يقال: كل شيء هالك إلا كل شيء؟! "[7].

---

(1) هود: 6.

(2) انظر: الرازي، تفسيره، 319/17.

(3) انظر: الكرمي، مرعي بن يوسف، **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**، تح: شعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1406هـ/1985م، ص65.

(4) انظر: الكرمي، **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات**، ص65-ص66. وأشار إلى كلامه في كتابه: الرسالة النظامية.

(5) القصص: 88.

(6) انظر: الثعلبي، تفسيره، 268/7.

(7) الغنيمان، عبدالله بن محمد، **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، 1405هـ/1984م، 276/1.

وعقيدة أهل السنة أنهم يثبتون الوجه وأنه يراد به الذات، لكنهم يؤولونه؛ إذ لا يستطيع أحد أن يفسر الوجه على حقيقته، فكيف يقال إنه يفنى؟ وأكثر أهل السنة يدخله في أبواب المجاز من غير تصريح منهم، كابن أبي العز الحنفي – مثلًا –، نجده يقول:" ولا يقال للوجه إنه عضو، أو جارحة، أو أداة، أو ركن؛ لأن الركن جزء من الماهية، والله تعالى هو الأحد الصمد، لا يتجزأ سبحانه وتعالى، والأعضاء فيها معنى التفريق والتعضية "[1]، ولا شك أن كلامه هذا، يدل على أنه يريد بقوله: " **إِلَّا وَجْهَهُ** "، أي: إلا هو، وهذا مجاز حكي عن أبي عبيدة[2].

وقد أورد البخاري التأويل الذي ذكره الأصم عند تفسير الآية السابقة، فقال: " **إِلَّا وَجْهَهُ** "، يقال: إلا ملكه، ويقال: إلا ما أريد به وجهه "[3]، وهنا نلاحظ أن البخاري قد أورد رأي الأصم بصيغة التمريض، وهذا يوحي إلى عدم تقريره له، وقد يقال: إن هذا الرأي مشهور نسبته للأصم، فلماذا لم يصرح البخاري باسمه؟ قد يجاب عليه بأن البخاري أورد معه القول الثاني بصيغة التمريض، وهو لأبي العالية، ولم يصرح باسمه، وربما الرأي الذي نُسب للأصم مشهور كذلك عن غيره؛ فلهذا لم يقصره عليه، ثم إن منهج البخاري أنه يورد الأقوال في كثير من الأحيان بصيغ التمريض وقل ما ينسبها، ولا شك أن حكاية الأخبار بصيغ التمريض لا تدل على عدم تقرير العالم لبعض الآراء كما يظهر هنا، فالبخاري تبنى القول الثاني، مع حكايته له بصيغة التمريض، ويظهر ذلك بما أورده في كتاب التوحيد، قال: " باب قول الله تعالى: " **كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ** "، وذكر حديث الاستعاذة بوجه الله[4]؛ مما يدل على أنه يثبت الوجه، والكلام يطول في ذلك، وقد أوردته؛ لأنه جاء في الصحيح، وهذا الكتاب قد كثرت شروحاته، والتعليقات عليه، وقد تعرضوا للرأي المذكور.

---

(1) ابن أبي العز، شرح العقيدة الطحاوية، ص218.

(2) انظر: أبو عبيدة، معمر بن المثنى، مجاز القرآن، تح: محمد فؤاد سزكين، ط1، مكتبة الخفاجي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1381هـ/1961م، 112/2.

(3) انظر: البخاري، صحيحه، (ك: التفسير، ب: تفسير سورة القصص، 1787/4).

(4) انظر: البخاري، صحيحه، 2694/6، والحديث أخرجه عن جابر برقم: 6971، ولفظه: " لما نزلت هذه الآية: " **قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ** "، قال النبي – صلى الله عليه وسلم: " **أعوذ بوجهك** "، فقال: " **أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ** "، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم –: " **أعوذ بوجهك** "، قال: " **أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا** "، فقال النبي – صلى الله عليه وسلم: " **هذا أيسر** ".

ب. صفة اليد.

اتجه الأصم إلى تأويل اليد بمعنى القوة، ويظهر ذلك بما جاء عند تفسير قوله تعالى: " إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (10) "[1]، قال الأصم: " يَدُ اللَّهِ "، أي: قوة الله ونصرته فوق قوتهم ونصرتهم "[2]، وقد أورد أبو حنيفة في الفقه الأكبر الرأي بتفسير اليد بمعنى القوة والقدرة، ونسبه إلى أهل القدَر والاعتزال[3]، وأورده البيهقي ونسبه إلى أهل النظر، ثم قال: " وهو كقوله: " دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ "[4]، أي: ذا القوة "[5]، ولا شك أن ذلك من باب المجاز، فاليد يستعار بها للقوة، والقدرة، والنعمة، والكرم، والبخل، وغير ذلك، وقد أنكر البغوي أن يكون المراد باليد القوة، ونحوها، فقال: " تحقيق الله التثنية في اليد[6] دليل على أنها ليست بمعنى القدرة، والقوة، والنعمة، وأنهما صفتان من صفات ذاته "[7].

ولا شك أن القول بتأويل اليد في الآية المذكورة على معنى القوة أقرب إلى الصواب، فالسياق العام للآية يدور حول العهد، والنصرة، والمعنى المتوافق معها: القوة، فبها يلتزم المُعاهد، ثم يدرك أنه بقوة الله سيُنصر.

([1]) الفتح: 10.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 45/9.

([3]) انظر: أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، **الفقه الأكبر** (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأوسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، ط1، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة، 1419هـ/1999م، ص27.

([4]) ص: 17.

([5]) البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **الأسماء والصفات**، تح: عبدالله بن محمد الحاشدي، ط1، مكتبة السوادي، جدة-المملكة العربية السعودية، 1413هـ/1993م، 126/2.

([6]) يريد به قوله تعالى: " بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ ". المائدة: 64، وقوله: " لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ". ص: 75.

([7]) ذكره الشيخ مرعي. انظر: مرعي، **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات**، ص151، ولم يرد الكلام المذكور في تفسير البغوي، وغاية ما ورد أن اليد من صفات الله تعالى الذاتية. انظر: البغوي، تفسيره، 67/2.

وأما كلام البغوي، فقد يرد عليه بأن دلالات الآيات التي ورد فيها ذكر اليد قد تحمل على ما يوافقها من وجوه الاستعارة، فقوله تعالى: " **بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ** "[1]، أتت في سياق الحديث عن اليهود وأنهم يقولون ببخل الله – تعالى الله عن ذلك علوًا كبيرًا –، فناسب هنا أن تحمل اليد على معنى النعمة، والعطاء، والكرم، وأما قوله تعالى: " **لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ** "[2]، فقد تحمل اليد على صفة فضله وما خص به آدم، ولا يمكن حملها على الجارحة، قال البيهقي: " لأن البارىء واحد لا يتبعض، ولا على القوة والقدرة والملك والنعمة والصلة؛ لأن الإشراك يقع حينئذ بين وليه آدم وعدوه إبليس، ويبطل ما ذكره من تفضيله عليه؛ لبطلان معنى التخصيص، إذ الشياطين والأباليس وجماعة الكفرة خلقهم الله بقدرته ونعمه على آدم غير منحصرة، فلم يبق إلا أن يحملا على صفتين تعلقتا بخلق آدم تشريفًا له دون خلق إبليس "[3].

ومهما يكن من رأي الأصم أو الخلاف في التأويل والتفويض، فإن كلا الفريقين يتفقان في أمرين ويختلفان في أمرٍ واحدٍ، فإنهما يتفقان على تنزيه الله – سبحانه وتعالى – عن كل ما لا يليق بذاته الأقدس، وهو قوله تعالى: " **لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** "[4]، ويتفقان على صرف اللفظ عن المعنى المتبادر منه، فلم يقل أحدٌ إن يد الله كيد المخلوق أو أنها بمعنى الجارحة، أما الأمر الذي يختلفان حوله فهو أن المؤولة يعينون المعنى المراد ههنا كما فعل الأصم في تأويله للوجه بالملك، وغيره قال: إن المراد به الذات، أما المفوضة أو السلف فلا يعينون المعنى المراد.

---

(1) المائدة: 64.

(2) سورة " ص ": 75.

(3) البيهقي، الأسماء والصفات، 126/2.

(4) الشورى: 11.

ج. صفة المكر.

أوّل الأصم المكر في قوله تعالى: " **وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (54)** "[1]، فقال: " مكره: أن سلط عليهم فارس، وقتَلِهم، وسبي ذراريهم "[2]، ولا شك أن بتأويله هذا لا يختلف عن آراء العلماء، والمكر من الله يكون في مقابلة مثله؛ لأنه يدل على أن فاعله ليس بعاجز عن مقابلة عدوه بمثل فعله، لكنَّ مكر الله يكون بخلاف مكر أولئك القوم، وفي هذا يقول ابن الوزير: " وإنما قال: " **وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ** "؛ ليبين أنه صدر منه على وجهٍ حسنٍ، وهو بمجازاتهم بخلاف مكرهم القبيح الذي لا أقبح منه "[3].

وهذا الأسلوب يسمى المشاكلة، وهو لون من ألوان البديع في البلاغة، ومعناه: ذكر الشي بلفظ ما يصاحبه إما تحقيقًا أو تقديرًا، فيكون بين اللفظين تلازم، ويكون التغاير بينهما باعتبار المستعمل فيه[4]، كقوله تعالى: " **وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ** "[5]، وقوله تعالى: " **وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا** "[6].

---

(1) آل عمران: 45.

(2) انظر: الحاكم، تفسيره، 32/أ.

(3) ابن الوزير، العواصم والقواصم، 188/7.

(4) انظر: أمير بادشاه الحنفي، محمد أمين بن محمود البخاري، تيسير التحرير، ط1، دار الفكر، بيروت-لبنان، ب.ت، 9/2. والشنقيطي، محمد أمين بن محمد المختار، مذكرة في أصول الفقه، ط5، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-المملكة العربي السعودية، 1421هـ/2001م، ص71.

(5) النحل: 126.

(6) الشورى: 40.

هـ. صفة الكلام.

أوّل الأصم صفة الكلام بما أبرز مذهبه الاعتزالي بصورة واضحة، وذلك عند قوله تعالى: " **وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا** "[1]، قال الأصم: " جميع أوامره مفعولة؛ لأن كلامه محدث قبل أن يتم للرسول وللمؤمنين، وما وعدهم من النصر، ولا تطمعوا في إبطاله "[2]، وقول الأصم هذا يدل على أن كلام الله تعالى محدث مخلوق، وهذا الذي أدى بالمعتزلة إلى القول بخلق القرآن، وقد صنف الأصم فيه، والصحيح أن كلام الله تعالى صفةٌ له أزلية، وأنه غير مخلوق ولا محدث ولا حادث، قال البغدادي: " ولا يجوز حدوث كلامه فيه؛ لأنه ليس بمحل للحوادث، ولا في غيره؛ لأنه يوجب أن يكون غيره به متكلمًا آمرًا ناهيًا، ولا في غير محل؛ لأن الصفة لا تقوم بنفسها، فبطل حدوث كلامه، وصح أن صفته له أزلية "[3].

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه إذا كان المقصود به الصفة الأزلية القائمة بالذات، فهي قديمة لاشك في هذا، وأما إذا كان المقصود هو الخط المكتوب في المصحف أو الصوت الصادر من القارىء، فهو حادث لا ريب.

---

(1) النساء: 47.

(2) انظر: الحاكم، تفسيره، 200/ب.

(3) البغدادي، الفرق بين الفرق، ص326.

المبحث الثاني: الجوانب اللغوية والنحوية والبلاغية عند الأصم

اعتنى الأصم بالجانب اللغوي والنحوي والبلاغي في تفسيره عنايةً كبيرةً، فنراه يورد المسائل اللغوية، ويرد الألفاظ إلى أصولها، ويتناول الدلالات، والقضايا الإعرابية، ويبرز متانة التراكيب، وروعة النظم، وجزالة الأسلوب كل ذلك يتعاطى معه بدقة متناهية، تدلنا ابتداءً على تمكنه في اللغة، ولا شك أنه بذلك ماثل كثيرًا من أقطاب الاعتزال الذين لهم قدمهم الراسخة في اللغة، كالأخفش[1]، والزمخشري، وغيرهم.

ومعلوم أن المعتزلة يجتهدون في توظيف الجانب اللغوي في التفسير لخدمة معتقدهم؛ هذا لأنهم يعتقدون أولًا ثم يفسرون ثانيًا، ويجعلون جهدهم التفسيري منصبًا على تأييد مذهبهم، وغالبًا ما يتجاوزون المعنى القريب إلى المعنى الأبعد للغرض ذاته، فتظهر عباراتهم جزلةً، قويةً، دقيقةً مع تلونها بصبغة الاعتزال بصورة بارعة قد تنطلي على حذاق اللغة، ولا شك أن تناول مظاهر عناية الأصم بالجانب اللغوية والنحوية والبلاغية سيبرز بعض المسائل المهمة التي يجب أن نتوقف عندها، وسيتضح لنا من خلالها أنه قد يوافق أو يخالف مذهبه.

المطلب الأول: الجانب اللغوي عند الأصم.

تتنوع اتجاهات الأصم في هذا الجانب لتركز في بعض الأحيان على اللفظ، وما يحويه من فروق لغوية، واشتقاقات، واشتراك، وأحيانًا يتجاوزه إلى المعنى باعتبار استقلاليته أو دخوله في سياقات النصوص المختلفة، ويمكن إجمال ذلك في النقاط الآتية:

أولًا: بيانه لمعاني الألفاظ.

إن معرفة ألفاظ العربية، وما تحويه من معانٍ عميقةٍ وأخرى ظاهرةٍ، ودلالاتٍ متنوعةٍ؛ لهو من أخص العلوم الضرورية التي يحتاجها المفسر؛ لمعرفة المراد من كلام الله تعالى، والوقوف على المعنى القريب المتبادر من دلالات تلك

[1] وهو الأخفش الأوسط، صاحب معاني القرآن، المتوفى سنة 215هـ.

الألفاظ ومعانيها، وانتقاء الأنسب منها، وقد برز هذا الجانب في تفسير الأصم بصورة واضحة، ومن الأمثلة عليه: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ "[1]، قال الأصم: " المد: هو البسط إلى ما لا يدرك منتهاه "[2]، وقد استند الأصم في تعريفه هذا على أصل معنى المد في اللغة، وهو البسط، قال الرازي: " والميم والدال أصل واحدٌ يدل على جر شيء في طول، واتصال شيء بشيء في استطالة "[3].

ومن الأمثلة على بيانه لمعاني الألفاظ: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (6) "[4]، قال الأصم: " الْمَسْجُورِ "، المجموع ماؤه بعضه إلى بعض "[5]، ولعل الأصم ابتعد هنا عن المعنى القريب المتبادر إلى المعنى البعيد، فالمسجور في كلام العرب: المملوء[6]، ولا شك أن اجتماع الماء بعضه إلى بعض فيه دلالة الامتلاء، ولاسيما الآية تتحدث عن البحار، ويؤيد ذلك قوله تعالى: " وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ (6) "[7]، قال ابن منظور: " أفضى بعضها إلى بعض فصارت بحرًا واحدًا "[8]، وهذا التفسير فيه معنى الامتلاء، ويقرب في مضمونه من رأي الأصم.

([1]) الرعد: 3.

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 5/19. وقد نسب الدكتور نبها إلى الأصم القول بأن الأرض ليست بكروية، واستشهد بقوله المذكور، وهذا مجانب للصواب، فالأصم يقول بكروية الأرض، والدليل عليه تتمة كلامه عند الشوكاني؛ إذ يقول: " وهذا المد الظاهر للبصر لا ينافي كرويتها في نفسها؛ لتباعد أطرافها ". انظر: الأصم، تفسيره، ص24. والشوكاني، محمد بن علي، فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير، ط1، دار الفكر، بيروت–لبنان، ب.ت، 64/3.

([3]) الرازي، أبو الحسين احمد بن فارس، معجم مقاييس اللغة، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1399هـ/1979م، 269/5، مادة: " مَدَّ ".

([4]) الطور: 6.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 125/9.

([6]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 345/4، مادة: " سجر ".

([7]) التكوير: 6.

([8]) انظر: ابن منظور، لسان العرب، 345/4، مادة: " سجر ".

ثانيًا: الاشتقاق.

يعد معرفة أصل اللفظة واشتقاقاتها من الأصول المهمة التي تساعد المفسر في تعيين المعنى الدقيق للألفاظ القرآنية، والاشتقاق يكون برسوخ جذر اللفظة، وانتزاع الكلمات منها، مع تحقيق المناسبة في المعنى والتركيب، والاختلاف في العبارة، قال الجرجاني: " هو نزع لفظٍ من آخر، بشرط مناسبتهما معنًى وتركيبًا، ومغايرتهما في الصيغة "[1].

وقد اهتم الأصم بهذا الجانب من اللغة، ففي كثيرٍ من الأحيان يرد اللفظة إلى أصلها اللغوي؛ ليقف على المعنى الدقيق المراد منها، والمتسق مع السياق العام للنص القرآني، ومن الأمثلة عليه: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَٰلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (14)** "[2]، قال الأصم: " **وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ** "، أصلها السُّومَةَ، والسِّيماءَ[3]، وهي: العلامة، يقال: سَوَّمتُ الخيل تسويمًا، إذا علمتها "[4]، وقد اقتصر الأصم على لفظتي: " السُّومَةَ والسِّيماء "، بينما نرى أهل اللغة يذكرون اشتقاقات أخرى تدل على ذات المعنى، وهي: السِّيمةَ والسِّيمِياءَ، قال ابن منظور: " وهي العلامة "[5]، وهذا يدل على اقتصار الأصم على بعض اشتقاقات اللفظة المؤدية للمعنى المراد، وعدم استيعابه للكل في تفسيره.

ومن الأمثلة على عنايته بالاشتقاق ورد الألفاظ إلى أصولها: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **ذَٰلِكَ أَدْنَىٰ أَلَّا تَعُولُوا** "[6]، قال الأصم: " أي: أن لا تجاوزوا ما فرض الله عليكم، وأصل العَوْل: المجاوزة، ومنه عَوْلُ الفرائض "[7]، وكلامه هنا دقيق جدًا، فالعَوْلُ قد يكون بتجاوز إلى زيادة أو إلى نقصان، واستدلاله بعول الفرائض يكون في النقصان، وفي هذا

([1]) الجرجاني، التعريفات، ص27.

([2]) آل عمران: 14.

([3]) في تفسير الثعلبي: المسيما، وهذا تصحيف، صوبته من معجم ابن منظور. انظر: الثعلبي، تفسيره، 25/3، وابن منظور، لسان العرب، 312/12، مادة: " سوم ".

([4]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 25/3.

([5]) ابن منظور، لسان العرب، 312/12، مادة: " سوم ".

([6]) النساء: 3.

([7]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 248/3. والمراد بالفرائض: المواريث.

يقول كراع النمل: " العَوْلُ: النقصان، وقد عالتِ الفريضةُ، تعولُ "[1]، ومن هنا: فالأصم يريد بكلامه تأدية الفرائض بحسب ما أوجب الله تعالى دون نقصان.

ثم إن أهل اللغة يذكرون أن أصل العَوْل: الميل، قال مقاتل: " وهي لغة جرهم، يقال: ميزان عائل، أي: مائل "[2]، وقد فسر أكثر المفسرين العول في الآية على هذا المعنى[3]، وقد ذكرنا أن كراع النمل يرى أن أصل العول النقصان، ولعل تخصيص الأصم بأن أصل العول: المجاوزة، أقرب إلى الصواب، ففي كلا المعنيين المذكورين، وهما: النقصان، والميل؛ معنى المجاوزة عن حد الشيء.

ثالثًا: التعليل.

لقد اعتنى الأصم بذكر العلة المفسرة لورود حكم معين في الآية، أو لون من ألوان هيئة الألفاظ والتراكيب، وهذا ما يعرف عند أهل العلم بالتعليل، قال أبو البقاء في بيان حده: " هو أن يريد المتكلم ذكر حكم وقع، أو متوقع، فيقدم قبل ذكره علّة وقوعه؛ لكون رتبة العلة متقدمة على المعلول، كقوله تعالى: " **لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (68)** "[4]، فسبق الكتاب من الله علة النجاة من العذاب "[5].

([1]) كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن، **المنجد في اللغة**، تح: د.أحمد مختار، و د.ضاحي عبد الباقي، ط2، عالم الكتب، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1408هـ/1988م، ص273.

([2]) حكاه الثعلبي، ولم أقف عليه في تفسير مقاتل، فقد يُقصد به مقاتل الآخر وهو ابن حيان، وتفسيره مفقود.

([3]) صرح بذلك الثعلبي. انظر: الثعلبي، تفسيره، 248/3.

([4]) الأنفال: 68.

([5]) الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **الكليات**، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت، ص294.

ومن الأمثلة على اهتمام الأصم بهذا الجانب: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ (157)** "[1]، قال الأصم: " جمع الصلوات؛ لأنه عنى بها أنها رحمة بعد رحمة "[2]، فالصلاة من الله على العبد بمعنى: الرحمة، ولا شك أن هذا الاتجاه يدخل في باب ذكر اللطائف والنكت التفسيرية، وقد صرح الأصم بأهمية تناولها، وإبرازها من الناحية التفسيرية، فهي تكشف أسرار القرآن، وروعة مضمونه، وفي هذا يقول: " ويجب على العاقل أن يتأمل في هذه اللطائف؛ ليعرف ما في هذا الكتاب الكريم من الأسرار المخفية "[3].

ومن الأمثلة على اهتمامه بجانب التعليل: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا** "[4]، قال الأصم في بيانه لوجه التسمية بأم القرى: " سميت بذلك؛ لأنها قبل أهل الدنيا، فصارت هي كالأصل وسائر البلاد والقرى تابعة لها، وأيضًا من أصول عبادات أهل الدنيا الحج، وهو إنما يحصل في تلك البلد، فلهذا السبب يجتمع الخلق إليها كما يجتمع الأولاد إلى الأم، وأيضًا فبما كان أهل الدنيا يجتمعون هناك بسبب الحج، لا جرم يحصل هناك أنواع من التجارات والمنافع ما لا يحصل في سائر البلاد، ولا شك أن الكسب والتجارة من أصول المعيشة؛ فلهذا السبب سميت مكة أم القرى "[5].

---

(1) البقرة: 157.

(2) انظر: الثعلبي، تفسيره، 24/2.

(3) انظر: الرازي، تفسيره، 363/18.

(4) الأنعام: 92.

(5) انظر: الرازي، تفسيره، 65/13.

رابعًا: المشترك اللفظي.

مما لا شك فيه أن للمشترك اللفظي ميزة بارزة في جسد اللغة العربية، ثم إن معرفة الألفاظ المشتركة مهم بمكان للمفسر؛ فاللفظ يأتي على معانٍ مختلفةٍ متساويةٍ في الاحتمال، وهنا يكمن دور المفسر في الاختيار وربما الترجيح، قال السيوطي في بيان حده: " هو اللفظ الواحد الدال على معنيين مختلفين فأكثر، دلالته على السواء "[1].

وقد اهتم الأصم بهذا الجانب من اللغة، ومن الأمثلة عليه: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (12)** "[2]، قال الأصم – في بيان معنى الأمر في الآية –:" وهذا على مجال اللغة واتساعها، كما يقال: للموت؛ أمر الله، وللرياح والسحاب ونحوها "[3].

ومن الأمثلة على اهتمامه بالمشترك اللفظي: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَالْعَصْرِ (1)** "[4]، قال الأصم: " العصر: الليل والنهار، ويقال لهما: العصران، وللغداة والعشي – أيضًا –: عصران "[5].

([1]) السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تح: فؤاد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1418هـ/1997م، ص292.

([2]) الطلاق: 12.

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 342/9.

([4]) العصر: 1.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 283/10.

خامسًا: الاستشهاد بالشعر العربي للدلالة على المعنى.

أورد الأصم في تفسيره عددًا هائلًا من الأشعار العربية؛ ليدعم بها رأيه التفسيري؛ وقد ظهر لي من خلال الآراء التفسيرية التي جمعتها له اعتماده على بعض شعراء الجاهلية وصدر الإسلام؛ مما يوحي بعدم اعتداده بمن جاء بعد هذين العصرين في مسائل الاستشهاد على اللغة، ومن هؤلاء الشعراء: امرؤ القيس، والحطيئة، ولبيد، والنمر بن تولب، والنابغة، والأعشى.

ومن الأمثلة على استشهاده بشعرهم: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ (23)** "[1]، قال الأصم: فدلوهم، والعرب تسمي السائق هاديًا، ومنه قيل: الرقية: هادية السائق، قال امرؤ القيس :

كَأَنَّ دِمَاءَ الهَادِيَاتِ بِنَحْـرِهِ   عُصَارَةُ حِنَّاءٍ بِشَيْبٍ مُرَجَّلُ "[2]

ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (6)** "، قال الأصم: " **الْمَسْجُورِ** "، المجموع ماؤه بعضه إلى بعض، ومنه قول لبيد:

فَتَوَسَّطَا عُرَضَ السَّرِيِّ وَصَدَّعَا   مَسْجُورَةً متجاورًا قُلَّامُهـا[3]

وقال النمر بن تولب:

إذا شَاءَ طَالَعَ مَسْجُـــــورَةً   تَرَى حَوْلَهَا النَّبْعَ والسَّاسَمَا "[4].

([1]) الصافات: 23.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 141/8.

([3]) عند الثعلبي: متجاورٌ أقلامها، وهذا مجانب للصواب، والصحيح المثبت، وهو من الكامل. انظر: الثعلبي، تفسيره، 125/9.

([4]) عند الثعلبي: السماسما، وهذا مجانب للصواب، والصحيح المثبت، وهو من المتقارب، وقد ضبطه من اللسان. والساسم: هو شجر أسود، قيل: هو الآبنوسُ، وقيل: هو الشِّيزُ، قال أبو حاتم: " شجر يتخذ منه السهام ". انظر: الثعلبي، تفسيره، 125/9. وابن منظور، لسان العرب، 286/12، مادة: " سسم ".

المطلب الثاني: الجانب النحوي عند الأصم.

يمثل جانب النحو ركيزةً مهمةً من ركائز التفسير، وقد ظهر آنفًا مدى براعة الأصم اللغوية، ولا شك أن منطلقه في ذلك التمكن في علوم اللغة بعمومها، وجانب النحو من تلك العلوم الضرورية التي تمكن منها الأصم، فانعكس ذلك على تفسيره، ومن الأمثلة عليه: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (1)** "[1]، قال الأصم في جواب القسم: " جوابه قوله تعالى: " **مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (18)** "[2]"[3]، حكاه أبو حيان ونسبه إليه وإلى الأخفش[4]، وضعفه ابن عطية بحجة التكلف فيه والتحكم على اللسان، وحسَّن أن يكون التقدير: " **ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ** " لتبعثن، وهو قول الزجاج والمبرد والأخفش[5]، وضعف ذلك أبو حيان، واختار أن يكون الجواب: محذوف يدل عليه ما بعده، وتقديره: أنك جئتهم منذراً بالبعث، فلم يقبلوا[6].

ولعل قول الأصم فيه نظرٌ؛ لبعد جواب القسم والتكلف فيه، والظاهر أن اختيار أبي حيان أقرب إلى الصواب؛ إذ يدل عليه السياق العام للآيات التي تتضمن استبعاد الكافرين للبعث.

ومن الأمثلة على اهتمامه بالجانب النحوي: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ (30)** "[7]، قال الأصم: " **وَمَا عَمِلَتْ** "، الواو للاستئناف "[8]، وهو بهذا يرى أن الكلام هنا منفصلٌ عن سابقه، وهذا الذي

---

(1) ق: 1.

(2) ق: 18.

(3) انظر: الثعلبي، تفسيره، 93/9.

(4) انظر: أبو حيان، تفسيره، 120/8.

(5) انظر: ابن عطية، تفسيره، 155/5.

(6) انظر: أبو حيان، تفسيره، 120/8.

(7) آل عمران: 30.

(8) انظر: الحاكم، تفسيره، 17/أ.

يُعرف بالفصل عند البلاغيين، وبالجملة الاستئنافيّة عن النحويين، ويسميه الزركشي: المدرج أسوةً بالحديث[1]، ويسميه السيوطي: الموصول لفظًا المفصول معنًى[2].

ولم يغفل الأصم عن بيان دلالات النحو على التفسير، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ** "[3]، قال الأصم: " **مِنَ** "، على الاستئناف، وتقديره: الذين هادوا يحرفون "[4].

(1) انظر: الزركشي، **البرهان في علوم القرآن**، 294/3. ولعل الزركشي قد عنى بالمدرج ما كان معترضًا من الكلام، ولا شك أنه يدخل في باب المفصول الموصول، وقد ينفصل عنه إذا قيد بوجه الاعتراض.

(2) انظر: السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1427هـ/2006م، 240/1، (النوع: التاسع والعشرون)

(3) النساء: 46.

(4) انظر: الحاكم، تفسيره، 198/أ.

المبحث الثالث: الجانب البلاغي عند الأصم.

اهتم الأصم بهذا الجانب من اللغة اهتمامًا كبيرًا، فانعكس ذلك على تفسيره؛ إذ نجده يصرح بذكر اللطائف والنكت البلاغية في بعض الأحيان، وفي أحيانٍ أخرى تظهر سماتها على تفسيره وإن لم يصرح بها، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)** "[1]، قال الأصم: " تأويله أن الله تعالى أنزل قبل البقرة بضع عشرة سورة كذَّب بها المشركون، ثم أنزل سورة البقرة بعدها، فقال: " **ذَٰلِكَ الْكِتَابُ** "، يعني: ما تقدم البقرة من القرآن "[2].

فقد حمل لفظة البعيد " **ذَٰلِكَ** " على القريب، بمعنى: هذا، قال الطبري: " إذ كانت تلك السور التي نزلت قبل سورة البقرة من جملة جميع كتابنا هذا الذي أنزله الله – عز وجل – على نبينا محمد – صلى الله عليه وسلم – "[3].

ولا شك أن في حمل الأصم للبعيد على القريب معانيَ عظيمةً من البشارة للمتقين بأن القرآن سيهديهم إذا تمسكوا به، وأن هدايته دائمة في كل سوره التي نزلت والتي ستنزل، وفيها من التنبيه والزجر للكفار، فمع تنزل القرآن منذ زمن في مكة وأول الهجرة لم يهتدوا بهداه، ثم إن حمل لفظ البعيد على القريب فيه من تقريب الصورة في ذهن السامع، ويكون وقع الكلام أعظم وتأثيره أقوى.

ويمكن إبراز مدى عناية الأصم بالجانب البلاغي في تفسيره في المحاور الآتية:

أولًا: عنايته بذكر التقديم والتأخير.

يعد التقديم والتأخير من الأساليب البلاغية التي تعكس وجه الألفاظ على المعاني، فتبرز النظم في حسن سياق وروعة بيان، وقد اهتم الأصم بهذا الجانب من البلاغة في تفسيره، ويظهر ذلك بما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (178)** "[4]، قال

([1]) البقرة: 2.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 141/1، وقد استدل الأصم على رأيه بأدلة أوردها الرازي. انظر: الرازي، تفسيره، 259/2.

([3]) الطبري، تفسيره، 230/1.

([4]) آل عمران: 178.

الأصم: " في الآية تقديم وتأخير، تقديره: ولا تحسبن الذين كفروا أنما نملي لهم ليزدادوا إثمًا؛ إنما نملي لهم، ونعطيهم أعمار الخير يكسبون، كأن قيل: لم نعطهم النعمة للكفر، إنما أعطيناهم للشكر "[1]، وهنا نلاحظ مسألة مهمة، وهي أن الأصم قد فسر الآية بقراءة حمزة: ولا تحسبن، بالتاء، خطابٌ للنبي – صلى الله عليه وسلم –، وقد أخذ بذات القراءة في قوله تعالى: " **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ** "[2]، بأن الخطاب لمحمد – صلى الله عليه وسلم –[3].

وقد أبرز التقديم والتأخير الذي ذهب إليه الأصم جانب وقع الكلام على حس المخاطب بصورة تنطلق من واقع الحجج العقلية، فالنعمة تجابه بالشكر وعبادة الله تعالى، وقد جاء ذلك في سياق الوعيد بالعذاب للكافرين مع الإملاء لهم بما يوحي من إمهالٍ استدراجٍ، وحينها ينسحب خيال السامع مع مؤثرات عموم السياق بروعة التقديم والتأخير التي ذكرها الأصم.

ومن الأمثلة على التقديم والتأخير عند الأصم: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (1)** "[4]، قال الأصم: " في الآية تقديم وتأخير، مجازها: انشق القمر واقتربت الساعة "[5]، وفي ذلك تقرير لحدوث تلك المعجزة، وتصور ذهني ينتقل إلى روع السامع فيهز كيانه باقتراب الساعة.

---

(1) انظر: الحاكم، تفسيره، 115/ب.

(2) آل عمران: 180.

(3) انظر: الحاكم، تفسيره، 117/ب–118/أ.

(4) القمر: 1.

(5) انظر: الثعلبي، تفسيره، 160/9.

ثانيًا: عنايته بذكر التشبيه.

راعى الأصم ذكر هذا الجانب من البلاغة في تفسيره بما يبرز جهة مشاركة الألفاظ في المعاني والدلالات التفسيرية البعيدة، وقد عرفه أهل العلم بأنه: أسلوب يدل على مشاركة أمر لأمر في صفته الواضحة، ومن الأمثلة عليه عند الأصم: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (245)** "[1]، قال الأصم: " شبه الله عمل المؤمنين لله على ما يرجون من ثوابه بالقرض؛ لأنهم إنما يعطون ما ينفقون ابتغاء ما عند الله – عز وجل – من جزيل الثواب "[2]، فالتشبيه الذي نبه عليه الأصم هو الغاية في الجمال، فالقرض من لوازمه الآكدة استرجاع ما تم إقراضه، لكن المسترجع هنا أعظم من القرض المتبادر إلى الذهن بصورته القريبة، وقد أكده قوله: " **أَضْعَافًا كَثِيرَةً** "، ثم إنَّ إبهام هذه الأضعاف قد فتح الأفق أمام التخيلات والتصورات الذهنية بمختلف أبعادها، ومما يؤكد ذلك أن الترغيب في بداية السورة قد أتى على طريق الاستفهام، وإن كان الاستفهام غير حقيقي، إلا أن ذهن السامع ينصرف إلى البحث عن أجوبة، وبهذا تتفتح أبواب الأجوبة أمام أفق التخيلات المذكورة في مضمون النص بإيحاءات البلاغة.

ومن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا (41)** "[3]، قال الأصم: " شبههم بالدواب النافرة، أي: ما ازدادوا من الحق إلا بعدًا، وهو كقوله: " **فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا** "[4]"[5]، وهذا تشبيه تمثيلي انتُزع من صور متعددة، فكأن الكفار دوابٌ أتى عليها ما يرعبها، فتفرقت وابتعدت وهي لا تعقل شيئًا عن مهددها؛ فلربما يريد بها خيرًا، وهذه الصورة منتزعة من واقع البيئة العربية، ولا شك أن وقعها في ذهن السامع أعظم.

---

(1) البقرة: 245.

(2) انظر: الثعلبي، تفسيره، 205/2.

(3) الإسراء: 41.

(4) التوبة: 125.

(5) انظر: الرازي، تفسيره، 346/20.

ثالثًا: تقريره لحسن الوجوه البلاغية في الآيات.

لم يغفل الأصم عن تقرير حسن الوجوه البلاغية بما ينعكس على جماليات أسلوب القرآن وروعته، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا** "[1]، ففي قوله: " **لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا** " استعارة مكنية، فقد صرح بالمشبه، وهو اللقاء، وحذف المشبه به: وهو الخير والطاعة، قال الأصم في تقرير حسن هذه الاستعارة: " أي: لا يرجون في لقائنا خيرًا على طاعةٍ، فهم من السيئات أبعد أن يخافونا "[2].

وأخيرًا، يمكن تأكيد براعة الأصم في الجوانب اللغوية على اختلافها، ولم أقف – من خلال المسائل التي أوردتها عنه – على شيءٍ من عبارات الاعتزال المتلونه بسياق المطارحات والنصوص.

(1) يونس: 15.

(2) انظر: الرازي، تفسيره، 224/17.

المبحث الثالث: الجانب الفقهي عند الأصم

اعتنى الأصم بتناول القضايا الفقهية أثناء تفسيره، وقد نقلها أهل العلم عنه، ولكنهم في أغلب الأحيان لا يفصلون فيها، وبهذا فإنه من الصعب بمكان أن نلتزم حدود الموضوعية العلمية؛ لاسيما وللأصم مخالفاتٌ فقهيةٌ بارزةٌ، كالقول بعدم وجوب تنصيب إمام إذا تناصفت الأمة، فهذا القول قد نسب إليه، وانتشر عنه في صنوف الكتب[1]، والظاهر أنه لا يصح عنه، لاسيما ونحن نرى تشدده في مسألة الإمامة، بل واشتراطه إجماع الأمة في ذلك فيما حكاه الصفدي[2]، وقد نقل ابن أبي الحديد المعتزلي عن بعض المعتزلة تضعيفهم نسبة هذا القول إليه، وفي ذلك يقول: " وقال المتأخرون من أصحابنا : إن هذا القول منه غير مخالف لما عليه الأمة؛ لأنه إذا كان لا يجوز في العادة أن تستقيم أمور الناس من دون رئيس يحكم بينهم، فقد قال بوجوب الرياسة على كل حال، اللهم إلا أن يقول: إنه يجوز أن تستقيم أمور الناس من دون رئيس، وهذا بعيد أن يقوله "[3]، هذا غير تصريح الأصم بوجوب ملازمة الإمام لإزالة البغي فيما حكاه عنه الأشعري[4]، فكيف يقال بأنه يرى عدم وجوب تنصيب إمام؟!

ومن هنا فالظاهر احتزاء رأي الأصم في المسألة، ثم توارثها أهل العلم بالنقل دون تحقيق أو تمحيص، ولعلهم فعلوا ذلك؛ لتعصبهم تجاه هذا العالم وأنه من المعتزلة، ثم إن الأصم من فقهاء الحنفية، والعجيب أنه لا يذكر في تراجمهم مع نقلهم عنه بصورة كبيرة، ففي كثيرٍ من الأحيان يحتجون بآرائه، وفي بعض الأحيان يقدمونها على غيرها؛ وعليه فظاهر جدًا أن هذا العالم لم يعط حقه من الموضوعية العلمية التي تقتضي إبرازه كشخصية فكرية مستقلة، ومن هنا فقد تداخلت شخصيته مع شخصيات أناس يحملون إساءات وعداوات للعلماء والمفكرين كأبي بكر الأصم المعتزلي القاضي، وقد تقدمت الإشارة إلى ذلك في الترجمة.

(1) انظر – مثلًا –: عبدالجبار، المغني، 48/20. والقرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس، الذخيرة، تح: محمد حجي، وسعيد أعراب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م، 23/10. والصفدي، الوافي بالوفيات، 68/26.

(2) انظر: الصفدي، الوافي بالوفيات، 169/10.

(3) ابن أبي الحديد، أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، شرح نهج البلاغة، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار احياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 308/2.

(4) انظر: الأشعري، مقالات الإسلاميين، ص451.

وقد تناول الأصم جملةً من المسائل الفقهية ضمن آرائه التفسيرية التي وقفت عليها، وهي: السفر والمرض المبيحان للفطر، وحكم القراءة في الصلاة، وعدة الإماء والحرائر[1]، وشرط المهر في النكاح[2]، واختصاص وجوب الدية في القتل[3]، وحكم الوضوء بالمائعات[4]، وحكم زواج الصغيرة[5]، وحكم الأخذ من مال اليتيم بالمعروف[6]، فهذه ثمانُ مسائل خالف الأصم في خمسٍ منها مذهب الأحناف، وهذا يدلنا ابتداءً على شخصيته العلمية المستقلة، وسوف نتناول مثالين من المسائل المذكورة حرصًا على مسار الدراسة، ولاسيما أن حجج الأصم لم تفصَّل – كما تقدم –، والمنقول عنه مثبت رددته إلى أصوله.

المثال الأول: المرض والسفر المبيحان للفطر.

فقد ذهب الأصم عند تفسير قوله تعالى: " **أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ** "[7]؛ إلى القول بأن الرخصة مختصة بالمريض الذي لو صام لوقع في مشقة وجهد، وبالمسافر الذي يكون كذلك، قال الرازي: " وحاصله تنزيل اللفظ المطلق على أكمل الأحوال "[8].

([1]) يرى أن عدة الأمة كعدة الحرائر. انظر: الرازي، تفسيره، 466/6.

([2]) يرى جواز عقد النكاح بغير مهر، وإلى هذا ذهب الزجاج. انظر: الرازي، تفسيره، 475/6.

([3]) يرى وجوب الدية على القاتل، ووافق بذلك جمهور الخوارج. انظر: الرازي، تفسيره، 178/10.

([4]) يرى جواز الوضوء والغسل بجميع المائعات الطاهرة، وإلى هذا ذهب الأوزاعي. انظر: الرازي، تفسيره، 312/11.

([5]) يرى عدم جواز تزويج الصغيرة. انظر: الحاكم، تفسيره، 137/ب.

([6]) يرى جواز الأخذ من مال اليتيم بالمعروف، ويأخذه على أنه قرض يعوضه متى وجد، وهذا الرأي مروي عن عمر – رضي الله عنه –، وإليه ذهب ابن جبير، والسلماني، وأبو العالية، وأبو وابل، والشعبي، ومجاهد. انظر: الحاكم، تفسيره، 141/أ-ب.

([7]) البقرة: 184.

([8]) انظر: الرازي، تفسيره، 243/5.

واستدل الأصم على رأية بقوله تعالى: " وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ " فاعتبرها راجعة إلى المسافر والمريض، وذلك لأن المسافر والمريض قد يكون منهما من لا يطيق الصوم، ومنهما من يطيق الصوم، حكاه الرازي، وأورد وجوه استدلاله بالآية في كلام يطول[1].

وهنا نلاحظ أن الأصم قد قيد مطلق السفر والمرض بوقوع المشقة بدلالة الآية، وقد قرر أهل العلم اعتبار المشقة علةً لتخصيص الرخصة في السفر والمرض، ولم يذكروها في قيود الرخصة، وإلى هذا أشار الكاساني[2]، ولعل رأي الأصم هذا يحمل شيئًا من الوجاهة والقبول إن نُزِّل منزل حكم الواقع الذي نعيشة بالنظر إلى الوسائل المعاصرة المريحة في السفر.

المثال الثاني: حكم القراءة في الصلاة.

ذهب الأصم إلى عدم وجوب القراءة في الصلاة، واحتج على ذلك بقوله – عليه الصلاة والسلام –: " **صلوا كما رأيتموني أصلي** "[3]، قال الأصم : " فجعل الصلاة من الأشياء المرئية، والقراءة ليست مرئية، فوجب كونها خارجة عن الصلاة "، حكاه الرازي، ونسبه إلى الحسن بن صالح، وابن عليّة؛ صاحب الأصم، واحتج عليه بأن الرؤية إذا كانت متعدية إلى مفعولين كانت بمعنى العلم[4].

ولا شك أن رأي الأصم مدفوع بالأدلة الصحيحة الواردة في الباب، منها: أن الله – سبحانه وتعالى – قال: " **أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ** "[5]، فالمراد بالقراءة: القرآن، والتقدير: أقم قراءة الفجر، فهذا أمر ظاهره الوجوب[6].

([1]) انظر: الرازي، تفسيره، 248/5.

([2]) انظر: الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1406هـ/1986م، 94/2.

([3]) أخرجه البخاري، صحيحه، (ك: التمني، ب: ما جاء في إجازة خبر الواحد الصدوق في الأذان والصلاة والصوم والفرائض والأحكام، ح: 6819، عن مالك بن الحويرث – رضي الله عنه –).

([4]) انظر: الرازي، تفسيره، 168/1.

([5]) الإسراء: 78.

([6]) انظر: الرازي، تفسيره، 168/1.

ومن الأدلة في الباب: حديث أبي الدرداء – رضي الله عنه –، أن رجلًا سأل النبي – صلى الله عليه وسلم –، فقال: " أفي الصلاة قراءة؟، فقال: " **نعم** "، فقال رجل من الأنصار: وجبت هذه "[1]، ورواه الرازي بنحوه، إلا أنه قال: " فقال السائل: وجبت "، وفيها إقرار النبي – صلى الله عليه وسلم – للسائل.

ومنها: حديث أبي هريرة – رضي الله عنه –، أن النبي – صلى الله عليه وسلم –، قال: " **من صلى صلاةً لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِدَاجٌ**[2] " ثلاثًا غير تمام[3].

وهنا نلاحظ أن الأصم قد استدل بحديث صحيح إلا أنه وظفه للرأي الذي يراه، ولم ينظر إلى النصوص الأخرى الواردة في الباب، ولعل هذا التصرف يؤكد اعتقاد المعتزلة للمسائل، ثم بناء النصوص عليها، وقد يضاف إلى ذلك انتقاؤهم للنصوص التي تخدم مذهبهم، والتغافل عن النصوص الأخرى التي ربما تقع عكس ما يرونه، وظاهر هنا أن الأصم قد أطلق العنان للعقل ليتعامل مع النص بدلالاته البعيدة، وهذه عقيدة أهل الاعتزال في التعامل مع النصوص أيًّا كانت.

([1]) أخرجه النسائي وابن ماجه عن أبي الدرداء – رضي الله عنه – مرفوعًا، فقد أخرجه النسائي، سننه، (ب: اكتفاء المأموم بقراءة الفاتحة، ح: 924)، بسندٍ صحيح، وأخرجه ابن ماجه، أبوعبدالله محمد بن يزيد، سنن ابن ماجه، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت، (ك: إقامة الصلاة والسنة فيها، ب: القراءة خلف الإمام، ح: 824). قال البوصيري: " فيه معاوية بن يحيى الصَّدَفي أبو روح، وهو ضعيف ". انظر: البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر، **مصباح الزجاجة في زائد ابن ماجه**، تح: محمد المنتقى الكشناوي، ط2، دار الكتب العربية، بيروت–لبنان، 1403هـ/1982م، 105/1، رقم: 311.

([2]) الخِدَاجُ: هو النقصان، وأصله من خِدَاج الناقة: إذا ولدت ولدًا ناقص الخلق، أو لغير تمام. انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، 24/7، مادة: " خدج ".

([3]) أخرجه مسلم، صحيحه، (ك: الصلاة، ب: وجوب قراءة الفاتحة في كل ركعة، وأنه إذا لم يُحسن الفاتحة، ولا أمكنه تعلُّمُها قرأ ما تيسر له من غيرها، ح: 395).

❁ الفصل الرابع: مباحث علوم القرآن عند الأصم.

وفيه أربعة مباحث:

المبحث الأول: أسباب النـــزول عنــــد الأصم.

المبحث الثاني: القـــــراءات عنــــد الأصم.

المبحث الثالث: النســـــخ عنـــــد الأصم.

المبحث الرابع: مباحث أخرى لعلوم القرآن عند الأصم

المبحث الأول: أسباب النزول عند الأصم

تنقسم آيات القرآن من حيث أسباب النزول إلى قسمين: قسم نزل ابتداءً غير مرتبط بسبب من الأسباب الخاصة؛ إنما هو لمحض هداية الخلق، وهو كثيرٌ وظاهرٌ في كتاب الله تعالى، وقسم نزل عقب واقعة، أو كان جوابًا لسؤالٍ، أو كان مرتبطًا بسببٍ من الأسباب الخاصة[1].

ولا شك أن معرفة أسباب النزول من أهم علوم التفسير، وبه تتحصل فوائد جمّة، منها: الاستعانة على فهم الآيات القرآنية، ودفع الإشكال عنها، ومعرفة من نزلت فيه الآية أو الآيات، وغير ذلك من الفوائد العظيمة التي تناولها العلماء[2].

وقد اهتم الأصم بهذا الجانب من التفسير، حتى برز بصورة جلية في تفسيره، ويتضح ذلك من خلال النقولات الكثيرة حول أسباب النزول التي تناقلها العلماء ونسبوها إلى الأصم، ويمكن أن نجمل عناية الأصم بأسباب النزول من خلال المحاور الآتية:

المطلب الأول: اعتماده على الأخبار الواردة في أسباب النزول.

اعتمد الأصم اعتمادًا كبيرًا على الأخبار الواردة في سبب نزول الآيات؛ ويتضح ذلك من الأخبار الصريحة الكثيرة التي يوردها في ذلك، كما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (245)** "[3]، فقد ذكر الخبر المروي في سبب نزول الآية، وأنها نزلت في أبي الدحداح – رضي الله عنه – لمّا أوقف حديقته، وقد تقدم الخبر[4].

([1]) انظر: السيوطي، الإتقان، 116/1. والزرقاني، مناهل العرفان، 106/1.

([2]) انظر: السيوطي، الإتقان، 108/1. والزرقاني، مناهل العرفان، 109/1-113.

([3]) البقرة: 245.

([4]) ص: 85.

ومن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَنْ طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (125)** "[1]، قال الأصم: " ذكروا أن رسول الله – صلى الله عليه وسلم – مر بالمقام ومعه عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –، فقال: يا رسول الله أليس هذا مقام أبينا إبراهيم؟ قال: " **بلى** " قال: أفلا نتخذه مصلّى؟ قال: "**لم أؤمر بذلك**"، فلم تغب الشمس من يومهم حتى نزلت: " **وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ** "[2].

وأحيانًا لا يصرح بذكر الخبر، ولكن رأيه لا يخرج عن معنى رواية صحيحة واردةٍ في الباب، فمن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا (3)** "[3]، قال الأصم: " كانوا يظلمون اليتامى في الأموال والتزويج، فنزلت هذه الآية في النهي عن ذلك "[4]، وكلام الأصم في سبب نزول الآية ثابت في الصحيحين من حديث عروة بن الزبير – رضي الله عنه –، أنه سأل عائشة – رضي الله عنها –، قال لها: يا أمتاه " **وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ** "، قالت عائشة: " يا ابن أختي هذه اليتيمة تكون في حجر وليها، فيرغب في مالها وجمالها يريد أن ينتقص صداقها فنهوا عن نكاحهن إلا أن يقسطوا لهن في إكمال الصداق... الخبر "[5].

ومن الأمثلة على ذلك أيضًا: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ (172)** "[6]، قال الأصم: " نزلت هذه الآية في يوم أحد؛ لمّا

([1]) البقرة: 125.

([2]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 270/1. وقد تقدم تخريج الخبر. انظر: ص81.

([3]) النساء: 3.

([4]) انظر: الحاكم، تفسيره، 36/ب.

([5]) متفق عليه من حديث عروة بن الزبير – رضي الله عنه –، فقد أخرجه البخاري – واللفظ له –، صحيحه، (ك: النكاح ، ب: تزويج اليتيمة، ح: 4846)، ومسلم، صحيحه، (ك: التفسير، ح: 3018).

([6]) آل عمران: 172.

رجع الناس إليه – صلى الله عليه وسلم – بعد الهزيمة، فشد بهم على المشركين حتى كشفهم، وكانوا قد همُّوا بالمثلة فدفعهم عنها بعد أن مثّلوا بحمزة، فقذف الله في قلوبهم الرعب، فانهزموا، وصلى عليه – صلى الله عليه وسلم –، ودفنهم بدمائهم "[1]. فسبب النزول هذا ثابت بمعناه في الصحيحين من حديث عائشة – رضي الله عنها –، ولفظه: " **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ** "، قالت لعروة: " يا ابن أختي كان أبوك منهم؛ الزبير، وأبو بكر، لمّا أصاب رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما أصاب يوم أحد، وانصرف عنه المشركون، خاف أن يرجعوا، قال: " **من يذهب في إثرهم** "، فانتدب منهم سبعون رجلًا ، كان فيهم أبو بكر والزبير "[2]، وأخرج الطبراني نحوه عن ابن عباس – رضي الله عنهما –، وفيه: " لمّا انصرف أبو سفيان والمشركون عن أحد، وبلغوا الروحاء، قالوا: لا محمدًا قتلتم، ولا الكواعب أردفتم؛ شر ما صنعتم، فبلغ ذلك رسول الله – صلى الله عليه وعلى آله وسلم –، فندب الناس، فانتدبوا حتى بلغوا حمراء الأسد، أو بئر أبي عيينة، فأنزل الله – عزَّ وجلَّ – " **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ** "[3].

وفي كثير من الأحيان يعتمد الأصم على روايات ضعيفة في أسباب النزول، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (180)** "[4]، قال الأصم: " نزلت في أهل الكتاب الذين كتموا صفة محمد – صلى الله عليه وسلم – "[5].

([1]) انظر: الرازي، تفسيره، 432/9.

([2]) متفق عليه من حديث عائشة – رضي الله عنها –، فقد أخرجه البخاري – واللفظ له –، صحيحه، (ك: المغازي، ب: " **الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ** "، ح: 3849). ومسلم، صحيحه، (ك: فضائل الصحابة ، ب: من فضائل طلحة، والزبير – رضي الله عنهم –، ح: 2418)

([3]) أخرجه الطبراني، المعجم الكبير، 247/11، ح: 11632، عن ابن عباس – رضي الله عنهما – من طريق محمد بن منصور. قال الهيثمي: " رجاله رجال الصحيح غير محمد بن منصور الجواز، وهو ثقة ". انظر: الهيثمي، مجمع الزوائد، 106/6.

([4]) آل عمران: 180.

([5]) انظر: الحاكم، تفسيره، 117/ب.

وقول الأصم هذا لا يخرج عن معنى خبرٍ مروي عن ابن عباس – رضي الله عنهما – بسند ضعيف، أخرجه الطبري عن محمد بن سعد العوفي عن أبيه عن عمه عن أبيه عن ابن عباس – رضي الله عنهما –، ولفظه: " **وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ** "، يعني بذلك: أهل الكتاب أنهم بخلوا بالكتاب أن يبينوه للناس "[1]. وهذا الخبر في إسناده مقال، فمحمد العوفي فيه لين، وأبوه سعد بن محمد العوفي وثقه بعضهم، وقال الإمام أحمد: " كان جهميًا "، وعمه الحسين بن الحسن العوفي ضعفه ابن معين والنسائي، وأبوه الحسن بن عطية العوفي ضعفه أبو حاتم وغيره[2].

وفي بعض الأحيان يعتمد الأصم في سبب النزول على روايات فيها مقال، لكنها ترتقي للحُسْن بالمتابعات ومجموع الشواهد، فمن ذلك ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ (64)** "[3]، قال الأصم: " نزلت هذه الآية في اثني عشر رجلًا من المنافقين وقفوا لرسول الله – صلى الله عليه وسلم – على العقبة لمّا رجع من غزوة تبوك ليفتكوا به إذا حلاًها، ومعهم رجل مسلم يخفيهم شأنه، وتنكروا له في ليلة مظلمة، فأخبر جبريل رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ما قدموا له، وأمره أن يرسل إليهم من يضرب وجوه رواحلهم، وعمّار بن ياسر يقود برسول الله – صلى الله عليه وسلم – وحذيفة يسوق به، فقال لحذيفة: " **اضرب بها وجوه رواحلهم** "، فضربها حتى نحّاهم، فلما نزل قال لحذيفة: " **هل عرفت من القوم؟** "، قال: لم أعرف منهم أحدًا، فقال رسول الله – صلى الله عليه وسلم –: " **إنهم فلان وفلان حتى عدهم كلهم** "، فقال حذيفة: ألا تبعث إليهم فتقتلهم، قال: " **أكره أن يقول العرب لمّا ظفر بأصحابه أقبل يقتلهم، بل يكفيهم الله الدبيلة** "، قيل: يا رسول الله وما الدبيلة؟ قال: " **شهاب من جهنم يوضع على نياط فؤاد أحدهم حتى تزهق نفسه فكان كذلك** "[4]،[5]. فهذا الخبر أخرجه الطبراني في الأوسط عن حذيفة بن اليمان – رضي الله عنه – من طريق الأعمش

([1]) الطبري، تفسيره، 270/6.

([2]) انظر – تراجمهم –: الذهبي، تاريخ الإسلام، 608/6، رقم: 377، 572/5، رقم: 147، 51/5، رقم: 83، 845/3، رقم: 91.

([3]) التوبة: 46.

([4]) أخرجه الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تح: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني، ط1، دار الحرمين، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت، 102/8، ح: 8100.

([5]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 64/5.

عن عمرو بن مرة عن عبدالله بن سَلِمَةَ[1] عنه، وقال : " لم يرو هذا الحديث عن الأعمش إلا أبو بكر بن عياش، تفرد به: يحيى بن آدم "، قال الهيثمي: " وفيه عبد الله بن سَلِمَةَ وثقه جماعة، وقال البخاري: " لا يتابع على حديثه "[2]. ومعروف عند المحدثين ورع البخاري في الجرح، وقوله: " لا يتابع على حديثه " ليس بصريحٍ في الجرح، لكن معناه عند المتقدمين أن الراوي كثير التفرد عن الشيوخ، وكثرة التفرد تدل على أن الراوي ليس بضابط لما يرويه، وهذا وهن قد يؤدي إلى ضعف الرواية خاصة مع انعدام المتابع، ولم أقف على متابع لعبدالله بن سلمة في الخبر الذي رواه، لكن له شاهد أخرجه الإمام مسلم من طريق شعبة بسنده عن عمّار – رضي الله عنه – مرفوعًا، ولفظه: " **في أمتي اثنا عشر منافقًا لا يدخلون الجنة، ولا يجدون ريحها، حتى يلج الجمل في سمِّ الخياط؛ ثمانية منهم تكفيكهم الدبيلة، سراج من النار يظهر في أكتافهم، حتى يَنْجُم من صدورهم** "، قال شعبة: وأحسبه قال: حدثني حذيفة "[3]. أي: عمّار عن حذيفة – رضي الله عنهم أجمعين –، فهذا الشاهد يقوي حديث الطبراني، ويرتقي به إلى القبول لاسيما ورجاله أئمة في الرواية غير عبدالله ابن سَلِمَة فيه لين، وقد جُبِر.

([1]) كذا ضبطه الحافظ المزي. انظر: المزي، تهذيب الكمال، 50/15، رقم: 3313.

([2]) الهيثمي، مجمع الزوائد، 130/1، رقم: 422.

([3]) أخرجه مسلم، صحيحه، (ك: صفات المنافقين وأحكامهم، ح: 2779).

المطلب الثاني: موافقته للمتقدمين في أسباب النزول.

وافق الأصم كثيرًا من المفسرين قبله في أسباب النزول؛ مما يدل على تأثره بهم، ومن الأمثلة عليه: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (159)** "[1]، فقد ذهب الأصم إلى أن هذه الآية نزلت في أهل الكتاب من اليهود والنصارى[2]، وهذا القول مروي عن مجاهد، والربيع، وقتادة[3]، وقيل: إن الآية نزلت في جماعة من الأنصار سألوا نفرًا من اليهود عمّ في التوراة من صفات النبي — عليه الصلاة والسلام – ومن الأحكام فكتموا، وهذا القول مروي عن ابن عباس – رضي الله عنهما –؛ أخرجه الطبري بسند صحيح[4].

ومن ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ (151)** "[5]، قال السدي: " لمّا ارتحل أبو سفيان والقوم معه يوم أحدٍ نحو مكة، وبلغوا بعض الطريق، ندوموا، قالوا: بئسما صنعنا، قاتلناهم حتى لم يبق منهم إلا الشريد وتركناهم، ارجعوا فاستأصلوهم، فقذف الله تعالى في قلوبهم الرعب حتى هزموا خائبين، فأنزل الله تعالى هذه الآية "[6]، حكاه الحاكم، ثم قال: " وذكر الأصم ما يقرب منه "[7].

ومن هنا نصل إلى أن الأصم قد اعتمد على كثيرٍ من الأخبار المروية في أسباب النزول، واستفاد من سابقيه، ولعل أكثر من اعتمد عليه في ذلك ابن عباس – رضي الله عنهما –، ومجاهد، والحسن، والسدي[8]، وقد ذكرت طرفًا من أمثلةٍ كثيرةٍ قد تكون مع ما تقدم في مبحث التفسير بالسنة ميزةً لتفسير الأصم، فقد جمع فيه مع جانب الكلام والجدل جانب التفسير بالمأثور.

([1]) البقرة: 159.

([2]) انظر: الرازي، تفسيره، 139/4.

([3]) انظر: الطبري، تفسيره، 730/2-731.

([4]) انظر: الطبري، تفسيره، 730/2.

([5]) آل عمران: 151.

([6]) انظر: الطبري، تفسيره، 128/6.

([7]) انظر: الحاكم، تفسيره، 92/أ.

([8]) انظر – الأمثلة –: الثعلبي، تفسيره، 304/10. والحاكم، تفسيره، 69/ب، 188/أ. والرازي، تفسيره، 285/5.

المبحث الثاني: القراءات عند الأصم

يعد علم القراءات من العلوم الضرورية التي يعتمد عليها المفسر في تفسيره؛ فبها يُوضَّح المعنى المراد، ويُزال الإشكال إن وجد، وبها يرُجَّح أحد وجوه التفسير المحتملة على غيره، هذا غير إضافة معانٍ جديدة للآيات[1]، وقد حدَّ العلماء القراءة الصحيحة بضوابط ثلاثة، وفيها يقول ابن الجزري: " كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف العثمانية ولو احتمالاً، وصح سندها، فهي القراءة الصحيحة "[2]، وهذه الضوابط هي أركان القراءة المعتبرة، ومتى اختل أحدها دخلت في حد الضعيف، أو الشاذ، أو الموضوع.

وقد عاصر الأصم أكثر القراء العشرة، وعاش في فترة انتشار علم القراءات وتَصَدُّرِ الأئمة لضبطها والاختيار منها، وقد يكون للأصم باع في ذلك لاسيما وقد نسب إليه الثعلبيُّ قراءة قرآنية: جاء ذلك عند تفسير قوله تعالى: " **فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ (125)** "[3]، قال الثعلبي: " وقرأ ابن كيسان، وابن محيصن، والأعرج، وأبو رجاء: يَصْعُدُ، حقيقةً "[4]، ولعل ضبط الكلمة بهذه الصورة مجانب للصواب، ولا شك أنه من أخطاء التحقيق، وصوابه: " يَصْعَدُ "، بإسكان الصاد وتخفيف العين بلا ألف، مضارع صعد: ارتفع، وهي قراءة متواترة عن ابن كثير المكي فيما حكاه الدمياطي، ثم قال: " وافقه ابن محيصن من المفردة "[5]، ويريد بقوله من المفردة، أي: من مفردة ابن محيصن لأبي علي

---

(1) وهي من فوائد تعلم علم القراءات ومعرفته. انظر: السيوطي، **الإتقان**، 215/4.

(2) ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، تح: محمد علي الضباع، ط1، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت، 9/1.

(3) الأنعام: 125.

(4) الثعلبي، **تفسيره**، 188/4.

(5) انظر: الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تح: أنس مهرة، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1427هـ/2006م، ص273.

الأهوازي، وقد رجعت إليها فوجدته يوافق ابن كثير[1]، ثم إن دليل الموافقة تصريح الثعلبي بأن الصعود على الحقيقة، أي: بمعنى الارتفاع، ويوافق ذلك القراءة المتواترة، يقول الدكتور محيسن في توجيه القراءة: " شبّه الله – عز وجل – الكافر في نفوره عن الإيمان، وثقله عليه بمنزلة من تكلف ما لا يطيقه، كما أن صعود السماء لا يطاق "[2]، ومن هنا فالقراءة التي نُسبت للأصم هي قراءة صحيحة متواترة.

المطلب الأول: ذكره للقراءات.

يورد الأصم – في بعض الأحيان – القراءات في تفسيره استدلالًا على رأي يراه، وأوضح مثال على ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (1)** "[3]، قال الأصم: " في الآية تقديم وتأخير، مجازها: انشق القمر واقترب الساعة، ويدل عليه قراءة حذيفة: اقتربت الساعة وقد انشق القمر "[4]، وهذه قراءة ضعيفة، لم تذكر في التواتر.

وقد يورد القراءة ولا يكون في إيراده ما يدل على استشهاده بها، وقد يكون في هذا المتجه ما يشير إلى عنايته بذكر القراءات الواردة أثناء تفسيره للآيات، ومن الأمثلة عليه: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (4)** "[5]، قال الأصم: " **وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ** "، أرضٌ قريبة من أرضٍ أخرى واحدة طيبة، وأخرى سبخة، وأخرى حَرَّةٌ[6]، وأخرى رملة، وأخرى تكون حصباءَ، وأخرى تكون حمراءَ، وأخرى

([1]) انظر: الأهوازي، أبو علي الحسن بن علي، **مفردة ابن محيصن المكي**، تح: د. عمّار أمين الددو، مجلة الأحمدية، العدد: 22، 1427هـ/2006م، ص118.

([2]) انظر: محيسن، محمد محمد ابن سالم، **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م، 215/2.

([3]) القمر: 1.

([4]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 160/9.

([5]) الرعد: 4.

([6]) الحَرَّة: أرض ذات حجارة سود نخرة؛ كأنّما أحرقت بالنّار. انظر: الأزهري، **تهذيب اللغة**، 176/2، باب الحاء والراء.

تكون سوداءَ، وبالجملة فاختلاف بقاع الأرض في الارتفاع والانخفاض والطباع والخاصيَّة أمرٌ معلوم، وفي بعض المصاحف: قطعًا متجاورات، والتقدير: وجعل فيها رواسي، وجعل في الأرض قطعًا متجاوراتٍ "[1]، وهذه القراءة التي أحالها على بعض المصاحف هي قراءة الحسن، وهي قراءة شاذة[2]، وإحالة الأصم للقراءة الشاذة على بعض المصاحف يوحي بوجود مصاحف منتشرة في عصر الأصم، قد تتضمن الشاذ من القراءات، ولعل ظهور تلك المصاحف قد أدى إلى تصدر العلماء إلى ضبط القراءات؛ لتمييز الصحيح من غيره.

المطلب الثاني: اختياره للقراءات.

يختار الأصم بعض القراءات، ولا يصرح بذلك؛ لكن التحقيق يثبت قيام تفسيره على قراءة بعينها، وقد أوردت مثالين في ذلك عند الحديث عن تفسيره بدلالة القراءات، فلتراجع، وفي بعض الأحيان توحي عباراته باختيار القراءة، ويذكر سبب ترجيحه لها، وهو في الحقيقة لا يخرج عن معنى توجيهه للقراءة، ومن الأمثلة على ذلك: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (129)** "[3]، فقد وردت قراءة في قوله: " **الْعَظِيمُ** "، وهي بالرفع على أنه صفة للرب، وقد اختارها الأصم، وفي ذلك يقول: " وهذه القراءة أعجب؛ لأن جعل العظيم صفة لله تعالى أولى من جعله صفة للعرش، وأيضًا فإن جعلناه صفة للعرش، كان المراد من كونه عظيمًا كِبَرَ جُرمِهِ، وعَظيمَ حجمه، واتساعَ جوانبه على ما هو مذكور في الأخبار، وإن جعلناه صفة لله سبحانه، كان المراد من العظمة وجوبَ التقديس عن الحَجْميَّة والأجزاء والأبعاض، وكمالَ العلم والقدرة، وكونَهُ منزهًا عن أن يَتَمثَّل في الأوهام أو تصلَ إليه الأفهامُ "[4].

([1]) انظر: الرازي، تفسيره، 8/19.

([2]) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص338.

([3]) التوبة: 129.

([4]) انظر: الرازي، تفسيره، 179/16.

والقراءة التي اختارها الأصم هي قراءة ابن محيصن من غير المفردة كما نص على ذلك الدمياطي[1]، وهي من شواذ القراءات، وهذا يدلنا على أن الأصم قد يرتضي الشاذ، وربما يقدمه في بعض الأحيان، ويكثر من الاعتماد عليه في القضايا التفسيرية، ولاشك أنه مع ذلك يعتمد اعتمادًا كبيرًا على القراءات الصحيحة المتواترة، ولعل في نسبة قراءةٍ إليه ما يثير الاهتمام، فلربما يأتي يوم نقف فيه على تفسيره، ونحصي القراءات التي ربما تنسب إليه.

(1) انظر: الدمياطي، إتحاف فضلاء البشر، ص308.

المبحث الثالث: النسخ عند الأصم

يعد معرفة الناسخ والمنسوخ من المباحث المهمة في علوم القرآن، والتي لا شك أنها تعين المفسر عند تصدره لبيان مراد الله تعالى من كلامه، فينعكس ذلك في بيان المفسر لدقائق الأصول وثمرات الفروع، وقد بين السلف أهمية معرفة الناسخ والمنسوخ، فهذا الإمام علي – رضي الله عنه – يقول لقاصٍّ: " أتعرف الناسخ والمنسوخ؟ قال: الله أعلم، قال هلكت وأهلكت "[1].

وقد اهتم الأصم بهذا العلم، فانعكس ذلك على تعاطيه مع النصوص القرآنية، ويمكن إجمال ذلك التعاطي في المحاور الآتية:

المطلب الأول: رأي الأصم في المراد بالنسخ.

يرى الأصم أن المراد بالنسخ: " **الإزالة** "، جاء ذلك عند تفسير قوله تعالى: " **مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا** "[2]، فيما حكاه الرازي[3]، وهو أحد معانيه في اللغة، قال الراغب: " النسخ: إزالة شيء بشيء يتعقبه، كنسخ الشمسِ الظلَّ، والظلِّ الشمسَ، والشيبِ الشبابَ، فتارة يفهم منه الإزالة، وتارة يفهم منه الإثبات، وتارة يفهم منه الأمران "[4]، وبهذا يتضح أن معاني النسخ في اللغة تدور حول: الإزالة، والانتقال، والإبطال، وقد اختار الأصم إحداها، ولعله الأصل؛ ففي الانتقال والإبطال معنى الإزالة.

---

(1) أخرجه الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، المصنف، تح: حبيب الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1403هـ/1982م، باب: ذكر القصاص، 220/3، ح: 5407.

(2) البقرة: 106.

(3) انظر: الرازي، تفسيره، 640/3.

(4) الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، المفردات في غريب القرآن، تح: صفوان الداوودي، ط1، دار القلم، دمشق-سوريا، والدار الشامية، بيروت-لبنان، 1412هـ/1991م، ص801.

وقد عرفت المعتزلة النسخ بأنه: الخطاب الدال على أن مثل الحكم الثابت بالنص المتقدم زائل على وجه، لولاه لكان ثابتا، حكاه الطوسي، وقال: " وهو حدٌّ للناسخ لا للنسخ، لكنه يفهم منه "[1]، وهذا التعريف معتبر عند أهل العلم، ولم يذكر الناقلون تعريف الأصم للنسخ في الاصطلاح.

المطلب الثاني: أقسام النسخ عند الأصم.

برز رأي الأصم في تقسيم النسخ باعتبار المنسوخ عند تفسير قوله تعالى: " **مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا** "[2]؛ إذ يقول: " **مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ** "، وأنتم تقرؤونه -، " **أَوْ نُنْسِهَا** "، أي: من القرآن ما قرىء بينكم ثم نُسِّيتُم "، حكاه الرازي ونسبه إلى الحسن وأكثر المتكلمين، ثم قال: " فحملوه على نسخ الحكم دون التلاوة، وننسها: على نسخ الحكم والتلاوة معًا "[3].

وظاهر ذلك إثبات الأصم لقسمين من أقسام النسخ باعتبار المنسوخ، ولم يتضح موقفه من القسم الثالث، وهو: نسخ التلاوة مع بقاء الحكم.

وأما تقسيم النسخ باعتبار الناسخ، فظاهر فعل الأصم إقراره لها، وهي: نسخ القرآن بالقرآن، ونسخ القرآن بالسنة، ونسخ السنة بالقرآن[4].

---

(1) انظر: الطوسي، أبو الربيع سليمان بن سعيد، **شرح مختصر الروضة**، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1407هـ/1987م، 53/2.

(2) البقرة: 106.

(3) انظر: الرازي، **تفسيره**، 640/3.

(4) انظر: ابن سلامة، أبو القاسم هبة الله بن سلامة، **الناسخ والمنسوخ**، تح: زهير الشاويش، ومحمد كنعان، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1404هـ/1983م، ص21-ص22.

وقد جمعتُ نحو عشرة مواطن للنسخ نقلتها من تفسير الأصم، يقول في أغلبها بأن الآية محكمة؛ وعليه فإيراد الشواهد لجميع أقسام النسخ باعتبار الناسخ يصعب، لكن الدليل الذي يقوي ما قلت في إثبات الأقسام الآنفة؛ أنه يقول بجواز نسخ السنة للقرآن، ونقل عنه أمثلة في ذلك، فإن كان أقر ذلك فلا شك أنه يقر الأُخريين؛ إذ معروف عن المعتزلة تشددهم في القول بنسخ السنة للقرآن، ويشترطون في الناسخ أن يكون متواترًا[1].

ومن الأمثلة على قوله بنسخ السنة للقرآن: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (24)** "[2]، فقد ذهب الأصم إلى أن قوله تعالى: " **وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ** "، منسوخ بحديث أبي هريرة — رضي الله عنه —، مرفوعًا: " **لا تُنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها** "[3]،[4].

ومن أهل العلم من قال: في الآية تنبيه على ما وردت به السنة، وهو تحريم الجمع بين ذوات المحارم، فصار الخبر مؤكدًا له، فأما إذا تأخرت السنة، فلا وجه لمنع النسخ؛ لأن البيان لا يتأخر، فإذا لم يعلم التاريخ؛ العام يرتب على الخاص فلا نسخ، حكاه الحاكم، وقال: " وعند أبي حنيفة والأصم: لا يجوز تأخير البيان، ولا يترتب العام على الخاص، فلا بد من نسخ "[5]، وقد اختار الحاكم وقوع النسخ هنا بالخبر، وفي هذا يقول: " والصحيح أنه نسخ في الآية، والخبر من خبر المتواتر، فيجوز نسخ القرآن به "[6].

---

(1) انظر: الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المنخول من تعليقات الأصول**، تح: د.محمد هيتو، ط3، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سوريا، 1419هـ/1998م، ص252.

(2) النساء: 24.

(3) أخرجه مسلم، **صحيحه**، (ك: النكاح، ب: تحريم الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها في النكاح، ح: 1408).

(4) انظر: الحاكم، **تفسيره**، 167/ب.

(5) انظر: الحاكم، **تفسيره**، 168/ب.

(6) انظر: الحاكم، **تفسيره**، 167/ب.

ولا شك أن القدماء قد أدخلوا في النسخ ما ليس منه؛ كما يظهر هنا، فقد حكى الحاكم عن بعضهم القول بتخصيص الخبر للآية، وعدوا ذلك من النسخ[1]، ولعل الأصم قد جعل النسخ ضمن إطاره الضيق، ولم يدخل فيه نحو ما أدخله السابقون، والدليل عليه: ندرة المواطن التي نص فيها على وقوع النسخ، ثم إن الحاكم قد قرن في الرأي المذكور الأصمَّ بأبي حنيفة، وهذا يدل على مكان الرجل من غير شك، وقد ذيل كلامه بالنص على أن الخبر متواتر، وهذا يؤكد مذهب الاعتزال في اشتراطهم تواتر الخبر لنسخ الكتاب.

ومن الأمثلة أيضًا على قوله بنسخ السنة للقرآن: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ (1) قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (3)** "[2]، قال الأصم: " كان ذلك قبل أن تفرض الصلوات الخمس، ثم نسخ ذلك بالصلوات الخمس "[3]، ويشير هنا للحديث الطويل الذي رواه البخاري عن أبي ذرٍّ – رضي الله عنه – في الإسراء، وكيف فرضت الصلاة[4]، فهو يرى أن فرض قيام الليل منسوخ بالخبر، وهو من الأخبار المتواترة، ولعل هذا والذي قبله يدل على اتجاه الأصم لاشتراط تواتر الأخبار في وقوع النسخ على مذهب الاعتزال، والله أعلم.

([1]) انظر: الحاكم، تفسيره، 167/ب.

([2]) المزمل: 1-3.

([3]) انظر: الثعلبي، تفسيره، 59/10.

([4]) أخرجه البخاري، صحيحه، (ك: الصلاة، ب: كيف فرضت الصلوات في الإسراء، ح: 342)، عن أبي ذرٍّ – رضي الله عنه – مرفوعًا، ولفظه: " فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة، فنزل جبريل، ففرج صدري، ثم غسله بماء زمزم، ثم جاء بطست من ذهب ممتلىء حكمة وإيمانا، فأفرغه في صدري، ثم أطبقه، ثم أخذ بيدي، فعرج بي إلى السماء الدنيا... الخبر ".

المطلب الثالث: من الأمثلة على جانب النسخ عند الأصم.

سوف نتناول في هذا المطلب جملةً من الأمثلة على النسخ عند الأصم؛ لنعرف وجاهة آرائه، وموطنها من آراء العلماء.

المثال الأول: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " **شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (185)** "[1].

فذهب ابن عباس – رضي الله عنهما –[2]، وقتادة[3]، وابن شهاب[4] إلى القول بأن قوله تعالى: " **فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ** "، ناسخة لقوله: " **وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ** "[5]، واختاره ابن سلامة[6]، وابن حزم[7]، قال قتادة: " كانت فيها – أي: في الآية المنسوخة – رخصة الشيخ الكبير والعجوز الكبيرة – وهما لا يطيقان الصوم – أن يطعما مكان كل يوم مسكيناً أو يفطرا، ثم نسخ – أي: بالآية الأخرى – "[8].

([1]) البقرة: 185.

([2]) انظر: ابن سلّام، أبو عبيد القاسم بن سلّام، **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، تح: محمد بن صالح المديفر، ط2، مكتبة الرشد، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م، ص43.

([3]) انظر: قتادة، أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، **الناسخ والمنسوخ**، تح: حاتم صالح الضامن، ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، 1418هـ/1998م، ص37.

([4]) انظر: ابن سلّام، **الناسخ والمنسوخ**، ص44.

([5]) البقرة: 184.

([6]) انظر: ابن سلامة، **الناسخ والمنسوخ**، ص44.

([7]) انظر: ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم**، تح: د. عبد الغفار سليمان البنداري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1407هـ/1986م، ص26.

([8]) قتادة، **الناسخ والمنسوخ**، ص37.

وأنكر الأصم هذا النسخ، واعتبر أن قوله تعالى: " وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ "؛ راجع إلى المسافر والمريض؛ وذلك لأن المسافر والمريض قد يكون منهما من لا يطيق الصوم[1]، وقد حكاه ابن سلّام ولم ينسبه[2]، وهذا رأي الأصم في تقيد علة الإباحة بالمشقة، وقد تقدم في الجانب الفقهي، ولعل الأصم قد تشدد في اعتبار أن الآية محكمة؛ بسبب تفسير بعضهم للآية الأولى بأن المقيم الصحيح كان مخيراً بين أن يصوم وأن يفطر مع الفدية، ثم نسخ ذلك بالآية الأخرى[3]، ولا شك أن هذا التفسير قد يراد به إثبات النسخ، وهو واهٍ، والأولى إثباته بما نقل عن الجمهور، ثم إن الأصم قد صرف الآيات لنُصرة رأيه الفقهي.

([1]) انظر: الرازي، تفسيره، 247/5.

([2]) انظر: ابن سلّام، الناسخ والمنسوخ، ص48.

([3]) أي قوله تعالى: " وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ ". البقرة: 184.

المثال الثاني: ما ورد عن تفسير قوله تعالى: " **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (102)** "[1].

اختلف العلماء في النسخ من عدمه، فقيل: منسوخة بقوله تعالى: " **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** "[2]، عن ابن مسعود – رضي الله عنه –، وابن عباس – رضي الله عنهما –، وابن جبير[3]، وقتادة[4]، والربيع، وابن زيد، والسدي[5]، ومقاتل[6]، وقيل: بل هي محكمة، عن ابن عباس – رضي الله عنهما –؛ في رواية، وطاووس، والأصم[7]، واختاره النحاس[8].

ولعل القول بعدم النسخ أولى – والله أعلم –؛ لأن الآيتين تتحدثان عن التقوى والأمر به، ومحال أن ينسخ، وفي هذا يقول النحّاس: " محالٌ أن يقع في هذا ناسخ ولا منسوخ إلا على حيلة؛ وذلك أن معنى نسخ الشيء إزالته والمجيء بضده، فمحال أن يقال اتقوا الله منسوخ "[9]، وقد ذكر توجيهًا لرأي من قال بالنسخ في تعقيبه على قول قتادة، فقال: " يجوز أن يكون معناه: نزلت: " **فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ** "، بنُسخة: " **اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ** "، وأنها مثلها "[10].

---

(1) آل عمران: 102.

(2) التغابن: 16.

(3) انظر: السيوطي، تفسيره، 283/2.

(4) انظر: قتادة، الناسخ والمنسوخ، ص38.

(5) انظر: الطبري، تفسيره، 642/5-643.

(6) انظر: مقاتل، تفسيره، 292/1.

(7) انظر: الحاكم، تفسيره، 62/أ-ب، وقد رواه الطبري عن ابن عباس – رضي الله عنهما –، وطاووس. انظر: الطبري، تفسيره، 641/5.

(8) انظر: النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، الناسخ والمنسوخ، تح: د.محمد عبدالسلام، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1408هـ/1987م، ص281.

(9) النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص281.

(10) انظر: المرجع السابق، ص283.

المثال الثالث: ما ورد عند تفسير قوله تعالى: " وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا (33) "[1].

اختلف العلماء في وقوع النسخ من عدمه في قوله تعالى: " وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ "، فقد ذهب ابن عباس – رضي الله عنهما –، وابن المسيِّب، والحسن، وقتادة إلى القول بأن الآية منسوخة بقوله تعالى: " وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ "[2]، إذ كان الرجل من أهل الجاهلية يعاقد الرجل، يقول: ترثني وأرثك، فنسخ ذلك بآية اختصاص الميراث بالأرحام[3].

وذهب مجاهد، وابن جبير، وعطاء، وابن جريج[4]، والأصم[5] إلى القول بأن الآية محكمة، واختاره الطبري[6]، والنحاس[7]، وقد أولوا الأمر بإيتاء النصيب: بالنصر والمشورة، وخصه الأصم بما يكون على سبيل التحفة والهدية بالشيء القليل، كما أمر تعالى لمن حضر القسمة أن يُجعل له نصيب[8].

ولعل القول بأن الآية محكمة أقرب إلى الصواب؛ للحجة التي أوردها النحاس، وهي: إنما يحمل النسخ على ما لا يصح المعنى إلا به، وما كان منافيًا، فأما ما صح معناه وهو متلوٌّ فيبعد من الناسخ والمنسوخ، فجائز حمل قوله تعالى: " عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ " على الحِلْفِ، وقوله تعالى: " فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ " على النصرة والمشورة والرأي، ويؤيد ذلك جملة الأحاديث الواردة في الباب، منها: قوله – صلى الله عليه وسلم –: " لا حِلْفَ في الإسلام، وأيما حِلْفٍ كان في الجاهلية، فإن الإسلام لم يزده إلا شدة "[9]،[10].

([1]) النساء: 33.

([2]) الأنفال: 75.

([3]) انظر: النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص332–ص333. وابن حزم، الناسخ والمنسوخ، ص34.

([4]) انظر: الطبري، تفسيره، 680/6. والنحاس، الناسخ والمنسوخ، ص334.

([5]) انظر: الرازي، تفسيره، 69/10.

([6]) انظر: الطبري، تفسيره، 685/6.

([7]) انظر: النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص334.

([8]) انظر: الرازي، تفسيره، 69/10.

([9]) أخرجه مسلم، صحيحه، (ك: فضائل الصحابة – رضي الله عنهم –، ب: مؤاخاة النبي – صلى الله عليه وسلم – بين أصحابه – رضي الله عنهم –، ح: 3530، عن جبير بن مطعم – رضي الله عنه –).

([10]) انظر: النحاس، الناسخ والمنسوخ، ص334.

المبحث الرابع: مباحث أخرى لعلوم القرآن عند الأصم

المطلب الأول: في مناسبة الآيات.

اشتُهر عند أهل البيان ما يعرف بنظرية النظم التي تقوم على إدراك وظيفة السياق ودلالاته، ولهذه النظرية جذورٌ عميقة ترجع إلى زمن ابن المقفع (ت142هـ)، الذي شبه المعنى بالذهب والأسلوب بالصياغة، وقد تبنى الجاحظ (ت255 هـ)، رأي ابن المقفع فيما بعد، وبلور – استنادًا إليه – نظرية النظم، ثم جاء عبد القاهر الجرجاني (ت471 هـ)، وقعّد نظرية النظم وعزّزها بالشواهد[1].

وتقوم نظرية النظم على ربط فصاحة الكلمة بسياقها اللغوي والتركيب الذي قيلت فيه، وفي هذا يقول القاضي عبدالجبار: " إن الفصاحة لا تظهر في أفراد الكلام، وإنما تظهر بالضم على طريقة مخصوصة "[2].

ومما لا شك فيه أن نظرية النظم بابها أوسع من أن تُقتصر على تراكيب الكلام والسياق، وهي موصلة عند عبدالقاهر في الدلائل، وتتفرع إلى: تعدد الكلمات، ومحاسن الألفاظ وجزالتها، ومستويات الغموض الأدبي، والسياق ودلالاته، وغير ذلك، وقد تناولها الباحثون بدارسات علمية متنوعة[3]، ليس هذا مقام التفصيل في ذلك.

وقد اهتم الأصم بجزء واحد من هذه النظرية وهي قضية التناسب القرآني[4] التي ترتبط بشكل مباشر بالإعجاز اللغوي للقرآن الكريم، وقد أكثر الحاكم الجشمي من النقل عن الأصم في ذلك، وغالبًا ما يصدره بقوله: " النظم "، وأما الثعلبي فلم ينقل عن الأصم ما يتعلق بهذا الجانب، ونقل الرازي عنه موطنًا واحدًا، وهذا يدل على استيعاب الحاكم لكثير من المسائل التي تناولها الأصم في تفسيره.

([1]) انظر: المصاروة، ثامر إبراهيم، المنهج البنيوي – دراسة نظرية –، ص16. (نص مرقون)

([2]) عبدالجبار، المغني، 16/199-200.

([3]) كرسالة ابن كمال باشا: في تحقيق معنى النظم والصياغة، وقد حققها الدكتور: حامد قنيبي، ونشرت في مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، العددان:71، 72 لسنة 1406هـ/1985م. ودراسة الدكتور محمود توفيق: نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبدالقاهر الجرجاني، وقد نشر في مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر-جمهورية مصر العربية، العدد: 21، 1423هـ/2002م.

([4]) انظر: توفيق، نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبدالقاهر، ص77.

ومن الأمثلة على كلام الأصم في تناسب الآيات وترابطها: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (185)** "[1]، قال الأصم: " لما حكى تكذيب اليهود إياه، وما فاتروا عليه، وما لحقه من أذاهم، وأمره بالصبر؛ بين أن موعدهم الموت، وأنه تقرر عليهم الجزاء، وإن قرنت به تسليةً له "[2].

وهنا نلاحظ ربط الأصم لهذه الآية بالآيات قبلها التي تبدأ من قوله تعالى: " **قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (64)** "[3]، ولا شك أن هذا التناسب يدل على إعجاز لغوي عظيم للقرآن الكريم، فبدأ بدعوتهم، ومحاججتهم بالمنهج العقلي، ثم حكى إصرارهم وتكذيبهم، ومعه أمر الرسول – صلى الله عليه وسلم – بالصبر مع تقرير مآل المكذبين، وقد قُرن تكذيب اليهود بالنبي – صلى الله عليه وسلم – تسليةً له وأن هذه حالهم مع أنبيائهم.

ومن الأمثلة – أيضًا –: ما جاء عند تفسير قوله تعالى: " **مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (261)** "[4]، قال الأصم: " ضرب الله – تعالى – هذا المثل بعد أن احتج على الكل بما يوجب تصديق النبي – صلى الله عليه وسلم –؛ ليرغبوا في المجاهدة بالنفس والمال في نصرته وإعلاء شريعته "[5].

وهنا يشير الأصم إلى حكايات الأمم السابقة مع أنبيائهم التي تقدمت هذه الآية، وأنها توجب تصديق النبي – صلى الله عليه وسلم – لأنها من الغيب، ثم ضرب الله – تعالى – هذا المثل؛ ليرغب في نصرة النبي – صلى الله عليه وسلم – والإيمان به، وهذا يدل على الاتساق التام بين الآيات، وأن الأصم اهتم بالنظرة الشمولية لسياق النص القرآني وفق قراءة تأملية تحليلية أدت إلى إبراز جانب الإعجاز اللغوي للقرآن الكريم.

([1]) آل عمران: 185.

([2]) انظر: الحاكم، تفسيره، 121/ب.

([3]) آل عمران: 64.

([4]) البقرة: 261.

([5]) انظر: الرازي، تفسيره، 39/7.

المطلب الثاني: المحكم والمتشابه.

اختلف العلماء في تعيين المحكم والمتشابه إلى أقوال كثيرة، وذلك عند تفسير قوله تعالى: " **" هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (7)** "[1].

فذهب قتادة والربيع والضحاك والسدي إلى أن المحكم: هو الناسخ الذي يعمل به، والمتشابه: هو المنسوخ الذي يؤمن به ولا يعمل به[2]، قال الثعلبي: " هي رواية عطية عن ابن عباس "[3].

وقال الأصم: " المحكمات حجتها واضحة، ودلائلها لائحة، لا حاجة بمن سمعها الى طلب معانيها في المتشابه الذي شك علمه، بالنظر فيه يعرف العوّام تفصيل الحق فيه من الباطل "، حكاه الثعلبي والحاكم والراغب[4]، وأورده السيوطي ولم ينسبه، وحكى معه نحو ثلاثة عشر رأيًا في المسألة[5]، ليس هذا مقام ذكرها.

وكلام الأصم يحمل شيئًا من الشك في موافقته لأهل الاعتزال في قضية المحكم والمتشابه، فإنهم يرون أن المحكم ما وافق مذهبهم، والمتشابه ما خالفه، ثم يقومون بعد ذلك بحمـــــل المتشابه الذي يظهر فيه أنه يخـــــالف

---

(1) آل عمران: 7.

(2) انظر: الطبري، تفسيره، 5/194-196.

(3) الثعلبي، تفسيره، 3/10.

(4) انظر: الثعلبي، تفسيره، 3/11. والحاكم، تفسيره، 4/ب. والراغب، مفرداته، ص444.

(5) انظر: السيوطي، الإتقان، 3/3-37 (النوع: الثالث والأربعون)

مذهبهم على الحكم، ومن الأمثلة على ذلك: قوله تعالى: " وُجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاضِرَةٌ (22) إِلَى رَبِّهَا نَاظِرَةٌ (23) "[1]، فهذا عندهم متشابهٌ؛ لأنهم يقولون بنفي الرؤية، وبالتالي حملوا هذه الآية التي تثبت الرؤية في الآخرة على الآية الأخرى التي يرونها محكمةً، وهي قوله تعالى: " لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ "[2].

وقد أجاب أهل السنة بأن هناك فرقًا بين الرؤية وبين الإدراك، والمنفي في قوله: " لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ " هو الإدراك الذي يعني: الإحاطة.

ولا أجزم بموافقة الأصم للمعتزلة في ذلك لاسيما وقد قدم رأيه الثعلبي والراغب ولم يعلقا عليه بشيء.

---

(1) القيامة: 22-23.

(2) الأنعام: 103.

الخاتمة

وفي نهاية هذه الدراسة يمكن أن نستظهر جملة من النتائج نوجزها على النحو الآتي:

- ركزت كتب التراجم على بيان فكر الأصم من وجهة نظر المترجم، وغالباً ما يكون من غير المعتزلة، وهذا لا يعطينا نظرةً متكاملةً وموضوعيةً لهذه الشخصية، ثم إن اشتراك اسمه وكنيته مع غيره من العلماء أدى إلى الخلط في شخصيته، وربما عدم ضبطها عند المؤرخين.
- يعُدُّ أهل التأريخ الأصم من علماء الحنفية، ولعل هذا الرأي فيه نظر؛ إذ استقل بأكثر المسائل الفقهية التي تعرضتُ لها؛ ولم يوافق الحنفية، مما يدل على أنه حُرٌّ يدور مع الدليل، ثم إن الحنفية ينقلون عنه بإسهاب، لكنهم لا يذكرونه في رجالهم، مما يرجح أنه ليس بحنفي، وقد يكون أخذ عن الإمام أبي حنيفة أو تلاميذه؛ ومن هنا عُدَّ حنفيًا.
- غالبًا ما يسميه المفسرون: الأصم، وابن كيسان، ويميزه بعضهم عن ابن كيسان النحوي، فيسميه: الأصم، ويسمي الآخر: ابن كيسان، أو ربما سموه: ابن كيسان، وسموا الآخر: ابن كيسان النحوي، وربما نقلوا عن النحوي في مسائل اللغة والنحو تحديدًا؛ وبهذا يمكن تمييزهما وإن سموهما: ابن كيسان.
- عاش الأصم في البصرة في القرن الثاني الهجري، وهي إذ ذاك كانت قبلة العلم والعلماء، فاستفاد من علمائها، ثم اتجه إلى العطاء ونشر المعرفة فكان يحضره في مسجده ثمانون شيخًا، وهذا يدل على علو كعبه في العلم، وقد ألف في صنوف العلوم المختلفة، وأغلب مؤلفاته المنقولة إلينا في الجدل والمناظرات؛ وهذا يرجح أنه عُرِف بالأصم لجلده وشدته في الجدل، وقد انعكس علمه على شخصيته التي تميزت بالصبر، والزهد، والورع.
- خالف الأصم المعتزلة في ثلاثة أصولٍ من أصولهم العقدية، هي: الوعد والوعيد، والمنزلة بين المنزلتين، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر؛ مما يدل على اعتداله في مسائل العقيدة.
- لم نستطع تحديد الفترة التي ألف فيها الأصم تفسيره، وقد استفاد من سابقيه، ولعل أكثر من استفاد منهم في ذلك ابن عباس – رضي الله عنهما –، والحسن البصري، وغالبًا ما يوافقهم، لكنه يستدرك عليهم في بعض الأحيان، وأحيانًا يخالفهم؛ مما يدل على استقلاليته العلمية، وقد انتشر تفسير الأصم في الآفاق، واستفاد منه جُلُّ العلماء، فاستوعبت تفاسيرهم صنوف علوم التفسير والقرآن من تفسير الأصم، وبعضهم ضمن تفسيره جوانب معينة من تفسير الأصم، كالجانب العقدي مثلًا، أو جانب المخالفات التفسيرية، واستمر وجود تفسير الأصم إلى القرن السابع الهجري؛ بدليل تصريح الرازي بالنقل منه، ثم فُقِد لعوامل وأسباب مختلفة.
- اهتم الأصم بالتفسير بالمنقول، وأكثر من الاستشهاد بنصوص الآيات والروايات المأثورة، وغالبًا ما يستوحي تفسيره من آيةٍ أخرى أو حديثٍ مأثورٍ.

- يصرح الأصم بنص الحديث في الغالب، وفي بعض الأحيان يستوحي تفسيره من حديث دون تصريح، ويحذف السند في أغلب الأحيان، وغالبًا ما يعلق الرواية أو يعضلها، ومتون الأحاديث التي يوردها غالبها صحيح ثابت في الصحاح والسنن والمسانيد.

- ظهرت براعة الأصم في توظيف نص الآيات أو المأثور من السنة لخدمة التفسير في مدى الانسجام التام بين النصين بناءً على نظرته الشمولية للسياق العام للآية؛ وفي بعض الأحيان يظهر بعض الخلل، وقد يكون ذلك لتقليده، فقد يوافق المتقدمين، وقد يكون انطلق من الأصل اللغوي للفظة، ثم بنى عليها مفهومه لنص الآيات أو الرواية، فأسقطه على التفسير، وبه ظهر عدم التوافق؛ لتعدد دلالات اللفظ في القرآن الكريم لا جموده عند الأصل، أو ربما انطلق من اعتقادٍ ثم بنى عليه تفسيره، وظهر بذلك الخلل.

- التزم الأصم في جُلّ تفسيره بضوابط التفسير بالمعقول، وخالف في بعض الأحيان، فقدم العقل على صريح النقل، ووظف مقدرته اللغوية - في بعض الأحيان - لتقرير مذهبه الاعتزلي، وأحيانًا أتى بمطارحات جدليه وفقهية خالف فيها الجمهور.

- وافق الأصم المعتزلة في مسألة الإيمان من جهة وخالفهم في جهة أخرى، فقد وافقهم في التصديق بالقلب، والإقرار باللسان، والعمل بالجوارح، وخالفهم في جزء العمل فاعتبره غير أصلي، وأن الإيمان يوجد بدونه.

- اعتمد الأصم على شعراء الجاهلية وصدر الإسلام في الاستشهاد بشعرهم على تفسيره؛ مما يدل على عدم اعتداده بمن أتى بعدهم في الاستشهاد على مسائل اللغة.

- وافق الأصم في كثيرٍ من الأحيان المتقدمين في مسائل أسباب النزول؛ مما يدل عل اعتماده الكبير عليهم، وعلى الرواية والنقل في ذلك.

- لم يتوسع الأصم في آيات النسخ؛ مما يدل على أنه يخالف المتقدمين في منهجهم وأنهم يدخلون في النسخ ما قُيد أو خُصص وغير ذلك من مسائل علوم القرآن، ولعله يشترط تواتر السنة لتكون ناسخةً للقرآن ويوافق في ذلك المعتزلة.

- اهتم الأصم بالقراءات القرآنية بمختلف أنواعها، واستشهد بها على تفسيره، وأحيانًا يوجهها، ويختار منها.

- اعتنى الأصم بذكر اللطائف التفسيرية، وركز على تناسب الآيات القرآن، واهتم بعلوم القرآن المختلفة.

ولا شك أن هذه النتائج تدل على علو قدم الأصم في علم التفسير، وأن له مكانةً عظيمةً بين علماء التفسير، وله فضلٌ كبيرٌ على من أتى بعده، ولأرائه التفسيرية قيمةً عاليةً ظهرت من خلال هذا البحث.

ومن جملة التوصيات التي أردفها لهذه النتائج راجيًا أن تفتح الأفق واسعًا أمام البحث العلمي الجاد:

- لاحظت بروز جانب أسباب النزول التي يردها إلى السنة في الغالب، ولو جمعت لفاقت المئات، وأعتقد أن دراستها من جانب الصحة والثبوت، يفتح الأفق واسعًا أمام جهود المعتزلة في أسباب النزول.
- أقترح التوسع في دراسة تفسيره للقرآن بالسنة، فبها يظهر جودة الروايات التي يستشهد بها، ومدى توافقه مع أصول المعتزلة في الرواية، وتقديمه للعقل على المأثور من السنة.

والحمد لله رب العالمين

❁ الفهارس

فهرس الآيات القرآنية

الآيات	رقم الآيات	السورة	الصفحة
لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ	7	إبراهيم	ج
وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ (41) لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ (42)	42-41	فصلت	1
إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ	9	الحجر	1
وَلَا تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ (169)	169	آل عمران	8
وَأَذَانٌ مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ	3	التوبة	8
لِيَوْمٍ عَظِيمٍ (5) يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (6)	6-5	المطففين	9
سَلَامٌ عَلَيْكُم بِمَا صَبَرْتُمْ فَنِعْمَ عُقْبَى الدَّارِ (24)	24	الرعد	9
جَنَّاتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ مِنْ آبَائِهِمْ وَأَزْوَاجِهِمْ وَذُرِّيَّاتِهِمْ وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ (23)	23	الرعد	9
وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُّهِينٌ (14)	14	النساء	36، 80
وَلْتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ	103	آل عمران	38
إِنِّي أُرِيدُ أَن تَبُوءَ بِإِثْمِي وَإِثْمِكَ فَتَكُونَ مِنْ أَصْحَابِ النَّارِ وَذَلِكَ جَزَاءُ الظَّالِمِينَ (29)	29	المائدة	43
خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ وَعَلَى أَبْصَارِهِمْ غِشَاوَةٌ وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (7)	7	البقرة	44
لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ (3)	3	الإخلاص	44
فَإِن تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ (129)	129	التوبة	44، 151
إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ	56	القصص	46

لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ	128	التوبة	47
ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ (2)	2	البقرة	48، 135
أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ هُوَ يَقْبَلُ التَّوْبَةَ عَنْ عِبَادِهِ وَيَأْخُذُ الصَّدَقَاتِ وَأَنَّ اللَّهَ هُوَ التَّوَّابُ الرَّحِيمُ (104)	104	التوبة	48
وَإِذَا لَقُوا الَّذِينَ آمَنُوا قَالُوا آمَنَّا وَإِذَا خَلَا بَعْضُهُمْ إِلَى بَعْضٍ قَالُوا أَتُحَدِّثُونَهُمْ بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُمْ بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلَا تَعْقِلُونَ (76)	76	البقرة	49
إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ وَيَقْتُلُونَ النَّبِيِّينَ بِغَيْرِ حَقٍّ وَيَقْتُلُونَ الَّذِينَ يَأْمُرُونَ بِالْقِسْطِ مِنَ النَّاسِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ (21)	21	آل عمران	54
وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُوا اللَّهَ فَاسْتَغْفَرُوا لِذُنُوبِهِمْ وَمَنْ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا اللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا عَلَى مَا فَعَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ (135)	135	آل عمران	54
وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَكُمْ وَرَفَعْنَا فَوْقَكُمُ الطُّورَ خُذُوا مَا آتَيْنَاكُمْ بِقُوَّةٍ وَاذْكُرُوا مَا فِيهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ (63)	63	البقرة	54
وَإِذْ غَدَوْتَ مِنْ أَهْلِكَ تُبَوِّئُ الْمُؤْمِنِينَ مَقَاعِدَ لِلْقِتَالِ وَاللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (121)	121	آل عمران	55، 89
إِلَّا تَنْصُرُوهُ فَقَدْ نَصَرَهُ اللَّهُ إِذْ أَخْرَجَهُ الَّذِينَ كَفَرُوا ثَانِيَ اثْنَيْنِ إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ إِذْ يَقُولُ لِصَاحِبِهِ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا فَأَنْزَلَ اللَّهُ سَكِينَتَهُ عَلَيْهِ وَأَيَّدَهُ بِجُنُودٍ لَمْ تَرَوْهَا وَجَعَلَ كَلِمَةَ الَّذِينَ كَفَرُوا السُّفْلَى وَكَلِمَةُ اللَّهِ هِيَ الْعُلْيَا وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ (40)	40	التوبة	56
إِنَّ الْأَبْرَارَ يَشْرَبُونَ مِنْ كَأْسٍ كَانَ مِزَاجُهَا كَافُورًا (5)	5	الإنسان	60
وَيُسْقَوْنَ فِيهَا كَأْسًا كَانَ مِزَاجُهَا زَنْجَبِيلًا (17)	17	الإنسان	60
يُسْقَوْنَ مِنْ رَحِيقٍ مَخْتُومٍ (25) خِتَامُهُ مِسْكٌ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ (26)	25-26	المطففين	60
قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لِمَ تَصُدُّونَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ مَنْ آمَنَ تَبْغُونَهَا عِوَجًا وَأَنْتُمْ شُهَدَاءُ وَمَا اللَّهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ (99)	90	آل عمران	60

مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ	46	النساء	61، 134
فَبِمَا نَقْضِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ وَجَعَلْنَا قُلُوبَهُمْ قَاسِيَةً يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ	13	المائدة	61
يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ لَا يَحْزُنْكَ الَّذِينَ يُسَارِعُونَ فِي الْكُفْرِ مِنَ الَّذِينَ قَالُوا آمَنَّا بِأَفْوَاهِهِمْ وَلَمْ تُؤْمِنْ قُلُوبُهُمْ وَمِنَ الَّذِينَ هَادُوا سَمَّاعُونَ لِلْكَذِبِ سَمَّاعُونَ لِقَوْمٍ آخَرِينَ لَمْ يَأْتُوكَ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ وَإِنْ لَمْ تُؤْتَوْهُ فَاحْذَرُوا وَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ فِتْنَتَهُ فَلَنْ تَمْلِكَ لَهُ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا أُولَئِكَ الَّذِينَ لَمْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يُطَهِّرَ قُلُوبَهُمْ لَهُمْ فِي الدُّنْيَا خِزْيٌ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ (41)	41	المائدة	61
وَلَئِنْ أَتَيْتَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ بِكُلِّ آيَةٍ مَا تَبِعُوا قِبْلَتَكَ وَمَا أَنْتَ بِتَابِعٍ قِبْلَتَهُمْ وَمَا بَعْضُهُمْ بِتَابِعٍ قِبْلَةَ بَعْضٍ وَلَئِنِ اتَّبَعْتَ أَهْوَاءَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَكَ مِنَ الْعِلْمِ إِنَّكَ إِذًا لَمِنَ الظَّالِمِينَ (145)	145	البقرة	61، 62
وَإِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَيَعْلَمُونَ أَنَّهُ الْحَقُّ مِنْ رَبِّهِمْ	144	البقرة	62
الَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ	146	البقرة	62
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفَاعَةٌ وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ (254)	245	البقرة	63
وَقَاتِلُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ (244)	244	البقرة	63
فَكَيْفَ إِذَا أَصَابَتْهُمْ مُصِيبَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ ثُمَّ جَاءُوكَ يَحْلِفُونَ بِاللَّهِ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا إِحْسَانًا وَتَوْفِيقًا (62)	62	النساء	63
وَلَيَحْلِفُنَّ إِنْ أَرَدْنَا إِلَّا الْحُسْنَى	107	التوبة	63
قَدْ بَدَتِ الْبَغْضَاءُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ	108	آل عمران	63
وَلَتَعْرِفَنَّهُمْ فِي لَحْنِ الْقَوْلِ	32	محمد	63
أَلَا تُقَاتِلُونَ قَوْمًا نَكَثُوا أَيْمَانَهُمْ وَهَمُّوا بِإِخْرَاجِ الرَّسُولِ وَهُمْ بَدَءُوكُمْ أَوَّلَ مَرَّةٍ أَتَخْشَوْنَهُمْ فَاللَّهُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَوْهُ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ (13)	13	التوبة	64

كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَكُمْ	216	البقرة	64
لَوَّاحَةٌ لِلْبَشَرِ (29)	29	المدثر	64
وَبُرِّزَتِ الْجَحِيمُ لِلْغَاوِينَ (91)	91	الشعراء	64
وَخَسَفَ الْقَمَرُ (8)	8	القيامة	64
فَخَسَفْنَا بِهِ وَبِدَارِهِ الْأَرْضَ	81	القصص	64
وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ فَسَجَدُوا إِلَّا إِبْلِيسَ أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ (34)	34	البقرة	65
الْمُنَافِقُونَ وَالْمُنَافِقَاتُ بَعْضُهُمْ مِنْ بَعْضٍ	67	التوبة	66
وَاتَّبَعُوا مَا تَتْلُو الشَّيَاطِينُ عَلَى مُلْكِ سُلَيْمَانَ وَمَا كَفَرَ سُلَيْمَانُ وَلَكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ وَمَا أُنْزِلَ عَلَى الْمَلَكَيْنِ بِبَابِلَ هَارُوتَ وَمَارُوتَ وَمَا يُعَلِّمَانِ مِنْ أَحَدٍ حَتَّى يَقُولَا إِنَّمَا نَحْنُ فِتْنَةٌ فَلَا تَكْفُرْ فَيَتَعَلَّمُونَ مِنْهُمَا مَا يُفَرِّقُونَ بِهِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَزَوْجِهِ وَمَا هُمْ بِضَارِّينَ بِهِ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلَاقٍ وَلَبِئْسَ مَا شَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ (102)	102	البقرة	68
وَأَذَانٌ مِنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ	3	التوبة	69
فَأْذَنُوا بِحَرْبٍ مِنَ اللَّهِ	279	البقرة	69
آذَنْتُكُمْ عَلَى سَوَاءٍ	109	الأنبياء	69
إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ (40)	40	النحل	69
وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا وَإِنَّ اللَّهَ لَهُوَ خَيْرُ الرَّازِقِينَ (58)	58	الحج	71
وَرَزَقَنِي مِنْهُ رِزْقًا حَسَنًا	88	هود	71، 72
وَأَلَّوِ اسْتَقَامُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَاهُمْ مَاءً غَدَقًا (16) لِنَفْتِنَهُمْ فِيهِ وَمَنْ يُعْرِضْ عَنْ ذِكْرِ رَبِّهِ يَسْلُكْهُ عَذَابًا صَعَدًا (17)	17-16	الجن	73
وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ الْقُرَى آمَنُوا وَاتَّقَوْا لَفَتَحْنَا عَلَيْهِمْ بَرَكَاتٍ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ	96	الأعراف	73

مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً	97	النحل	73
فَقُلْتُ اسْتَغْفِرُوا رَبَّكُمْ إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا (10) يُرْسِلِ السَّمَاءَ عَلَيْكُمْ مِدْرَارًا (11) وَيُمْدِدْكُمْ بِأَمْوَالٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَلْ لَكُمْ جَنَّاتٍ وَيَجْعَلْ لَكُمْ أَنْهَارًا (12)	12-10	نوح	73
فَلَمَّا نَسُوا مَا ذُكِّرُوا بِهِ فَتَحْنَا عَلَيْهِمْ أَبْوَابَ كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى إِذَا فَرِحُوا بِمَا أُوتُوا أَخَذْنَاهُمْ بَغْتَةً فَإِذَا هُمْ مُبْلِسُونَ (44)	44	الأنعام	74
وَلَوْلَا أَنْ يَكُونَ النَّاسُ أُمَّةً وَاحِدَةً لَجَعَلْنَا لِمَنْ يَكْفُرُ بِالرَّحْمَنِ لِبُيُوتِهِمْ سُقُفًا مِنْ فِضَّةٍ وَمَعَارِجَ عَلَيْهَا يَظْهَرُونَ (33)	33	الزخرف	74
وَلَوْ بَسَطَ اللَّهُ الرِّزْقَ لِعِبَادِهِ لَبَغَوْا فِي الْأَرْضِ وَلَكِنْ يُنَزِّلُ بِقَدَرٍ مَا يَشَاءُ إِنَّهُ بِعِبَادِهِ خَبِيرٌ بَصِيرٌ (27)	27	الشورى	74
كَلَّا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَيَطْغَى (6) أَنْ رَآهُ اسْتَغْنَى (7)	7-6	العلق	74
وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا وَكُنْتُمْ عَلَى شَفَا حُفْرَةٍ مِنَ النَّارِ فَأَنْقَذَكُمْ مِنْهَا كَذَلِكَ يُبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ آيَاتِهِ لَعَلَّكُمْ تَهْتَدُونَ (103)	103	آل عمران	76، 103
صِبْغَةَ اللَّهِ وَمَنْ أَحْسَنُ مِنَ اللَّهِ صِبْغَةً وَنَحْنُ لَهُ عَابِدُونَ (138)	138	البقرة	76
وَقَالُوا اتَّخَذَ اللَّهُ وَلَدًا سُبْحَانَهُ بَلْ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَهُ قَانِتُونَ (116)	116	البقرة	78، 86
وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ رَسُولٍ إِلَّا لِيُطَاعَ بِإِذْنِ اللَّهِ وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ جَاءُوكَ فَاسْتَغْفَرُوا اللَّهَ وَاسْتَغْفَرَ لَهُمُ الرَّسُولُ لَوَجَدُوا اللَّهَ تَوَّابًا رَحِيمًا (64)	64	النساء	78
وَسَارِعُوا إِلَى مَغْفِرَةٍ مِنْ رَبِّكُمْ وَجَنَّةٍ عَرْضُهَا السَّمَاوَاتُ وَالْأَرْضُ أُعِدَّتْ لِلْمُتَّقِينَ (133)	133	آل عمران	79

وَكَيْفَ تَأْخُذُونَهُ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضٍ وَأَخَذْنَ مِنكُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا (21)	21	النساء	81
وَإِذْ جَعَلْنَا الْبَيْتَ مَثَابَةً لِّلنَّاسِ وَأَمْنًا وَاتَّخِذُوا مِن مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى وَعَهِدْنَا إِلَى إِبْرَاهِيمَ وَإِسْمَاعِيلَ أَن طَهِّرَا بَيْتِيَ لِلطَّائِفِينَ وَالْعَاكِفِينَ وَالرُّكَّعِ السُّجُودِ (125)	125	البقرة	81، 145
إِنَّمَا الصَّدَقَاتُ لِلْفُقَرَاءِ وَالْمَسَاكِينِ وَالْعَامِلِينَ عَلَيْهَا وَالْمُؤَلَّفَةِ قُلُوبُهُمْ وَفِي الرِّقَابِ وَالْغَارِمِينَ وَفِي سَبِيلِ اللَّهِ وَابْنِ السَّبِيلِ فَرِيضَةً مِّنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ (60)	60	التوبة	82
لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوا وَّآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ ثُمَّ اتَّقَوا وَّآمَنُوا ثُمَّ اتَّقَوا وَّأَحْسَنُوا وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ (93)	93	المائدة	83
مَّن ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا فَيُضَاعِفَهُ لَهُ أَضْعَافًا كَثِيرَةً وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْسُطُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ (245)	245	البقرة	84، 92، 137، 144
وَلَهُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلٌّ لَّهُ قَانِتُونَ (26)	16	الروم	87
يَا مَرْيَمُ اقْنُتِي لِرَبِّكِ وَاسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ (43)	43	آل عمران	88
وَلَقَدْ كُنتُمْ تَمَنَّوْنَ الْمَوْتَ مِن قَبْلِ أَن تَلْقَوْهُ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنتُمْ تَنظُرُونَ (143)	143	آل عمران	89، 90
إِذْ هَمَّت طَّائِفَتَانِ مِنكُمْ أَن تَفْشَلَا	122	آل عمران	89
إِذْ تَحُسُّونَهُم بِإِذْنِهِ	152	آل عمران	90
مَثَلُ مَا يُنفِقُونَ فِي هَٰذِهِ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا كَمَثَلِ رِيحٍ فِيهَا صِرٌّ	117	آل عمران	91
رُدُّوهَا عَلَيَّ فَطَفِقَ مَسْحًا بِالسُّوقِ وَالْأَعْنَاقِ (33)	33	ص	91
قُلْ أَرَأَيْتُمْ إِنْ أَهْلَكَنِيَ اللَّهُ وَمَن مَّعِيَ أَوْ رَحِمَنَا فَمَن يُجِيرُ الْكَافِرِينَ مِنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ (28)	28	الملك	92
تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَٰلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ (13)	13	النساء	93
فِي سِدْرٍ مَّخْضُودٍ (28)	28	الواقعة	93

وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ ذَلِكَ أَدْنَى أَلَّا تَعُولُوا (3)	3	النساء	94، 127، 145
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ النَّبِيِّينَ لَمَا آتَيْتُكُمْ مِنْ كِتَابٍ وَحِكْمَةٍ ثُمَّ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مُصَدِّقٌ لِمَا مَعَكُمْ لَتُؤْمِنُنَّ بِهِ وَلَتَنْصُرُنَّهُ قَالَ أَأَقْرَرْتُمْ وَأَخَذْتُمْ عَلَى ذَلِكُمْ إِصْرِي قَالُوا أَقْرَرْنَا قَالَ فَاشْهَدُوا وَأَنَا مَعَكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ (81)	81	آل عمران	94
يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا (59)	59	النساء	95
كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُسْتَنْفِرَةٌ (50) فَرَّتْ مِنْ قَسْوَرَةٍ (51)	51-50	المدثر	95
يَسْأَلُونَكَ عَنِ الْأَهِلَّةِ قُلْ هِيَ مَوَاقِيتُ لِلنَّاسِ وَالْحَجِّ وَلَيْسَ الْبِرُّ بِأَنْ تَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ ظُهُورِهَا وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنِ اتَّقَى وَأْتُوا الْبُيُوتَ مِنْ أَبْوَابِهَا وَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ (189)	189	البقرة	96
وَوَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى (7)	7	الضحى	96
وَإِنْ كُنْتَ مِنْ قَبْلِهِ لَمِنَ الْغَافِلِينَ	3	يوسف	97
مَا كُنْتَ تَدْرِي مَا الْكِتَابُ وَلَا الْإِيمَانُ	52	الشورى	97
وَإِذْ أَخَذَ اللَّهُ مِيثَاقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ لَتُبَيِّنُنَّهُ لِلنَّاسِ وَلَا تَكْتُمُونَهُ فَنَبَذُوهُ وَرَاءَ ظُهُورِهِمْ وَاشْتَرَوْا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَبِئْسَ مَا يَشْتَرُونَ (187)	187	آل عمران	97
مُتَّكِئِينَ عَلَى رَفْرَفٍ خُضْرٍ وَعَبْقَرِيٍّ حِسَانٍ (76)	76	الرحمن	98
إِذْ تُصْعِدُونَ وَلَا تَلْوُونَ عَلَى أَحَدٍ وَالرَّسُولُ يَدْعُوكُمْ فِي أُخْرَاكُمْ فَأَثَابَكُمْ غَمًّا بِغَمٍّ لِكَيْلَا تَحْزَنُوا عَلَى مَا فَاتَكُمْ وَلَا مَا أَصَابَكُمْ وَاللَّهُ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ (153)	153	آل عمران	98
وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ (6)	6	المدثر	98
كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ (38) إِلَّا أَصْحَابَ الْيَمِينِ (39)	39-38	المدثر	99

أَمْ لَهُمْ نَصِيبٌ مِنَ الْمُلْكِ فَإِذًا لَا يُؤْتُونَ النَّاسَ نَقِيرًا (53)	53	النساء	99
اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ (2)	2	آل عمران	100، 102، 116
وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ إِلَيَّ الْمَصِيرُ (14)	14	لقمان	100
هُوَ اللَّهُ الَّذِي لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ الْمَلِكُ الْقُدُّوسُ السَّلَامُ الْمُؤْمِنُ الْمُهَيْمِنُ الْعَزِيزُ الْجَبَّارُ الْمُتَكَبِّرُ سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُشْرِكُونَ (23)	23	الحشر	102، 117
إِنَّا أَرْسَلْنَاكَ بِالْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ (119)	119	البقرة	103
" إِنَّ الْمُجْرِمِينَ فِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ (47)	47	القمر	105
قُلْ لَوْ كُنْتُمْ فِي بُيُوتِكُمْ لَبَرَزَ الَّذِينَ كُتِبَ عَلَيْهِمُ الْقَتْلُ إِلَىٰ مَضَاجِعِهِمْ	154	آل عمران	106
اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ (1)	1	القمر	107، 135، 150
وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ (10)	10	الواقعة	108
وَإِنَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ لَشَهِيدٌ (7)	7	العاديات	108
وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ فَاتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (123) إِذْ تَقُولُ لِلْمُؤْمِنِينَ أَلَنْ يَكْفِيَكُمْ أَنْ يُمِدَّكُمْ رَبُّكُمْ بِثَلَاثَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُنْزَلِينَ (124) بَلَىٰ إِنْ تَصْبِرُوا وَتَتَّقُوا وَيَأْتُوكُمْ مِنْ فَوْرِهِمْ هَٰذَا يُمْدِدْكُمْ رَبُّكُمْ بِخَمْسَةِ آلَافٍ مِنَ الْمَلَائِكَةِ مُسَوِّمِينَ (125) وَمَا جَعَلَهُ اللَّهُ إِلَّا بُشْرَىٰ لَكُمْ وَلِتَطْمَئِنَّ قُلُوبُكُمْ بِهِ وَمَا النَّصْرُ إِلَّا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ الْعَزِيزِ الْحَكِيمِ (126)	123-126	آل عمران	109
وَيُقَلِّلُكُمْ فِي أَعْيُنِهِمْ	44	الأنفال	110
وَلَقَدْ عَلِمْتُمُ الَّذِينَ اعْتَدَوْا مِنْكُمْ فِي السَّبْتِ فَقُلْنَا لَهُمْ كُونُوا قِرَدَةً خَاسِئِينَ (65)	65	البقرة	112
إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ (131)	131	البقرة	114
اللَّهُ الصَّمَدُ (2)	2	الإخلاص	116

118	النساء	34	الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَانِتَاتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ وَاللَّاتِي تَخَافُونَ نُشُوزَهُنَّ فَعِظُوهُنَّ وَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ وَاضْرِبُوهُنَّ فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلًا إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيًّا كَبِيرًا (34)
119	هود	6	وَكَانَ عَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ
121	الفتح	10	إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ فَمَنْ نَكَثَ فَإِنَّمَا يَنْكُثُ عَلَى نَفْسِهِ وَمَنْ أَوْفَى بِمَا عَاهَدَ عَلَيْهُ اللَّهَ فَسَيُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا (10)
121	ص	17	دَاوُودَ ذَا الْأَيْدِ
122	المائدة	64	بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ
122	ص	75	لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ
122	الشورى	11	لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ
123	آل عمران	54	وَمَكَرُوا وَمَكَرَ اللَّهُ وَاللَّهُ خَيْرُ الْمَاكِرِينَ (54)
123	النحل	126	وَإِنْ عَاقَبْتُمْ فَعَاقِبُوا بِمِثْلِ مَا عُوقِبْتُمْ بِهِ
123	الشورى	40	وَجَزَاءُ سَيِّئَةٍ سَيِّئَةٌ مِثْلُهَا
124	النساء	47	وَكَانَ أَمْرُ اللَّهِ مَفْعُولًا
126	الرعد	3	وَهُوَ الَّذِي مَدَّ الْأَرْضَ
126	الطور	6	وَالْبَحْرِ الْمَسْجُورِ (6)
126	التكوير	6	وَإِذَا الْبِحَارُ سُجِّرَتْ (6)
127	النساء	14	زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ وَالْبَنِينَ وَالْقَنَاطِيرِ الْمُقَنْطَرَةِ مِنَ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ وَالْخَيْلِ الْمُسَوَّمَةِ وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ ذَلِكَ مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَآبِ (14)
128	الأنفال	68	لَوْلَا كِتَابٌ مِنَ اللَّهِ سَبَقَ لَمَسَّكُمْ فِيمَا أَخَذْتُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ (68)
129	البقرة	157	أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُهْتَدُونَ (157)

وَلِتُنذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا	92	الأنعام	129
اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَاوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ يَتَنَزَّلُ الْأَمْرُ بَيْنَهُنَّ لِتَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ وَأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيْءٍ عِلْمًا (12)	12	الطلاق	130
وَالْعَصْرِ (1)	1	العصر	130
مِنْ دُونِ اللَّهِ فَاهْدُوهُمْ إِلَى صِرَاطِ الْجَحِيمِ (23)	23	الصافات	131
ق وَالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ (1)	1	ق	132
مَا يَلْفِظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ (18)	18	ق	132
يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُحْضَرًا وَمَا عَمِلَتْ مِنْ سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا وَيُحَذِّرُكُمُ اللَّهُ نَفْسَهُ وَاللَّهُ رَءُوفٌ بِالْعِبَادِ (30)	30	آل عمران	132
مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ	46	النساء	133
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرٌ لِأَنْفُسِهِمْ إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا وَلَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ (178)	178	آل عمران	134
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ	180	آل عمران	135
وَلَقَدْ صَرَّفْنَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ لِيَذَّكَّرُوا وَمَا يَزِيدُهُمْ إِلَّا نُفُورًا (41)	41	الإسراء	136
فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا	125	التوبة	136
وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِمْ آيَاتُنَا بَيِّنَاتٍ قَالَ الَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَاءَنَا	15	يونس	137
أَيَّامًا مَعْدُودَاتٍ فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ	184	البقرة	139
أَقِمِ الصَّلَاةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ إِلَى غَسَقِ اللَّيْلِ وَقُرْآنَ الْفَجْرِ	78	الإسراء	140
الَّذِينَ اسْتَجَابُوا لِلَّهِ وَالرَّسُولِ مِنْ بَعْدِ مَا أَصَابَهُمُ الْقَرْحُ لِلَّذِينَ أَحْسَنُوا مِنْهُمْ وَاتَّقَوْا أَجْرٌ عَظِيمٌ (172)	172	آل عمران	144
وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلِلَّهِ مِيرَاثُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ (180)	180	آل عمران	145

يَحْذَرُ الْمُنَافِقُونَ أَنْ تُنَزَّلَ عَلَيْهِمْ سُورَةٌ تُنَبِّئُهُمْ بِمَا فِي قُلُوبِهِمْ قُلِ اسْتَهْزِئُوا إِنَّ اللَّهَ مُخْرِجٌ مَا تَحْذَرُونَ (64)	64	التوبة	146
إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْبَيِّنَاتِ وَالْهُدَى مِنْ بَعْدِ مَا بَيَّنَّاهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّاعِنُونَ (159)	159	البقرة	148
سَنُلْقِي فِي قُلُوبِ الَّذِينَ كَفَرُوا الرُّعْبَ بِمَا أَشْرَكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَمَأْوَاهُمُ النَّارُ وَبِئْسَ مَثْوَى الظَّالِمِينَ (151)	151	آل عمران	148
فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَنْ يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلْإِسْلَامِ وَمَنْ يُرِدْ أَنْ يُضِلَّهُ يَجْعَلْ صَدْرَهُ ضَيِّقًا حَرَجًا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي السَّمَاءِ كَذَلِكَ يَجْعَلُ اللَّهُ الرِّجْسَ عَلَى الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ (125)	125	الأنعام	149
وَفِي الْأَرْضِ قِطَعٌ مُتَجَاوِرَاتٌ وَجَنَّاتٌ مِنْ أَعْنَابٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَى بِمَاءٍ وَاحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَى بَعْضٍ فِي الْأُكُلِ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ (4)	4	الرعد	150
مَا نَنْسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنْسِهَا	106	البقرة	153، 154
وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَأُحِلَّ لَكُمْ مَا وَرَاءَ ذَلِكُمْ أَنْ تَبْتَغُوا بِأَمْوَالِكُمْ مُحْصِنِينَ غَيْرَ مُسَافِحِينَ فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ فَرِيضَةً وَلَا جُنَاحَ عَلَيْكُمْ فِيمَا تَرَاضَيْتُمْ بِهِ مِنْ بَعْدِ الْفَرِيضَةِ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا (24)	24	النساء	155
يَا أَيُّهَا الْمُزَّمِّلُ (1) قُمِ اللَّيْلَ إِلَّا قَلِيلًا (2) نِصْفَهُ أَوِ انْقُصْ مِنْهُ قَلِيلًا (3)	3-1	المزمل	156
شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ هُدًى لِلنَّاسِ وَبَيِّنَاتٍ مِنَ الْهُدَى وَالْفُرْقَانِ فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ وَمَنْ كَانَ مَرِيضًا أَوْ عَلَى سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخَرَ يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ وَلِتُكْمِلُوا الْعِدَّةَ وَلِتُكَبِّرُوا اللَّهَ عَلَى مَا هَدَاكُمْ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ (185)	185	البقرة	157
وَعَلَى الَّذِينَ يُطِيقُونَهُ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍ	184	البقرة	157

يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ (102)	102	آل عمران	159
فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ	16	التغابن	159
وَلِكُلٍّ جَعَلْنَا مَوَالِيَ مِمَّا تَرَكَ الْوَالِدَانِ وَالْأَقْرَبُونَ وَالَّذِينَ عَقَدَتْ أَيْمَانُكُمْ فَآتُوهُمْ نَصِيبَهُمْ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدًا (33)	33	النساء	160
وَأُولُو الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَى بِبَعْضٍ فِي كِتَابِ اللَّهِ	75	الأنفال	160
كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ وَإِنَّمَا تُوَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلَّا مَتَاعُ الْغُرُورِ (185)	185	آل عمران	162
قُلْ يَا أَهْلَ الْكِتَابِ تَعَالَوْا إِلَى كَلِمَةٍ سَوَاءٍ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُمْ أَلَّا نَعْبُدَ إِلَّا اللَّهَ وَلَا نُشْرِكَ بِهِ شَيْئًا وَلَا يَتَّخِذَ بَعْضُنَا بَعْضًا أَرْبَابًا مِنْ دُونِ اللَّهِ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُولُوا اشْهَدُوا بِأَنَّا مُسْلِمُونَ (64)	64	آل عمران	162
مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أَنْبَتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنْبُلَةٍ مِائَةُ حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ (261)	261	البقرة	261
هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ هُنَّ أُمُّ الْكِتَابِ وَأُخَرُ مُتَشَابِهَاتٌ فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ (7)	7	آل عمران	263
لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الْأَبْصَارَ	103	الأنعام	264

فهرس الأحاديث والآثار

طرف الحديث والأثر	الراوي	الصفحة
من لا يشكر الناس لا يشكر الله	أبوهريرة	ج
هما والله زنديقان	يزيد بن هارون	39
إن الله – عز وجل – خلق ملائكة، فقال لأولئك الملائكة	ابن عباس	65
ألا وإني تارك فيكم ثَقَلين	زيد بن أرقم	76
العلم علمان: علم في القلب، فذلك العلم النافع، وعلم على اللسان	جابر والحسن	76
أي الصلاة أفضل؟	جابر	78
إن قومًا من المنافقين ائتمروا على أمر مكيدة لرسول – صلى الله عليه وسلم – ، فأتاه جبريل وأخبره	–	79-78
أتت امرأة سعد بن الربيع النبي – صلى الله عليه وسلم –	جابر	79
ما بين مصراعي باب الجنة مسيرة أربعين عامًا	عتبة بن غزوان	79
خذ منها ما أعطيتها	عائشة	81
مر رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالمقام ومعه عمر بن الخطاب – رضي الله عنه –	عمر	81
لمّا قضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – بالغُرّة في الجنين	–	82
قضى رسول الله – صلى الله عليه وسلم – في امرأتين من هذيل اقتتلتا	أبوهريرة	82
نشد عمر – رضي الله عنه – الناس قضاء النبي – صلى الله عليه وسلم – في ذلك، يعني: في الجنين	ابن عباس	83
لما نزل تحريم الخمر، قال أبو بكر: يا رسول الله	البراء بن عازب	84
قال أبو الدحداح: يا رسول الله، إن لي حديقتين، فإن تصدقت بإحداهما، فهل لي مثلها في الجنة؟	جابر بن سمرة	85
إن الأنصار سألوا رسول الله – صلى الله عليه وسلم – أن يأذن لهم في قتال أهل مكة وهم بمكة	–	89

والذي بعثك بالحق لئن شئت لَتميلن على أهل منى بأسيافنا	كعب بن مالك	89
اي خال، اخبرني عن قصتكم يوم أحد	المسورة بن مخرمة	90
كان أهل الجاهلية إذا هم الرجل بالأمر فعاقه شيءٌ لم يدخل بيته من بابه	الحسن	96
كتاب الله، فيه خبر ما قبلكم	علي	104-103
لم تقاتل الملائكة سوى يوم بدر	ابن عباس	109
رأيت عن يمين رسول الله — صلى الله عليه وسلم — وعن شماله يوم أحد رجلين عليهما ثيابٌ بيضٌ	سعد	111
كنت غلامًا للعباس بن عبد المطلب	أبو رافع	112-111
لما نزلت هذه الآية: " قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ "، قال النبي – صلى الله عليه وسلم: " أعوذ بوجهك "	جابر	120
صلوا كما رأيتموني أصلي	مالك بن الحويرث	140
سأل رجلٌ النبي — صلى الله عليه وسلم —، فقال: أفي الصلاة قراءة؟	أبو الدرداء	141
من صلى صلاةً لم يقرأ فيها بأم القرآن فهي خِدَاجٌ	أبوهريرة	141
سأل عروة بن الزبير – رضي الله عنه – عائشة – رضي الله عنها –، قال لها: يا أمتاه	عروة بن الزبير	144
يا ابن أختي كان أبوك منهم؛ الزبير، وأبو بكر	عائشة	145
لمّا انصرف أبو سفيان والمشركون عن أحد	ابن عباس	145
اضرب بها وجوه رواحلهم	حذيفة	146
في أمتي اثنا عشر منافقًا لا يدخلون الجنة	عمّار	147
أتعرف الناسخ والمنسوخ	علي	153
لا تُنكح المرأة على عمتها	أبوهريرة	155
فرج عن سقف بيتي وأنا بمكة	أبو ذرٍّ	156
لا حِلْفَ في الإسلام	جبير بن مطعم	160

فهرس الأعلام المترجم لهم

فهرس المصادر والمراجع

1. أحمد، أبو عبدالله أحمد ابن حنبل، **المسند**، تح: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد، وآخرون، بإشراف: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيرزت-لبنان، 1421هـ/2001م.
2. الأزهري، أبو منصور محمد بن أحمد، **تهذيب اللغة**، تح: محمد عوض، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1421هـ/2001م.
3. الأشعري، أبو الحسن علي بن إسماعيل، **مقالات الإسلاميين**، تح: هلموت ريتر، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت.
4. الأصبهاني، أبو الفرج علي بن الحسين، **الأغاني**، تح: سمير جابر، ط3، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت.
5. الأصبهاني، أبو القاسم إسماعيل بن محمد، **سير السلف الصالح**، تح: د.كرم بن حلمي، ط1، دار الراية للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، ب.ت.
6. الأصم، أبو بكر عبدالرحمن بن كيسان، **تفسير أبي بكر الأصم**، جمع: الدكتور خضر نبها، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1426هـ/2006م.
7. الألوسي، أبو المعالي محمود شكري بن عبدالله، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت.
8. الألوسي، أبو المعالي محمود شكري بن عبدالله، **روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني**، تح: علي عبدالباري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م.
9. أمير بادشاه الحنفي، محمد أمين بن محمود البخاري، **تيسير التحرير**، ط1، دار الفكر، بيروت-لبنان، ب.ت.
10. الأهوازي، أبو علي الحسن بن علي، **مفردة ابن محيصن المكي**، تح: د. عمّار أمين الددو، مجلة الأحمدية، العدد: 22، 1427هـ/2006م.
11. الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب، **تمهيد الأوائل في تلخيص الدلائل**، تح: عماد الدين أحمد، ط1، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت-لبنان، 1407هـ/1987م.

12. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري**، تح: د.مصطفى ديب البغا، ط3، دار ابن كثير، ودار اليمامة، بيروت-لبنان، 1407هـ/1987م.

13. البخاري، أبو عبدالله محمد بن إسماعيل، **خلق أفعال العباد**، تح: د. عبدالرحمن عميرة، ط1، دار المعارف السعودية، الرياض-المملكة العربية السعودية، ب.ت.

14. البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، 1397هـ/1977م.

15. البغدادي، أبو منصور عبدالقاهر بن طاهر، **الفرق بين الفرق وبيان الفرقة الناجية**، ط3، دار الآفاق الجديدة، بيروت-لبنان، 1397هـ/1977م.

16. البغدادي، إسماعيل بن محمد، **هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت.

17. البغوي، أبو محمد الحسين بن مسعود، **معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي**، حققه وخرج أحاديثه: محمد النمر، وعثمان ضميرية، وسليمان الحرش، ط4، دار طيبة للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1997م.

18. البقاعي، إبراهيم عمر، **نظم الدرر في تناسب الآيات والسور**، تح: عبدالرزاق غالب، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ/1995م.

19. البلخي، أبي القاسم، والقاضي عبدالجبار، والحاكم الجشمي، **فضل الاعتزال وطبقات المعتزلة**، تح: فؤاد سيد، ط1، الدار التونسية للنشر، تونس، 1393هـ/1973م.

20. البوصيري، أبو العباس أحمد بن أبي بكر، **مصباح الزجاجة في زائد ابن ماجه**، تح: محمد المنتقى الكشناوي، ط2، دار الكتب العربية، بيروت-لبنان، 1403هـ/1982م.

21. البيهقي، أبو بكر أحمد بن الحسين، **الأسماء والصفات**، تح: عبدالله بن محمد الحاشدي، ط1، مكتبة السوادي، جدة-المملكة العربية السعوية، 1413هـ/1993م.

22. الترمذي، أبو عيسى محمد بن عيسى، **سنن الترمذي**، تح: أحمد شاكر وجماعة، ط2، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1395هـ/1975م.

23. التنوخي، أبو محمد الحسن بن موسى، **فرق الشيعة**، ط1، اسطانبول-تركيا، 1349هـ/1931م.

24. توفيق، محمود توفيق، **نظرية النظم وقراءة الشعر عند عبدالقاهر الجرجاني**، مجلة كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر-جمهورية مصر العربية، العدد: 21، 1423هـ/2002م.

25. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، **الرد على المنطقيين**، دار المعرفة، بيروت-لبنان، ب.ت.

26. ابن تيمية، أبو العباس أحمد بن عبدالحليم، **مقدمة في أصول التفسير**، ط1، دار مكتبة الحياة، بيروت-لبنان، 1390هـ/1980م.

27. الثعالبي، أبو منصور عبدالملك بن محمد، **يتيمة الدهر في محاسن أهل العصر**، تح: د. مفيد محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1403هـ/1983م.

28. الثعلبي، أبو إسحاق أحمد بن محمد، **الكشف والبيان عن تفسير القرآن**، تح: أبي محمد بن عاشور، مراجعة وتدقيق: نظير الساعدي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1422هـ/2002م.

29. الثقافي، مركز الشرق الأوسط، **الموسوعة الكبرى للمذاهب والفرق الإسلامية**، ط1، بيروت-لبنان، 1428هـ/2008م.

30. الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **الحيوان**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م.

31. جار الله، زهدي، **المعتزلة**، ط6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-لبنان، 1410هـ/1990م.

32. الجرجاني، علي بن محمد، **التعريفات**، تح: مجموعة من العلماء بإشراف الناشر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1403هـ/1983م.

33. ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد، **النشر في القراءات العشر**، تح: محمد علي الضباع، ط1، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت.

34. ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، **الضعفاء والمتروكون**، تح: عبدالله القاضي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1406هـ/1985م.

35. ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، **المنتظم في تاريخ الأمم والملوك**، تح: محمد عبد القادر، ومصطفى عبد القادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1412هـ/1992م.

36. ابن الجوزي، أبو الفرج عبدالرحمن بن علي، **زاد المسير في علم التفسير**، تح: عبدالرزاق المهدي، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1422هـ/2001م.

37. جولدزيهر، اجنتس، **مذاهب التفسير الإسلامي**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ومكتبة المثنى، بغداد–العراق، 1374هـ/1955م.

38. الجويني، أبو محمد عبدالله بن يوسف، **رسالة في إثبات الاستواء والفوقية ومسألة الحرف والصوت في القرآن المجيد**، تح: أحمد معاذ بن علوان، ط1، دار طويق للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1998م.

39. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد، **الجرح والتعديل**، ط1، مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد–الهند، 1271هـ/1952م.

40. ابن أبي حاتم، أبو محمد عبدالرحمن بن محمد، **تفسير القرآن العظيم**، تح: أسعد محمد، ط3، مكتبة نزار الباز، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1419هـ/1998م.

41. الحاكم الجشمي، محسن بن محمد بن كرامة، **التهذيب في التفسير**، مخطوط، محفوظ بمركز جمعة الماجد بدبي–الإمارات العربية المتحدة، برقم: 525654.

42. الحاكم، أبو عبدالله محمد بن عبدالله، **المستدرك على الصحيحين**، تح: مصطفى عبدالقادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1411هـ/1990م.

43. ابن حبان، أبو حاتم محمد بن حبان، **الثقات**، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان، ط1، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد–الهند، 1393هـ/1973م.

44. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **الإصابة في تمييز الصحابة**، تح: عادل أحمد، وعلي محمد، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1415هـ/1994م.

45. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي العسقلاني، **لسان الميزان**، تح: دائرة المعرفة النظامية–الهند، ط2، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت–لبنان، 1390هـ/1971م.

46. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **النكت على كتاب ابن الصلاح**، تح: ربيع بن هادي المدخلي، ط1، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة–المملكة العربية السعودية، 1404هـ/1984م.

47. ابن حجر، أبو الفضل أحمد بن علي، **تهذيب التهذيب**، ط1، مطبعة دائرة المعارف النظامية، حيدر آباد–الهند، 1326هـ/1905م.

48. ابن أبي الحديد، أبو حامد عبد الحميد بن هبة الله، **شرح نهج البلاغة**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار احياء الكتب العربية؛ عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت.

49. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **الفصل في الملل والأهواء والنحل**، ط1، مكتبة الخانجي، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت.

50. ابن حزم، أبو محمد علي بن أحمد، **الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم**، تح: د. عبد الغفار سليمان البنداري، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1407هـ/1986م.

51. حقي، أبو الفداء إسماعيل حقي بن المصطفى، **روح البيان في تفسير القرآن**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ب.ت.

52. الحكيم الترمذي، أبو عبدالله محمد بن علي، **نوادر الأصول في أحاديث الرسول – صلى الله عليه وسلم –**، تح: عبدالرحمن عميرة، دار الجيل، بيروت–لبنان، 1412هـ/1992م.

53. الحميري، نشوان بن سعيد، **شمس العلوم ودواء كلام العرب من الكلوم**، تح: د.حسين العمري، ومطهر الإرياني، و د. يوسف محمد، ط1، دار الفكر المعاصر، بيروت–لبنان، ودار الفكر، دمشق–سوريا، 1420هـ/1999م.

54. أبو حنيفة، النعمان بن ثابت، **الفقه الأكبر** (مطبوع مع الشرح الميسر على الفقهين الأوسط والأكبر المنسوبين لأبي حنيفة، تأليف محمد بن عبد الرحمن الخميس)، ط1، مكتبة الفرقان، الإمارات العربية المتحدة، 1419هـ/1999م.

55. أبو حيان، محمد بن يوسف، **البحر المحيط في التفسير**، تح: صدقي محمد، ط1، دار الفكر، بيروت–لبنان، 1420هـ/1999م.

56. الخطابي، أبو سليمان حمد بن محمد، **معالم السنن**، ط1، المطبعة العلمية، حلب–سوريا، 1351هـ/1932م.

57. الخطيب البغدادي، أبو بكر أحمد بن علي، **تاريخ مدينة السلام وأخبار مُحَدِّثيها وذكر قُطَّانِها العلماء من غير أهلها ووارديها = تاريخ بغداد**، تح: د.بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1422هـ/2002م.

58. ابن خلدون، أبو زيد عبدالرحمن بن محمد، **ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر=تاريخ ابن خلدون**، تح: خليل شادة، ط2، دار الفكر، بيروت-لبنان، 1408هـ/1987م.

59. ابن خلكان، أبو العباس أحمد بن محمد، **وفيات الأعيان**، تح: إحسان عباس، دار صادر، بيروت-لبنان، ب.ت.

60. الخليفة النيسابوري، أحمد بن محمد، **تلخيص تاريخ نيسابور لابن البيع**، الناشر: كتابخانة ابن سينا، طهران-إيران، ط1، عربه من الفارسية: د.بهمن كريمي، ب.ت.

61. الخليلي، أبو يعلى الخليل بن عبدالله، **الإرشاد إلى معرفة علماء الحديث**، تح: د. محمد سعيد، ط1، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1988م.

62. الخياط، أبو لحسن عبدالرحيم، **الانتصار والرد على ابن الروندي الملحد**، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1433هـ/1925م.

63. الخيون، رشيد، **معتزلة البصرة وبغداد**، ط1، دار الحكمة، لندن-المملكة المتحدة، توزيع: بيسان للنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م.

64. أبو داود، سليمان بن الأشعث، **سنن أبي داود**، تح: محمد محيي الدين، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت.

65. الداوودي، محمد بن علي، **طبقات المفسرين**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ب.ت.

66. ابن دريد الأزدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **جمهرة اللغة**، تح: رمزي منير، ط1، دار العلم للملايين، بيروت-لبنان، 1408هـ/1987م.

67. الدمياطي، شهاب الدين أحمد بن محمد، **إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر**، تح: أنس مهرة، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1427هـ/2006م.

68. الدميري، أبو البقاء محمد بن موسى، **حياة الحيوان الكبرى**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م.

69. الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **العرش**، تح: محمد بن خليفة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط2، 1424هـ/2003م.

70. الذهبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **ميزان الاعتدال في نقد الرجال**، تح: علي محمد البجاوي، ط1، دار المعرفة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1382هـ/1963م.

71. الذهبي، أبو عثمان محمد بن أحمد، **تاريخ الاسلام ووفيات المشاهير والأعلام**، تح: د.بشار عواد معروف، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1423هـ/2003م.

72. الذهبي، أبو عثمان محمد بن أحمد، **تذكرة الحفاظ**، تح: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ-1998م.

73. الذهبي، أبو عثمان محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، تح: مجموعة من المحققين بإشراف: شعيب الأرناؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1405هـ/1985م.

74. الذهبي، أبو عثمان محمد بن أحمد، **سير أعلام النبلاء**، ط1، دار الحديث، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1427هـ/2006م.

75. الذهبي، محمد السيد حسين، **التفسير والمفسرون**، ط1، مكتبة وهبة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت.

76. الرازي، أبو الحسين أحمد بن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، تح: عبدالسلام محمد هارون، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1399هـ/1979م.

77. الرازي، أبو عبدالله محمد بن عمر، **مفاتيح الغيب = التفسير الكبير**، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1420هـ/1999م.

78. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **المفردات في غريب القرآن**، تح: صفوان الداوودي، ط1، دار القلم، دمشق-سوريا، والدار الشامية، بيروت-لبنان، 1412هـ/1991م.

79. الراغب الأصفهاني، أبو القاسم الحسين بن محمد، **تفسير الراغب الأصفهاني**، تح: د.عادل الشّدي، ط1، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1424هـ/2003م.

80. الربيعي، فالح، **تاريخ المعتزلة – فكرهم وعقائدهم –**، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1421هـ/2001م.

81. ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبدالرحمن بن شهاب الدين، **جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثًا من جوامع الكلم**، تح: وليد محمد سلامة، ط1، مكتبة الصفا، القاهرة–جمهورية مصر العربية، 1422هـ/2001م.

82. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **تفسير أسماء الله الحسنى**، تح: أحمد يوسف الدقاق، ط1، دار الثقافة العربية، دمشق–سوريا، 1393هـ/1974م.

83. الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، **معاني القرآن وإعرابه**، تح: عبدالجليل عبده شلبي، ط1، عالم الكتب، بيروت–لبنان، 1408هـ/1988م.

84. زرزور، عدنان محمد، **الحاكم الجشمي ومنهجه في التفسير**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت–لبنان، ب.ت.

85. الزرقاني، محمد عبدالعظيم، **مناهل العرفان في علوم القرآن**، ط3، مصطفى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت.

86. الزركشي، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله، **البرهان في علوم القرآن**، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركائه، القاهرة–جمهورية مصر العربية، 1376هـ/1957م.

87. الزركلي، خير الدين بن محمود، **الأعلام**، ط15، دار العلم للملايين، بيروت–لبنان، 1422هـ/2002م.

88. الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، **الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل**، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت–لبنان، 1407هـ/1986م.

89. زهرة، أحمد علي، **الكلام والفلسفة عند المعتزلة والخوارج**، ط1، نينوى للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق–سوريا، ب.ت.

90. السجستاني، أبو بكر محمد بن عُزير، **نزهة القلوب في تفسير كلام علام الغيوب = غريب القرآن**، تح: محمد أديب عبدالواحد، ط1، دار قتيبة–سوريا، 1416هـ/1995م.

91. سزكين، فؤاد، **تاريخ التراث العربي**، نقله إلى العربية: د.محمود حجازي، وراجعه: د.عرفة مصطفى، و د. سعيد عبدالرحيم، ط1، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1411هـ/1991م.

92. السغدي، أبو الحسن، علي بن الحسين، **النتف في الفتاوى**، ط2، تح: د.صلاح الدين الناهي، دار الفرقان، عمان-الأردن، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1404هـ/1984م.

93. ابن سلَّام، أبو عبيد القاسم بن سلَّام، **الناسخ والمنسوخ في القرآن العزيز وما فيه من الفرائض والسنن**، تح: محمد بن صالح المديفر، ط2، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م.

94. ابن سلَّام، يحيى بن سلام بن أبي ثعلبة، **تفسير يحيى بن سلَّام**، تح: د.هند شلبي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1425هـ/2004م.

95. ابن سلامة، أبو القاسم هبة الله بن سلامة، **الناسخ والمنسوخ**، تح: زهير الشاويش، ومحمد كنعان، ط1، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1404هـ/1983م.

96. السلفي، محمد لقمان، **اهتمام المحدثين بنقد الحديث سندًا ومتنًا ودحض مزاعم المستشرقين وأتباعهم**، ط2، دار الراعي للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1420هـ/1999م.

97. السلمي، أبو عبدالرحمن محمد بن الحسين، **طبقات الصوفية**، تح: مصطفى عبدالقادر، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ/1998م.

98. السمرقندي، أبو الليث نصر بن محمد، **بحر العلوم**، تح: د. محمود مطرجي، دار الفكر، بيروت-لبنان، ب.ت.

99. السمعاني، أبو المظفر منصور بن محمد، **تفسير القرآن**، تح: ياسر إبراهيم وغنيم عباس، ط1، دار الوطن، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1418هـ/1997م.

100. السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد، **الأنساب**، تح: عبدالرحمن بن يحيى المعلمي اليماني وغيره، ط1، الناشر: مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد-الهند، 1382هـ/1962م.

101. السمعاني، أبو سعد عبدالكريم بن محمد، **المنتخب من معجم شيوخ السمعاني**، تح: موفق بن عبد الله، ط1، دار عالم الكتب، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1417هـ/1996م.

102. السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله، **أخبار النحويين البصريين**، تح: طه الزيني، ومحمد الخفاجي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1373هـ/1966م.

103. السيوطي، أبو بكر عبد الرحمن بن أبي بكر، **الإتقان في علوم القرآن**، تح: أحمد بن علي، دار الحديث، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1427هـ/2006م.

104. السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن بن أبي بكر، **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**، تح: فؤاد علي، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1418هـ/1997م.

105. السيوطي، أبو بكر عبدالرحمن بن أبي بكر، **تاريخ الخلفاء**، تح: حمدي الدمرداش، ط1، 1425هـ/2004م.

106. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **الدر المنثور في التفسير بالمأثور**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت.

107. السيوطي، جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر، **تدريب الراوي شرح تقريب النواوي**، تح: عبدالوهاب عبداللطيف، مكتبة الرياض الحديثة، الرياض-المملكة العربية السعودية، ب.ت.

108. شندي، إسماعيل، **أبو بكر الأصم واختياراته الفقهية – عرض ومقارنة –**. (نص مرقون)

109. الشنقيطي، محمد الأمين بن محمد المختار، **الأسماء والصفات نقلاً وعقلاً**، الناشر: الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، ط5، العدد الرابع، 1393هـ/1973م.

110. الشنقيطي، محمد أمين بن محمد المختار، **مذكرة في أصول الفقه**، ط5، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-المملكة العربي السعودية، 1421هـ/2001م.

111. الشهرستاني، أبو الفتح محمد بن عبد الكريم، **الملل والنحل**، ط1، مؤسسة البابي الحلبي وأولاده، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت.

112. الشوكاني، محمد بن علي، **فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير**، ط1، دار الفكر، بيروت-لبنان، ب.ت.

113. ابن أبي شيبة، أبو بكر عبدالله بن محمد، **المصنف في الأحاديث والآثار**، تح: كمال يوسف الحوت، ط1، مكتبة الرشد، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1988م.

114. أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبدالله بن محمد، **العظمة**، تح: رضاء الله بن محمد المباركفوري، ط1، دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1408هـ/1987م.

115. أبو الشيخ الأصبهاني، أبو محمد عبدالله بن محمد، **طبقات المحدثين بأصبهان والواردين عليها**، تح: عبدالغفور البلوشي، ط2، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1412هـ/1992م.

116. صاحب حماة، أبو الفداء إسماعيل بن علي، **المختصر في أخبار البشر**، ط1، المطبعة الحسينية المصرية، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت.

117. الصالحي، أبو الحسن علي بن سليمان، **التحبير شرح التحرير في أصول الفقه**، تح: د.عبدالرحمن الجبرين، و د.عوض القرني، و د. أحمد السراح، ط1، مكتبة الرشد، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م.

118. الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، **الوافي بالوفيات**، تح: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، 1420هـ/2000م.

119. ابن الصلاح، أبو عمرو عثمان بن عبدالرحمن، **معرفة أنواع علوم الحديث = مقدمة ابن الصلاح**، تح: نور الدين عتر، ط1، دار الفكر–سوريا، دار الفكر المعاصر–بيروت، 1406هـ/1986م.

120. الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، **تفسير القرآن**، تح: د. مصطفى مسلم، ط1، مكتبة الرشد، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1410هـ/1989م.

121. الصنعاني، أبو بكر عبدالرزاق بن همام، **المصنف**، تح: حبيب الأعظمي، ط2، المكتب الإسلامي، بيروت–لبنان، 1403هـ/1982م.

122. الضويحي، علي بن سعيد، **آراء المعتزلة الأصولية – دراسةً وتقويمًا–**، ط1، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض–المملكة العربية السعودية، 1421هـ/2000م.

123. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن أحمد، **المعجم الأوسط**، تح: طارق بن عوض الله، وعبدالمحسن الحسيني، ط1، دار الحرمين، القاهرة–جمهورية مصر العربية، ب.ت.

124. الطبراني، أبو القاسم سليمان بن محمد، **المعجم الكبير**، تح: حمدي السلفي، ط2، دار إحياء التراث العربي، بيروت–لبنان، 1403هـ/1983م.

125. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الأمم والملوك**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت–لبنان، 1407هـ/1986م.

126. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **تاريخ الرسل والملوك، ومعه صلة تاريخ الطبري**؛ للقرطبي، عريب بن سعد، ط2، دار التراث العربي، بيروت–لبنان، 1387هـ/1967م.

127. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان عن تأويل آي القرآن**، تح: مجموعة من المحققين بإشراف الدكتور: عبدالله ابن عبدالمحسن التركي، ط1، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1422هـ/2001م.

128. الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير، **جامع البيان في تأويل القرآن**، تح: أحمد شاكر وغيره، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1420هـ/2000م.

129. الطوسي، أبو الربيع سليمان بن سعيد، **شرح مختصر الروضة**، تح: عبدالله بن عبدالمحسن التركي، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1407هـ/1987م.

130. الطيار، مساعد بن سليمان، **التفسير بالرأي والمأثور**. (نص مرقون)

131. الطيّار، مساعد بن سليمان، **مفهوم التفسير والتأويل والاستنباط والتدبر والمفسر**، ط2، مكتبة ابن الجوزي للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1427هـ/2006م.

132. ابن عادل، أبو حفص عمر بن علي، **اللباب في علوم الكتاب**، تح: عادل عبدالموجود وعلي معوض، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1419هـ/1998م.

133. عباس، فضل عباس، **التفسير أساسياته واتجاهاته**، ط1، مكتبة دنيس، عمّان-المملكة الأردنية الهاشمية، 1426هـ/2005م.

134. أبو عبيدة، معمر بن المثنى، **مجاز القرآن**، تح: محمد فؤاد سزكين، ط1، مكتبة الخفاجي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1381هـ/1961م.

135. ابن عثيمين، أبو صالح محمد بن صالح العثيمين، **شرح العقيدة السفارينية = الدرة المضية في عقد أهل الفرقة المرضية**، ط1، دار الوطن للنشر والتوزيع، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1426هـ/2005م.

136. العراقي، أبو الفضل عبدالرحيم بن الحسين، **شرح التبصرة والتذكرة (ألفية العراقي)**، تح: عبداللطيف الهميم، وماهر الفحل، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1423هـ/2002م.

137. ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبدالله، **أحكام القرآن**، تح: محمد عبدالقادر عطا، ط3، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م.

138. ابن أبي العز، محمد بن علاء الدين الحنفي الأذرعي، **شرح العقيدة الطحاوية**، ط4، المكتب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1391هـ/1971م.

139. ابن عساكر، أبو القاسم علي بن الحسن، **تاريخ دمشق**، تح: عمرو بن غرامة، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1415هـ/1995م.

140. الغامدي، أحمد بن عطية، **الإيمان بين السلف والمتكلمين**، ط1، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، 1422هـ/2002م.

141. الغزالي، أبو حامد محمد بن محمد، **المنخول من تعليقات الأصول**، تح: د.محمد هيتو، ط3، دار الفكر المعاصر، بيروت-لبنان، ودار الفكر، دمشق-سوريا، 1419هـ/1998م.

142. الغنيمان، عبدالله بن محمد، **شرح كتاب التوحيد من صحيح البخاري**، ط1، مكتبة الدار، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، 1405هـ/1984م.

143. فاخوري، حنا، والجر، خليل، **تاريخ الفلسفة العربية**، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1413هـ/1993م.

144. الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد، **معاني القرآن**، تح: أحمد النجاتي، ومحمد النجار، وعبد الفتاح الشلبي، ط1، دار المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت.

145. القاسمي، جمال الدين القاسمي الدمشقي، **تاريخ الجهمية والمعتزلة**، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1399هـ/1979م.

146. القاضي عبدالجبار، أبو الحسين عبدالجبار بن أحمد، **المغني في أبواب العدل والتوحيد**، ط1، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1385هـ/1965م.

147. القاضي عبدالجبار، أبو الحسين عبدالجبار بن أحمد، **شرح الأصول الخمسة**، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1421هـ/2001م.

148. قتادة، أبو الخطاب قتادة بن دعامة السدوسي، **الناسخ والمنسوخ**، تح: حاتم صالح الضامن، ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1418هـ/1998م.

149. القرافي، أبو العباس أحمد بن إدريس، **الذخيرة**، تح: محمد حجي، وسعيد أعراب، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م.

150. القرطبي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **الجامع لأحكام القرآن**، تح: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط2، دار الكتب المصرية، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1384هـ/1964م.

151. القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، ط1، المكتبة العصرية، بيروت-لبنان، 1424هـ/2003م.

152. ابن القيسراني، أبو الفضل محمد بن طاهر، **مسألة العلو والنزول في الحديث**، تح: صلاح الدين مقبول أحمد، ط1، مكتبة ابن تيمية، الكويت، ب.ت.

153. ابن قيم الجوزية، أبو عبدالله محمد بن أبي بكر، **مدارج السالكين بين منازل إياك نعبد وإياك نستعين**، تح: محمد المعتصم بالله، ط3، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1416هـ/1996م.

154. ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر، **الصواعق المرسلة في الرد على الجهمية والمعطلة**، تح: علي بن محمد، ط1، دار العاصمة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1408هـ/1987م.

155. الكاساني، علاء الدين أبو بكر بن مسعود، **بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع**، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1406هـ/1986م.

156. ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر، **طبقات الشافعية**، تح: أنور الباز، ط1، دار الوفاء، المنصورة-جمهورية مصر العربية، 1424هـ/2004م.

157. كراع النمل، أبو الحسن علي بن الحسن، **المنجد في اللغة**، تح: د.أحمد مختار، و د.ضاحي عبد الباقي، ط2، عالم الكتب، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1408هـ/1988م.

158. الكرماني، أبو القاسم محمود بن حمزة، **غرائب التفسير وعجائب التأويل**، دار القبلة للثقافة الإسلامية، جدة-المملكة العربية السعودية، ومؤسسة علوم القرآن، بيروت-لبنان، ب.ت.

159. الكرمي، مرعي بن يوسف، **أقاويل الثقات في تأويل الأسماء والصفات والآيات المحكمات والمشتبهات**، تح: شعيب الأرناؤوط، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1406هـ/1985م.

160. الكفوي، أبو البقاء أيوب بن موسى، **الكليات**، تح: عدنان درويش، ومحمد المصري، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، ب.ت.

161. ابن كمال باشا، أحمد بن سليمان، **رسالة في تحقيق معنى النظم والصياغة**، تح: د.حامد قنيبي، مجلة الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة-المملكة العربية السعودية، العددان:71، 72 لسنة 1406هـ/1985م.

162. ابن كيسان النحوي، أبو الحسن محمد بن أحمد، **المصابيح في التفسير**، مخطوط محفوظ في مكتبة شستربيتي، ايرلندا، دبلن، برقم: 3538.

163. اللالكائي، أبو القاسم هبة الله بن الحسن الرازي، **شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة**، تح: أحمد الغامدي، دار طيبة، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1423هـ/2003م.

164. ابن اللحام، أبو الحسن علي بن محمد، **المختصر في أصول الفقه على مذهب الإمام أحمد بن حنبل**، تح: د. محمد مظهر بقا، جامعة الملك عبدالعزيز، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، ب.ت.

165. الماتريدي، أبو منصور محمد بن محمد، **تأويلات أهل السنة**، تح: د.مجدي باسلوم، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1426هـ/2005م.

166. ابن ماجه، أبوعبدالله محمد بن يزيد، **سنن ابن ماجه**، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، دار إحياء الكتب العربية، فيصل البابي الحلبي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، ب.ت.

167. الماوردي، أبو الحسن علي بن محمد، **النكت والعيون = تفسير الماوردي**، تح: السيد ابن عبدالمقصود، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ب.ت.

168. المتقي الهندي، علي بن حسام، **كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال**، تح: بكري حياني، وصفوة السقا، ط5، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1401هـ/1981م.

169. محيسن، محمد محمد ابن سالم، **الهادي شرح طيبة النشر في القراءات العشر**، ط1، دار الجيل، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م.

170. ابن المرتضى، أحمد بن يحيى، **المنية والأمل في شرح كتاب الملل والنحل**، تح: د. عصام الدين محمد، ط1، دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية-جمهورية مصر العربية، 1405هـ/1985م.

171. المرزباني، أبو عبيدالله محمد بن عمران، **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء في عدة أنواع من صناعة الشعر**، تح: علي البجاوي، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1483هـ/1965م.

172. المزي، أبو الحجاج عبدالرحمن بن يوسف، **تهذيب الكمال في أسماء الرجال**، تح: د.بشار عواد معروف، ط1، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1400هـ/1980م.

173. مسلم، أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري، **المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم = صحيح مسلم**، تح: محمد فؤاد عبدالباقي، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، ب.ت.

174. المصاروة، ثامر إبراهيم، **المنهج البنيوي – دراسة نظرية** –. (نص مرقون)

175. مقاتل، أبو الحسن مقاتل بن سليمان، **تفسير مقاتل بن سليمان**، تح: عبدالله محمود شحاته، ط1، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1423هـ/2002م.

176. المقبلي، صالح بن مهدي، **العلم الشامخ في إيثار الحق على الآباء والمشايخ**، ط1، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1328هـ/1909م.

177. المقدسي، أبو عبدالله محمد بن أحمد، **أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم**، ط3، مكتبة مدبولي، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1411هـ/1991م.

178. المقريزي، أبو العباس أحمد بن علي، **المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار**، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1418هـ/1997م.

179. مكي، أبو محمد، مكي بن أبي طالب، **الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره، وأحكامه، وجمل من فنون علومه**، تح: طلبة الدراسات العليا، مجموعة رسائل جامعية بكلية الدراسات العليا والبحث العلمي بجامعة الشارقة، بإشراف أ. د: الشاهد البوشيخي، ط1، جامعة الشارقة-الإمارات العربية المتحدة، 1429هـ/2008م.

180. ابن الملقن، أبو حفص عمر بن علي، **المقنع في علوم الحديث**، تح: عبدالله الجديع، ط1، دار فواز للنشر، الرياض-المملكة العربية السعودية، 1413هـ/1992م.

181. المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين، **فيض القدير شرح الجامع الصغير**، ط1، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة-جمهورية مصر العربية، 1356هـ/1937م.

182. المنذري، أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي، **الترغيب والترهيب من الحديث الشريف**، تح: إبراهيم شمس الدين، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م.

183. ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم، **لسان العرب**، ط3، دار صادر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1414هـ/1993م.

184. النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد، **الناسخ والمنسوخ**، تح: د.محمد عبدالسلام، ط1، مكتبة الفلاح، الكويت، 1408هـ/1987م.

185. النحاس، أبوجعفر أحمد بن محمد، **معاني القرآن**، تح: محمد علي الصابوني، ط1، جامعة أن القرى، مكة المكرمة-المملكة العربية السعودية، 1409هـ/1988م.

186. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، **كتاب الفهرست – في أخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب –**، تح: إبراهيم رمضان، ط2، دار المعرفة لطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1417هـ/1997م.

187. ابن النديم، أبو الفرج محمد بن إسحاق، **كتاب الفهرست – في أخبار العلماء وأسماء ما صنفوه من الكتب –**، تح: د. أيمن فؤاد سيد، ط1، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، لندن-المملكة المتحدة، 1430هـ/2009م

188. النسائي، أبو عبدالرحمن أحمد بن شعيب، **الضعفاء والمتروكون**، تح: محمود إبراهيم زايد، ط1، دار الوعي، حلب-سوريا، 1396هـ/1976م.

189. النسائي، أبوعبدالرحمن أحمد بن شعيب، **المجتبى من السنن=السنن الصغرى**، تح: عبدالفتاح أبو غدة، ط2، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب-سوريا، 1406هـ/1986م.

190. النقاش، أبو بكر محمد بن الحسن، **شفاء الصدور**، سور: الفتح-الحجرات-ق، تح: سهيلة راشد الشامسي، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، إشراف: أ.د. عبد الله الخطيب، و د. عواد الخلف، 1432هـ/2011م.

191. النقاش، أبو بكر محمد بن الحسن، **شفاء الصدور**، سورة البقرة من الآية: 243 إلى آخر السورة، تح: محمود الحمادي، رسالة ماجستير، جامعة الشارقة، الإمارات العربية المتحدة، إشراف: أ.د. عيادة الكبيسي، و د. محمد ولي الله الندوي، 1432هـ/2011م.

192. ابن نقطة، أبو بكر محمد بن عبدالغني، **التقييد لمعرفة رواة السنن والمسانيد**، تح: كمال يوسف الحوت، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1408هـ/1988م.

193. النووي، أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، **تهذيب الأسماء واللغات**، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، ب.ت.

194. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **التقريب والتيسير لمعرفة سنن البشير النذير في أصول الحديث**، تح: محمد عثمان، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت-لبنان، 1405هـ/1985م.

195. النووي، أبو زكريا يحيى بن شرف، **المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج**، ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت-لبنان، 1392هـ/1972م.

196. النيسابوري، أبو القاسم محمود بن أبي الحسن، **إيجاز البيان عن معاني القرآن**، د. حنيف حسن، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م.

197. النيسابوري، نظام الدين الحسن بن محمد، **غرائب القرآن ورغائب الفرقان**، تح: زكريا عميرات، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1416هـ/1995م.

198. الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر، **مجمع الزوائد ومنبع الفوائد**، ط1، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1412هـ/1991م.

199. الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد، **الوسيط في تفسير الكتاب العزيز**، تح: عادل أحمد، وعلي معوض، و د.أحمد صيرة، و د.أحمد الجمل، و د.عبد الرحمن عويس، ط1، دار الكتب العلمية، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م.

200. ابن الوزير، أبو عبدالله محمد بن إبراهيم، **العواصم والقواصم في الذب عن سنة أبي القاسم**، تح: شعيب الأرنؤوط، ط3، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، 1415هـ/1994م.

201. ابن وهب، أبو محمد عبدالله بن وهب، **تفسير القرآن من الجامع لابن وهب**، جمع وترتيب: ميكلوش موراني، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1423هـ/2003م.

202. ياقوت الحموي، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله، **معجم الأدباء = إرشاد الأريب إلى معرفة الأديب**، تح: إحسان عباس، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت-لبنان، 1414هـ/1993م.

203. أبو يعلى، أحمد بن علي الموصلي، **مسند أبي يعلى**، تح: حسين سليم أسد، ط1، دار المأمون للتراث، دمشق-سوريا، 1404هـ/1984م.

Research Summery

Al-Mehrezi, Khalifa Juma'h Ahmed, Abu Bakr Al-Asam: The Scholar of Exegesis (who died H. 200), PhD Dissertation, Yarmouk University, 2014.

This study aims at introducing Abu Bakr Al-Asam as a scholar of exegesis, reflecting his well-known status among his counterparts. It reports his opinions in the field of Tafsir (Exegesis) and the matters related to Qur'anic sciences as transmitted in the exegesis of Al-Th'alabi, Al-Jashmy and Al-Razi from his missing Tafsir. The study is consisted of an introduction and four chapters.

The introduction provides a brief presentation about Mu'tazilites. The first chapter introduces detailed presentation about Abu Bakr Al-Asam and his exegesis. The second chapter deals with explaining the outlines of his exegesis by transmission and reasoning. The third chapter covers such different aspects of exegesis as those related to creed, linguistic and jurisprudence. The conclusion discusses the matters of Qur'anic sciences from the prospective of Al-Asam.

The study came to a conclusion that Abu Bakr Al-Asam is worthy of being given the title as a Muffasir (a scholar of exegesis). It states that he was of notable status in the field of Tafsir and that he was impressed by those who preceded him in the field and like he has influenced those who came after him.

The study recommends to pinpoint the efforts of Al-Asam to expound narration and language.